وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

المشاركة السكانية في تنظيم المجال العمومي

تحليل أشكال المشاركة بين نوعين مختلفين

-الساحة والمسجد-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث
تخصص علم الاجتماع الحضري

من اعداد الطالبة:
وهيـــبة ذهبي

تحت اشراف الأستاذ:
د. مداني صفار زيتون

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د اشبودان العربي	رئيسا
أ.د صفار زيتون مداني	مشرفا
أ.د قاسمي الحسني محمد الرؤوف	عضوا
د. ذرذاري محمد	عضوا
د. يعلى فاروق	عضوا

السنة الجامعية:

2021/2020

كلمة شـــكـــــر

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات.

أما بعد:

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور مداني صفار زيتون عرفانا على مجهوداته ومتابعته لي طوال مراحل إعدادي رسالتي هاته، شكرا لكل أساتذتي الذين ساهموا في تكويني الأكاديمي، الدكتور قاسيمي محمد الرؤوف الدكتور اشبودان العربي، الدكتور محمد بومخلوف وكل الأساتذة والمؤطرين الأكاديميين في تخصص علم الاجتماع الحضري بجامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله، شكرا لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد.

اهـــــــداء

إلى أمي التي لن توفي كل عبارات الشكر بكل لغات العالم عملها الجبار من أجل اتمام هذا العمل، أمي التي تحتضنني كلما أزعجتها وترمقني حبا، إلى أبي الذي كان دافعي نحو النجاح، إلى إخوتي: رفيقة، حكيمة، سارة، سمية، وابراهيم

إلى بنات أختي، نهال رزان، فرح ودنيا

إلى صديقاتي، مونية وصفية

إلى زملائي وزميلاتي في العمل بدون استثناء

أهدي لكـــم هذا العـــــمل

الفهرس:

مقدمة: .....

البـــاب الأول الجانـــب النظـــري

الفصل الأول الإطار المنهجي

-أولا: أسباب اختيار الموضوع: 17

-ثانيا: أهمية الدراسة وأهدافها: 18

-ثالثا: الإشكالية 19

-رابعا: الفرضيات 25

خامسا: منهجية البحث وتقنياته: 26

سادسا: العينة وكيفية اختيارها 32

ثامنا: تحديد المفاهيم 32

ثامنا: الدراسات السابقة: 38

الفصل الثاني: المجال العمومي ومسألة المشاركة السكانية

تمهيد: 51

أولا: نبذة تاريخية حول المجال العمومي عالميا ووطنيا 51

ثانيا: المجال العمومي في الجزائر 65

ثالثا: الوظائف الاجتماعية للمجال العمومي. 79

رابعا: حول المشاركة السكانية..... 83

خامسا: أساليب اشراك المواطن في تسيير المدينة الجزائرية. 87

خلاصة : 89

الفصل الثالث التحولات المفاهيمية والاجتماعية للساحة والمسجد عبر التاريخ

تمهيد: 91

-أولا: الحي: 91

-ثانيا: الساحــة العمومية: 94

-ثالثا: المجال الديني "كمثال المسجد": 107

-ثالثا: المواطنة: 111

-رابعا: الثقة وعلاقتها بالبناء الرمزي نحو المجال الديني والمدني: 117

خلاصة: 119

الفصل الرابع: حول المجتمع المدني والحركات الجمعوية

أولا: قراءة في التحولات المفاهيمية للمجتمع المدني: 122

ثانيا: المجتمع المدني في الوطن العربي: 130

ثالثا: المجتمع المدني في الجزائر(الجمعيات): 134

خلاصة: 147

البـاب الثانــي: الجانـــب التطبــيقي

الفصل الخامس: تقديم ميدان البحث

تمهيد: 150

أولا: سبب اختيار الحي للقيام بالبحث الميداني 150

ثانيا: لمحة عامة عن بلدية باب الزوار: 151

ثانيا: لمحة عامة عن الحي: 156

ثالثا: قراءة في خصائص العينة المستجوبة بتقنية الاستبيان: 158

رابعا: قراءة في الخصائص السوسيوديموغرافية والاجتماعية لعينة البحث المستجوبة باستخدام تقنية المقابلة الشفهية. 170

خلاصة: 173

الفصل السادس: اهتمام السكان بالمشاركة في تنظيم المجال العمومي من خلال الاحساس بالانتماء والارتباط المحلي.

تمهيـــــد: 177

أولا: قراءة في درجة الاحساس بالانتماء والارتباط المحلي للمبحوثين مع الحي. 178

ثانيا: علاقة الاحساس بالانتماء والارتباط بالمجال العمومي المحلي بالمشاركة في تنظيمه. 190

ثالثا: الرباط الاجتماعي القوي بين السكان يساهم في تحقيق مشاركة اجتماعية فعالة: . 196

خلاصـــــة: 199

الفصل السابع: أثر التمثلات الاجتماعية نحو نوع المجال على المشاركة في تنظيمه

أولا: موقف المبحوثين من المشاركة في تحسين المجال العمومي المدني، كمثال مشروع الفرز الانتقائي للنفايات. 203

ثانيا: موقف المبحوثين من المشاركة في تحسين المجال العمومي الديني، كمثال تنظيف المسجد. 209

ثالثا: المشاركة السكانية لتنظيم الشكل المدني والشكل الديني للمجال العمومي بين التصريح والواقع: 215

خلاصة: 222

الفصل الثامن: مساهمة الحركات الجمعوية في التسويق للعمل التشاركي وتحفيز السكان نحو المساهمة في التنمية المحلية

تمهيد: 226

أولا: موقف المبحوثين من الانخراط في الجمعيات المحلية. 227

ثانيا: دور النشاط الجمعوي في تنشيط العمل التشاركي محليا.....239

ثالثا: الأعمال التشاركية ومسألة الثقة، الشكل المدني، الديني وغير الرسمي..... 238

خلاصة: 247

استنتاج عام..... 250

خاتمة:..... 255

قائمة المراجع والمصادر: 258

فهرس الجداول:

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع العينة حسب الجنس	158
02	توزيع العينة حسب السن	159
03	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	160
04	توزيع تكراري يوضح الوضعية العائلية للعينة المبحوثة	161
05	توزيع تكراري يوضح الأصل الجغرافي للمبحوثين حسب مكان الميلاد	163
06	توزيع تكراري يوضح عدد الأسر المقيمة في الشقة	164
07	توزيع تكراري يوضح يمثل العدد الإجمالي للأفراد المقيمين في الشقة	165
08	توزيع تكراري يوضح الفئات السوسيومهنية للأزواج	166
09	توزيع تكراري يوضح مهنة الزوجات	168
10	جدول تكراري يوضح توزيع العينة حسب طبيعة المسكن	169
11	قراءة في الخصائص السوسيوديموغرافية والاجتماعية لعينة البحث المستجوبة باستخدام تقنية المقابلة الشفهية	170
12	توزيع تكراري يوضح تاريخ أول إقامة في الحي لدى المبحوثين	178
13	توزيع تكراري يوضح توزيع العينة حسب مكان الإقامة السابق	180
14	توزيع تكراري يوضح مكان قضاء الحاجيات الضرورية للسكان	181
15	توزيع تكراري يوضح مكان قضاء وقت الفراغ	182
16	توزيع تكراري يوضح رأي المبحوثين في إقامة علاقات داخل الحي	184
17	توزيع تكراري يوضح درجة ارتباط السكان بالحي	186
18	توزيع تكراري يوضح مدى تفكير المبحوثين بالرحيل من الحي	188
19	توزيع تكراري يوضح علاقة الاهتمام بما يحدث في الحي مع المشاركة في حملات تنظيفه	190
20	توزيع تكراري يوضح علاقة تاريخ الإقامة مع المشاركة في حملات تنظيف الحي	192

21	توزيع تكراري يوضح العلاقة بين الالتزام بمواعيد اخراج النفايات مع الإحساس بأن الحي يمثل جزء من المسكن	193
22	توزيع تكراري يوضح العلاقة بين الالتزام بتوقيت إخراج النفايات مع تقييم الإقامة في الحي حسب المبحوثين.	195
23	توزيع تكراري يوضح مدى معرفة السكان لعملية الفرز الانتقائي للنفايات التي جرت في الحي.	203
24	توزيع تكراري يوضح نسبة مشاركة السكان في عملية الفرز الانتقائي للنفايات	204
25	توزيع تكراري يوضح نوع النشاط الذي كلف به السكان	205
26	توزيع تكراري يوضح علاقة جنس المبحوثين مع مشاركتهم في مشروع الفرز	206
27	توزيع تكراري يوضح تقييم السكان لمعدل الاستجابة العام مع العملية	207
28	توزيع تكراري يوضح نسبة نجاح مشروع الفرز الانتقائي حسب المبحوثين	208
29	توزيع تكراري يوضح نسبة مشاركة المبحوثين في عمليات تنظيف المسجد	209
30	توزيع تكراري يوضح السبب الذي دفع المواطنين للمشاركة في تنظيف المسجد	210
31	توزيع تكراري يوضح العلاقة بين الفئات السوسيومهنية للأزواج والمشاركة في حملات تنظيف المسجد	211
32	توزيع تكراري يوضح العلاقة بين الفئات السوسيومهنية للزوجات والمشاركة في حملات تنظيف المسجد.	213
33	توزيع تكراري يوضح موقف المبحوثين حول الهيئة التي تتحمل مسؤولية توعية الناس بضرورة المشاركة في نظافة المجال العمومي	215
34	توزيع تكراري يوضح تصرف المبحوثين عند رؤيتهم لمن يرمي النفايات في الحي	216
35	توزيع تكراري يوضح تصرف المبحوثين عندما يرون شخصا يرمي النفايات أمام المسجد	217
36	توزيع تكراري يوضح اختيار السكن بين المشاركة في مشروع لتنظيم المسجد وبين مشروع لتنظيم الساحة	218

37	توزيع تكراري يوضح علاقة اختيار المبحوثين لنوع المجال العمومي الذي سيشاركون في تنظيفه والسبب الذي دفعهم لفعل ذلك:	220
38	توزيع تكراري يوضح درجة اهتمام المبحوثين بالانخراط إلى الجمعيات	227
39	توزيع تكراري يوضح نوع الجمعية التي يفضل المبحوثين الانتماء لها	229
40	توزيع تكراري يوضح درجة معرفة المبحوثين لجمعية ذات طابع ديني	230
41	توزيع تكراري يوضح موقف المبحوثين حول معرفتهم لجمعية الحي	231
42	توزيع تكراري يوضح دور اهتمام المبحوثين بالنشاط الجمعوي في جعلهم يتعرفون على جمعية الحي	232
43	توزيع تكراري يوضح الهيئة التي ساهمت في التسويق لعملية الفرز الانتقائي	233
44	توزيع تكراري يوضح لنا كيف أثرت معرفة المبحوثين لجمعية الحي على ثقافتهم حول مشروع الفرز	235
45	توزيع تكراري يوضح كيفية تأثير معرفة جمعيات الحي على التزام السكان بتوقيت إخراج النفايات	236
46	توزيع تكراري يوضح أثر معرفة المبحوثين للجمعيات الدينية على مشاركتهم في تنظيفه	237
47	توزيع تكراري يوضح مدى اهتمام مسؤولي الإدارة المحلية بالخطاب التوعوي للاعتناء بالحي حسب المبحوثين	239
48	توزيع تكراري يوضح مدى اهتمام المساجد بتوعية الناس	240
49	توزيع تكراري يوضح ثقة المبحوثين في مجموعة من المؤسسات	241
50	توزيع تكراري يوضح ووصفهم لعامل الثقة بينهم	244

- **مقدمة:**

يندرج المجال العمومي ضمن الأشكال الحضرية التي تعبر عن صورة المدينة وهويتها بالإضافة إلى كونه المجال الذي يمتلكه الكل وتتأسس فيه العلاقات الاجتماعية وتتطور. ولما كانت تنمية المجال العمومي مهدا لتنمية المدينة وتحضرها انصبت اهتمامات الدراسات الاجتماعية نحو البحث في العوامل والأساليب التي تساعد على المحافظة على شكله العام وتنميته بشكل مواكب للمتطلبات والخصائص الاجتماعية المختلفة.

وقد أجمعت هذه الدراسات على أن مسؤولية تنمية وتنظيم المدن والمجالات العمومية المختلفة هي مسؤولية جماعية تبدأ بالدولة ومؤسساتها المختلفة وتنتهي عند الفرد الاجتماعي غير أنها ركزت على دور الفرد الاجتماعي الذي يعتبر مؤثرا ركيزا وحلقة رئيسية في السلسة التنموية للمدن لأنه أساس التجمعات السكنية ومحورها، وبالتالي تعتبر مشاركته في تنظيم هذا المجال والمحافظة عليه ضرورة لا بد منها لضمان استمرارية التمدن السليم.

بالنسبة للجزائر فقد عرفت منذ الاستقلال نموا حضريا هائلا خاصة في المدن الكبرى بسبب النزوح الريفي والتمدن العشوائي، دفع الدولة إلى اتباع سياسات سكنية سيرت بشكل أحادي، من خلال سيطرة الدولة وأجهزتها على جميع المشاريع وألغت دور المواطن في مشاريع التدخل العمومي للمجالات الحضرية ذات الشكل المدني بينما تركت المجال مفتوحا أمام جميع المواطنين للمشاركة في بناء وتنظيم المجالات الدينية.

ما يعاب على هذه السياسات أنها كانت تنظر من زاوية واحدة فقط وهي القضاء على أزمة السكن دون التفكير في التأثيرات التي قد تنتج بفعل ذلك، ولعل أهم ما نجم عنها هو تشكل تصور اجتماعي خاطئ وهو أن عملية تنمية المجالات العمومية ذات الطابع المدني عملية خاصة بالدولة دون غيرها، وبالتالي فقدان السيطرة على السلوك الاجتماعي فيها وتشويه صورتها بسبب غياب الضبط من طرف الدولة

لعب هذا التصور الاجتماعي دورا كبيرا في شحاحة المبادرات الفردية والجماعية لتحسين الأشكال المدنية للمجالات العمومية، بينما بقيت الأشكال الدينية الأخرى تعرف نشاطا تشاركيا معتبرا.

زيادة على ما ذكر سابقا، فكرنا أن هذه المشاركات والمبادرات المختلفة قد تتحكم فيها العديد من العوامل أهمها درجة الانتماء والارتباط الاجتماعي بهذا المجال، التمثلات الفردية نحو كل شكل وكذا حجم النشاط الجمعوي الذي يعرفه شكل على حساب الآخر، وقد قادنا هذا التصور في الأخير إلى الرغبة في استقصاء ما إذا كان طرحنا النظري صحيحا أم خاطئا فقمنا باختيار شكلين من أشكال المجالات العمومية وهما الساحة والمسجد باعتبار الأول مجالا مدنيا تجتمع فيه جماعة الحي لممارسة مختلف النشاطات الجماعية وفيه تتشكل الروابط بين سكان المجال المحلي الواحد، بينما يعبر المجال الثاني عن شكل مقدس وبداية للحياة الاجتماعية عند المسلمين.

حاولنا في هذه الدراسة أن نجمع بين المعالجة النظرية والميدانية لمسألة المشاركة السكانية ودورها في تنظيم المجالات العمومية المختلفة وتحسينها فقمنا بتقسيم بحثنا إلى ثمان فصول وخاتمة.

خصصنا الباب الأول من هذا العمل للمعالجة المنهجية والنظرية فقسمناه إلى أربعة فصول، خصصنا الفصل الاول لذكر تناولنا المنهجي من خلال ذكر الأسباب التي دفعتنا إلى دراسة هذه القضية، أهمية البحث وأهدافه، الاشكالية والفرضيات، منهجية البحث، مجالات الدراسة، العينة وكيفية اختيارها، تحديد المفاهيم وفي الأخير التعريج على ذكر أهم الدراسات السابقة التي اهتمت بهذا الموضوع.

أما في الفصل الثاني للأطروحة فقد خصصناه إلى عرض مفاهيم ونظريات حول المجال العمومي ومسألة المشاركة السكانية، استهلينا هذا الفصل بعرض تاريخي لمفهوم المجال

العمومي في الدراسات الاجتماعية عالميا، ثم تاريخ ظهوره في الجزائر وتموقع المجال العمومي في ظل السياسات الحضرية المختلفة التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال، أما في المحور الثاني من هذا الفصل مسألة المشاركة السكانية ودورها في تحسين الشكل العام للمجال العمومية ثم عرض أهم ما سنته القوانين الجزائرية لإشراك المواطن في تنظيم المجال العمومي في الأخير عرضنا السبل الأساسية لإشراك المواطن في عملية تنظيم المجال العمومي.

تطرقنا في الفصل الثالث من الأطروحة إلى عرض التحولات المفاهيمية والاجتماعية التي شهدتها الساحة والمسجد في الحضارات القديمة، وقد قسمنا هذا الفصل إلى خمس محاور تطرقنا في المحور الأول إلى مفهوم الحي باعتباره الكل الذي تنبثق منه الساحة، أما المحور الثاني فتطرقنا فيه إلى عرض مفهوم الساحة، تاريخ نشأتها في الحضارات القديمة وأنواعها في حين خصصنا المحور الثالث لإعطاء نبذة عن مفهوم المسجد ومكانته الاجتماعية لدى المجتمعات المسلمة، أما المحور الرابع فتطرقنا فيه لإعطاء مفهوم شامل عن المواطنة الحضرية والمواطنة في حقل الخطاب المسجدي، في الأخير تناولنا في المحور الخامس عامل الثقة ودوره في البناء الرمزي للتمثلات الاجتماعية نحو الشكل المدني للمجال العمومي والشكل الديني.

تناولنا في الفصل الرابع من هذه الدراسة مفهوم المجتمع المدني والحركات الجمعوية وقد قسمناه إلى ثلاث محاور، تعرضنا في المحور الأول من هذا الفصل إلى تقديم لمحة عن نشأة المجتمع المدني كمفهوم وتطوره كتصور عبر التاريخ، عرجنا في المحور الثاني من الفصل إلى عرض مفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي، أما المحور الثالث فقد خصصناه إلى عرض مسألة المجتمع المدني والحركات الجمعوية في الجزائر.

جاء الفصل الخامس من الدراسة ليوضح لنا الخصائص الديموغرافية لمنطقة البحث من خلال عرض بعض المخططات والاحصائيات التي سلمت لنا من طرف مصالح بلدية باب

الزوار مع عرض خصائص عينة البحث المستجوبة بتقنية الاستمارة، وخصائص العينة المستجوبة عن طريق المقابلة مع تقديم تحليل سوسيولوجي لها.

أما الفصل السادس من البحث فتطرقنا فيه لاستخراج الدور الذي تلعبه درجة الارتباط بالمجال المحلي على المشاركة في تحسينه، من خلال ثلاث محاور خصصنا الأول لتقديم قراءة سوسيولوجية لدرجة الاحساس بالانتماء والارتباط المحلي للمبحوثين مع حيهم السكني أما المحور الثاني فقد تطرقنا فيه إلى استخراج العلاقة التي تربط الاحساس بالانتماء والارتباط مع المجال المحلي بدرجة المشاركة في تحسينه وتنميته، في حين خصصنا المحور الثالث إلى عرض الدور الذي تلعبه الاحساس بالارتباط المحلي في التأسيس لمشاركة سكانية فعالة.

تناولنا في الفصل السابع من البحث أثر التمثل نحو نوع المجال على المشاركة في تنظيمه من خلال ثلاث محاور أساسية، تكلمنا في البداية عن موقف المبحوثين من المشاركة في تحسين المجال العمومي المدني من خلال عرض تجربة الفرز الانتقائي للنفايات، بينما تطرقنا في المحور الثاني إلى عرض موقف المبحوثين من المشاركة في المجال العمومي الديني كمثال عملية تنظيف المسجد، في حين خصصنا المحور الثالث من هذا الفصل إلى المقارنة بين تصريحات المواطنين حول مشاركتهم في تنظيم المسجد والساحة مع الواقع المعاش.

خصص الفصل الثامن من الدراسة لعرض واستقصاء الدور الذي تلعبه مساهمة الحركات الجمعوية على تحفيز العمل التشاركي لتحقيق التنمية المحلية، قسمناه هو كذلك إلى ثلاث محاور رئيسية خصصنا الأول منها لعرض موقف المبحوثين من الانخراط في الجمعيات المحلية، أما المحور الثاني فقد تطرقنا فيه لعرض الدور الذي يلعبه النشاط الجمعوي لتنشيط العمل التشاركي، في حين خصصنا المحور الثالث لعرض العلاقة بين مسألة الأعمال التشاركية وعامل الثقة من خلال المقارنة بين الشكل الديني والمدني وغير الرسمي.

انتهينا في الأخير إلى خاتمة عامة وضحنا فيها أن المشاركة السكانية في تنظيم المجال العمومي المدني وهو الساحة والمجال الديني وهو المسجد تتأثر بالعديد من العوامل أهمها، درجة الارتباط بالمجال، نوع التمثل نحوه وكثافة النشاط الجمعوي فيه.

الإطار النظري

الفصل الأول: الإطار المنهجي والنظري للبحث

- أولا: أسباب اختيار الموضوع
- ثانيا: أهمية البحث وأهدافه
- ثالثا: الإشكالية
- رابعا: الفرضيات
- خامسا: منهجية البحث وأدوات جمع البيانات
- سادسا: العينة وكيفية اختيارها
- سابعا: تحديد المفاهيم
- ثامنا: الدراسات السابقة

- **أولا: أسباب اختيار الموضوع:**

اختيارنا لهذا الموضوع لم يكن بالصدفة، بل جاء لعدة أسباب منها ما كانت ذاتية ومنها الموضوعية، التي سنتطرق لها فيما يلي:

أ. أسباب ذاتية:

كنت دائما شديدة التساؤل حول السبب الذي يجعل الناس يساهمون بشكل كبير في تنظيم المساجد، من خلال المساهمة في بنائها، تنظيفها أو ترميمها، بينما لا يبادرون بنفس الشدة إذا ما تعلق الأمر بالمساهمة في تنظيم المجال العمومي المدني الذي يجمعهم والذي يتقاسمون فيه مختلف الذكريات، الممارسات والأفكار، ضف إلى ذلك نظرة الناس إلى المسجد كمجال عمومي يقتضي من الأفراد الحفاظ عليه تختلف عن باقي أشكال الفضاءات العمومية من بينها ساحة الحي التي لا تلقى اهتماما كبيرا، يمكن القول أن هذا هو السبب المباشر الذي دفعني إلى التفكير في البحث عن إجابة غير اعتباطية لتساؤلي.

ب. أسباب موضوعية:

- التعريف بأهمية المشاركة السكانية في تنظيم المجال العمومي الحضري باختلاف أشكاله ودورها في الارتقاء بالمجتمع والحفاظ على منشآته.
- تقديم إضافة علمية حول هذا الموضوع وإثراء البحث العلمي المتعلق بالتنمية الحضرية.
- محاولة الخروج بتوصيات علمية من شأنها المساعدة على تكثيف النشاط التشاركي لدى الأفراد في المجتمع الحضري.
- الوقوف على أهم الصعوبات التي تقف وراء عدم اهتمام الأفراد بتنظيم وتحسين الساحات والأشكال الحضرية الأخرى بقدر مساهمتهم في تنظيم وتهيئة المسجد.
- الحصول على إجابة علمية لتساؤلاتي حول الموضوع وفق الواقع الذي يعيشه المجال العمومي في الجزائر.

- **ثانيا: أهمية الدراسة وأهدافها:**

تقف المدينة الجزائرية اليوم أمام العديد من التحديات الكبرى والأزمات التي فجرها النمو الديموغرافي الكبير والنزوح نحو الحواضر المدينية الكبرى، ولعل أبرز هذه التحديات هو اللاوعي الاجتماعي بمدى أهمية المجال الحضري الذي يحيط بنا، لذلك لابد لنا كأفراد المساهمة في تحسين صورة المدينة الجزائرية وأشكالها العمومية المختلفة باعتبارنا الشريك الرئيسي والحلقة التي تتحرك بفضلها سلسلة التنمية الحضرية والاجتماعية.

فالتنمية كمفهوم تعبر عن عملية تسلسلية تقتضي تكاثف جهود العديد من الفاعلين الاجتماعيين وتشاركهم لضمان سيرورتها وعصرنتها وفق ما يتناسب مع متطلبات الحياة اليومية للفرد والمجتمع. لذلك سيساهم هذا العمل في إثراء البحث العلمي المهتم بعملية التنمية الحضرية والتنمية المستدامة بشكل عام، والمتجمع الجزائري بشكل خاص من خلال الدراسة الميدانية المكثفة التي استهدفت قضية مهمة تعاني منها المدن الجزائرية وأحيائها الحضرية المختلفة وهي دور المشاركة السكانية لتنظيم المجال العمومي والمكانة التي تحتلها الصورة العامة للمدن، الشوارع، الساحات وغيرها من الأشكال العمومية المختلفة في المخيال الفردي والجماعي للمجتمعات الجزائرية.

تعتني دراستنا الميدانية أكثر بالمشاركة السكانية على المستوى المحلي" الحي"، من خلال الوقوف على أهم الأسباب التي تجعل الأفراد يتوجهون إلى المساهمة أكثر في مشاريع التنمية المحلية ذات الطابع الديني فيما تنخفض مساهمتهم في الأشكال الحضرية الأخرى لماذا نرى مساجدنا اليوم نظيفة فيما تقابلنا شوارع وساحات مليئة بالقمامة وسط لامبالاة كبيرة من طرف السكان والهيئات المحلية؟، من جهة أخرى سنسلط الضوء على الجانب الذي يلعبه الفرد باعتباره فاعلا وشريكا اجتماعيا في عملية التنمية المحلية التي لا تقتصر فقط على الإدارة الحكومية بل بفعل المشاركة الاجتماعية للعديد من الفئات بداية من الفرد الجمعيات والسلطات

المحلية عن طريق عملية تكاملية التي تستوجب ممارستها في إطار منظم ودائم مما يضمن ديمومتها وفعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها

- **ثالثا: الإشكالية**

عرف مفهوم الفضاء العمومي منذ بروزه كمفهوم سوسيولوجي جدلا كبيرا واختلافات كثيرة في تفسير معناه في تاريخ العلوم الاجتماعية، وقد أدى هذا الاختلاف في تأويل المفهوم إلى بروزه كإشكالية علمية تم تناولها من أبعاد مختلفة.

سنة 1961 قام الألماني **يورغن هابرماس (J. HABERMAS)** بعرض أطروحته للدكتوراه تحت عنوان "الفضاء العمومي أركيولوجيا الدعاية باعتبارها مكون أساسي للمجتمع البرجوازي"[1] وحاول من خلالها إعطاء معنى للفضاء العمومي بشكل عام، ألا وهو **(مكان للدعاية)** بمعنى "مكان للنقاش بين مجموعة من الأشخاص حول قضايا مختلفة ذات الاهتمام المشترك بحرية واستقلالية بعيدا عن سيطرة الدولة وأجهزتها المختلفة"[2]، بمعنى أدق هو المكان الذي يتشكل فيه الرأي العام وتتبلور فيه الديمقراطية بشكل عقلاني، إذن ما هو إلا مكان استعمال للعقل.

الطرح الذي قدمه هابرماس حول مفهوم الفضاء العمومي يتميز بمرجعيته لفلسفة **Emmanuel KANT إيمانويل كانط**، هذا الأخير الذي اعتبر التنوير حرية استخدام العقل بعيدا عن الكنيسة والابتعاد عن التفسير الديني لأي ظاهرة، وهو غير مختلف عن المعنى الذي قدمه هابرماس حول الفضاء العمومي الذي اعتبره نوعا من الوعي الاجتماعي بضرورة بناء المصلحة المشتركة من خلال الحرية في إبداء الرأي والمناقشة بعيدا عن سيطرة الدولة وقد لعب الفضاء العمومي دورا هاما في التطور السياسي والاجتماعي وحتى الاقتصادي في

[1] J.HABERMAS, l'espace **public Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise**, paris, Payot,1978
[2] Ibid.

أوروبا وساهم من جهة أخرى في تشكل ما يعرف بالمجتمع المدني من خلال التبادل الحر للآراء من طرف مجموعة من الناس.

تطور مفهوم المجال العمومي بعد ذلك بفعل القراءات النقدية التي وجهت لـ**هابرماس** من طرف المفكرين والباحثين والتي سمحت بإمكانية إدراجه كمفهوم في مختلف تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى ولعل أهم ما خرجت به كل تلك الانتقادات التي وجهت إلى الطرح الهابرماسي هي أن الفضاء العمومي لا يشير فقط إلى مساحة للنقاش السياسي ولا إلى مكان للمواجهة بين الآراء الفردية بالضرورة، حيث يمكن أن يتعدى كل هذا ليصبح مكانا اجتماعيا بامتياز تحدث فيه العديد من التفاعلات الاجتماعية المختلفة بطريقة منسجمة أحيانا أو غير منسجمة مما يجعل منه مساحة من المواجهات والصراعات أي "مساحة لتبادل الأعمال العدائية بفعل النقاشات الحادة والمتضاربة"[1].

بالنسبة لتخصص علم الاجتماع الحضري فقد تناول إشكالية الفضاء العمومي بكثرة كونه مجال مادي متحرر أنتجته المدينة، يقول ماكس فيبر في هذا السياق: "هواء المدينة هواء الحرية". فالمجال العمومي في سوسيولوجيا المدينة عبارة عن نتاج لعملية التحضر الواسعة التي عرفتها التجمعات الحضرية الكبيرة لأنه "مساحة وامتدادا لتلك الحواضر مخصص للاستعمال العمومي"[2]، كما أنه يعبر عن معنيين، الأول مادي يمثل كل المنشآت العمومية العمرانية المخصصة للاستعمالات الخاصة التي تمخضت عن وجود المدينة مثل الشوارع الحدائق الجوارية، الأرصفة، دور العبادة، المقابر، الساحات العمومية وغيرها والتي تتطلب شرطين اثنين: "حرية الحركة والمجانية في آن واحد، أما المعنى الثاني فهو رمزي يتمثل في كل الممارسات، التفاعلات الاجتماعية والسلوكات التي تحدث بين أفراد المجتمع في هذه المساحات العمرانية، التي قد تكون منسجمة كما قد تكون متصارعة"[3]. بمفهوم أبسط تعبر

[1]www.openedition.org/6740.
[2] Ibid
[3]MERLIN Pierre et CHOAY Françoise et autre : **dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement**, paris, BUF, 1988, p295

الفضاءات العمومية عن أماكن مفتوحة لكل الشرائح الاجتماعية يتفاعلون فيها في عمليات متعددة والتي تكفل لهم الالتقاء التبادل، الحركة، التفاوض، السياحة، الاندماج الاختلاف التصارع، الاتصال والمشاركة.

ساهم اختلاف هذه المجالات العمومية من حيث شكلها المادي وطابعها العمراني في اختلافها من حيث رمزيتها ووظيفتها الاجتماعية، مما أدى إلى تغير نوع الممارسات والتفاعلات التي تحدث في مجال وآخر. مثلا يمكننا التمييز بين دور السينما والمقاهي من حيث خصوصية كل شكل، الممارسات التي تحدث فيه ووظيفته، كما يمكننا أيضا التمييز بين الساحة العمومية والمسجد من خلال خصوصية كل شكل ففي الوقت الذي تعبر فيه الساحات العمومية عن ذلك الشكل العمومي المدني الذي يمكن أن يكون مفتوحا كما يمكن أن يكون محددا بأسوار منفتح على الكل وتمارس فيه العديد من النشاطات، يصنف المسجد ضمن الأشكال العمومية المبنية، أو دور العبادة الإسلامية التي تتمتع بقدسية دينية واجتماعية خاصة، مخصص لأداء الصلاة وإلقاء الخطب المختلفة.

وجدت الساحات العمومية منذ النشأة الأولى للمدن وهي كلمة ذات أصل لاتيني بلاريا (palarea)، أطلق هذا الاسم على أحد أشكال المجالات العمومية وأخذ عدة أبعاد مع تطور الحياة الاجتماعية. كثيرا ما كانت ترتبط الساحة بأنشطة مختلفة من الحياة العامة للمدينة وظهرت في أشكال مختلفة عبر الزمنAGORA في اليونان القديمة و FORUM عند الرومان. أما في المعنى الاجتماعي فلا تدل كلمة الساحة فقط على المجال العمراني المادي، بل تعني لهم المكان الاجتماعي الذي تحدث فيه الاجتماعات عند المناسبات المدنية ومكانا للممارسات الشعائرية، المبارزات وغيرها. وفي هذا السياق يقول LEDRUT عن الساحة:" هي نقطة استقطاب ومركز المدينة التي تجتمع فيه المباني الهامة والذي يؤدي وظائف جماعية عامة كما أنها فضاء يعني للسكان المكان الذي يسمح لهم للتعبير عن الاختلافات الاجتماعية"[1]

[1]- L. RAYMAND, **sociologie urbaine,** ed L'Homme et la société, paris, 1968 P 151.

حيث يتعدى مفهوم الساحة الفراغ أو المجال الواسع، بل يشكل فضاء للحياة الاجتماعية والتعايش بين الأفراد تدور فيه مختلف الأنشطة الخاصة بالحياة الاجتماعية.

الساحات العمومية كشكل من المجالات العمومية عرفت العديد من التغيرات التي ترتبط أساسا بتطور تنظيم المدن، حيث ظهرت في البداية كضرورة اجتماعية لظاهرة التمدن وكانت عبارة عن فراغ غير مخطط (ليس له شكل واضح) يستعمل كسوق أو مكان للتجمع داخل المدينة ثم تطور هذا المجال ليصبح أكثر تنظيما ومكانا معروفا اجتماعيا، غالبا ما يكون تابعا للمباني الهامة للمدينة مثل البلدية، المسجد، الكنيسة أو الفندق، فالجميع يعرفها من خلال اتفاق عملي لمظهر مجالي له تسمية معينة، وبذلك تظهر واضحة وبدون غموض لأنها مختلفة عن النسيج المحيط بها. ومع تطور المدن وظهور المدن الضخمة التي خلقت منشآت متطورة كالنوادي دور الثقافة وغيرها، تقلصت الأدوار التي كانت تؤديها الساحات العمومية سابقا ولكنها لاتزال تشكل روح الحياة الحضرية في المدينة.

من جهة أخرى، احتل المسجد كمجال عمومي مكانة مهمة في مدن الإسلام عبر الزمن فهو أحد أهم المؤسسات الدينية التي لم تقتصر مهمتها على الجانب الديني فقط "فكثيرا ما كان مركزا لبحث الشؤون السياسية، التربوية والاجتماعية كما مثل ولا يزال يمثل الهوية الرئيسية للمجتمع الإسلامي، مساحة للحياة والنواة المركزية لمدن الإسلام". حتى أنه "في الظهور الأول للإسلام وبداية انتشاره كان المسجد عبارة عن مكان يعلن فيه عن أهم الأحداث التي تواكب الفتوحات وإرشاد الجيوش، وبعد ذلك في عهد الأمراء كان يخطب أمير المؤمنين من على منبر المسجد على رعيته ليشرح سياسته وخططه، تلك الخطبة التي كانت تمثل دستور الحكم بعد ذلك أضيفت له وظائف أخرى كالتدريس والتصوف[1]، هذا ما منحه قدسية خاصة لدى الأفراد وقوة في تشكيل الرأي الاجتماعي عن طريق الخطاب الذي يلقى داخل أسواره أو ما

[1]– محمد عبد الستار عثمان، **المدينة الإسلامية**، عالم المعرفة، الكويت، 1988، ص 210.

يعرف "بالخطبة"، هذه الأخيرة التي تكون موجهة لجماعة المسلمين بهدف تنظيمهم وإرشادهم دينيا ودنيويا.

تحدد المكانة الاجتماعية لكل من الساحة والمسجد كمجالين مختلفين من خلال الوظائف التي يؤديها كل مجال، وكذا الدور الذي يلعبه كل منهما في الحياة الاجتماعية التي يؤديها كل شكل على المستوى المحلي، وهذا ما ساهم بدوره في تحديد التمثلات والتصورات الاجتماعية للأفراد نحو كل منهما، هذه التمثلات التي عادة ما تظهر في شكل ممارسات فردية وجماعية في كل منهما، وبالتالي تختلف علاقة الفرد بالساحة العمومية وتصوراته لها كمجال عمومي (يشترك فيه العامة) عن تصوراته نحو المسجد بسبب اختلاف وظائفهما على المستوى المحلي كما تختلف المبادرات الفردية والجماعية التي يقوم بها السكان لتنظيم الساحة العمومية عن المبادرات التي يقومون بها لتنظيم المسجد.

تسمى هذه المبادرات بالمشاركة أو المساهمة، والتي تعني اصطلاحا: "كل الأعمال والأنشطة التنموية التي تعتمد على التأسيس لحوار دائم ومتواصل بين المواطنين المعنيين ومختلف المنظمات الجمعوية كما تعرف أيضا: "بأنها مسلسل تواصلي يمكن كل الأطراف المعنية من تحديد أدوارهم وأهدافهم ويؤدي ذلك إلى قرارات وأعمال مركزة تأخذ بعين الاعتبار حسب الإمكان، رغبات وتطلعات الأطراف والمجموعات المعنية"[1]، فالمشاركة الاجتماعية عبارة عن مجموعة من الأعمال الاجتماعية التواصلية التي تمكن الناس من البحث معا واتخاذ القرارات. "كذلك تنفيذ الأنشطة والبرامج التنموية التي تهم مصيرهم، من خلال التنسيق المشترك بين السكان أو المواطنين لعمل مشروع أو برنامج تنموي معين مع مرافقة أطراف المجتمع المدني (الجمعيات) كشكل رسمي للتنظيمات المحلية"[2]، يتم بناؤه عن طريق اعتماد رسمي

[1]– بايزو إبراهيم: **التنمية مشاركة– في مقاربة المسألة التنموية من منظور تشاركي**، إفريقيا الشرق، المغرب،2015، ص 54.

[2]– بايزو إبراهيم، مرجع سابق، 55.

تمنحه الدولة أو عن طريق تنظيمات محلية غير رسمية تبنى فقط من خلال عقد اجتماعي جماعاتي منظم.

قد يكون أهم ما تقدمه هذه النشاطات اجتماعيا هو زيادة التفاعل بين السكان لتنفيذ ذلك المشروع فيتقاسمون بذلك مختلف المعارف والخبرات من أجل هدف مشترك يستفيد منه الجميع وبالتالي يترابطون فيما بينهم أكثر ويزيد مستوى حسهم المدني كما تنمي فيهم فكرة التعايش مع الجميع وتقبل الآخر وهو المبدأ الأساسي للقدرة على العيش في المدينة وتحقيق التنمية.

دفعنا هذا الأمر إلى البحث أكثر في واقع المشاركة السكانية في المدن الجزائرية من خلال تحليل تمثلات الأفراد نحو الأعمال التشاركية التي تحدث في شكلين عموميين مختلفين الأول يعبر لنا عن مجال مدني ترفيهي وهو الساحة العمومية والثاني يأخذ بعدا دينيا وهو المسجد، والأثر الذي تحدثه عملية المشاركة السكانية لتنظيم المجال العمومي على خلق فكر التمدن لدى الأفراد وتحقيق التنمية، وفي هذا السياق قمنا بطرح التساؤلات التالية:

التساؤل الرئيسي:

❖ إلى أي مدى يمكن أن تأثر درجة الارتباط بالمجتمع المحلي في تحفيز العمل التشاركي في مجالاته العمومية؟ وهل ترتبط حقا المشاركة السكانية في المجال العمومي المدني (كمثال الساحة) والمشاركة في المجال العمومي الديني (كمثال المسجد) بالمكانة الاجتماعية التي يحتلها كل شكل في التصورات الفردية والجماعية؟

❖ **الأسئلة الفرعية:**

❖ إلى أي مدى يمكن أن يساهم الإحساس بالانتماء إلى المجال العمومي في تحفيز المشاركة السكانية لتنظيمه؟

❖ هل تفسر لنا التمثلات الاجتماعية نحو الشكل المدني والشكل الديني للمجال العمومي كثافة أو قلة النشاط التشاركي في تنظيمه؟

❖ إلى أي مدى يمكن الاستثمار في هيئات المجتمع المدني كقوة مدنية لاستغلالها في زيادة النشاط التشاركي على المستوى المحلي؟ (تقدير دور هيئات المجتمع المدني في زيادة المساهمة نحو كل شكل).

- **رابعا: الفرضيات**

أ- الفرضية الرئيسية:

اهتمام الساكنة بالأعمال التشاركية ذات الطابع الديني والأخرى ذات الطابع المدني يخضع لمؤثرات متعددة أهمها، درجة الانتماء المحلي، التمثلات الاجتماعية نحو كل شكل كثافة النشاط الجمعوي.

ب- **الفرضيات الثانوية:**

1. الفرضية الأولى:

تزيد درجة اهتمام السكان بالمشاركة في تنظيم المجال العمومي كلما زاد الاحساس بالانتماء والارتباط المحلي.

نريد أن نثبت من خلال هذه الفرضية أن اهتمام السكان بتنظيم المجال العمومي يخضع لمؤثر معنوي وهو الإحساس بالانتماء والارتباط مع المجال المحلي أو الحي الذي يعد الواصل الأول أو العتبة بين المجال الخاص وهو المسكن والمجال العمومي الذي يرمز إليه في اللهجة الدارجة الجزائرية "**بالزنقة**" **أو** "**برا**" أي المجال الموجود خارج المنزل.

2. الفرضية الثانية:

يلعب اختلاف التمثلات الاجتماعية للأفراد نحو المسجد ونحو الساحة العمومية دورا في تباين درجة الاهتمام بالعمل التشاركي في كل منهما.

اجتماعيا، تتلون الساحة بصبغة تعطي دلالة لعامة الناس بأنها ملك من أملاك الدولة وهي المسؤولة على تنظيمها وتهيئتها، بينما المسجد بيت من بيوت الله فيقال **(بيت ربي)** وله قدسية خاصة تجعله أكثر استقطابا للمساهمات الفردية والجماعية لتشييده، تنظيمه والاعتناء به، فقد نجد متطوعين كثر يعملون بدون مقابل لخدمة المسجد بينما قليلا ما يمكن إيجاد أفراد متطوعين يعتنون بالساحة العمومية. لذلك سنتطرق في هذه الفرضية إلى مسألة التمثلات الاجتماعية التي يبنيها الأفراد نحو كل شكل وعلاقتها بالمشاركة السكانية في تنظيم المجال العمومي ذو الطابع الديني(المسجد)، والآخر الذي يحمل بعدا مدنيا (الساحة). بمعنى أدق سنتعرف في هذا الجزء من البحث عن مدى تأثير التمثل نحو كل مجال في تحفيز العمل التشاركي فيه.

3.الفرضية الثالثة:

تساهم الحركات الجمعوية النشطة باختلاف توجهاتها في زيادة استقطاب السكان نحو المشاركة في نشاطاتها.

نحاول من خلال هذا الطرح تقصي الدور الذي تلعبه عناصر المجتمع المدني بالخصوص الجمعيات المحلية في تحفيز السكان على العمل الجماعي. هل حقا زيادة المشاركة في كل من المسجد أو ساحة الحي مرتبط بحجم النشاط الجمعوي المتوفر في كل شكل؟

خامســـــا: منهجـــية البحـــث وتقنيـــاته:

أ. منهج البحث:

1- المنهج الكمي:

يقتضي البحث في العلوم الاجتماعية بنية منهجية خاصة للحصول على معرفة ذات طابع علمي لا عامي، ويكون ذلك من خلال اتباع خطوات منظمة تعارف عليها الباحثون كشرط من شروط المعرفة العلمية وكل بحث يخلو منها لا يمكن إدراجه ضمن الإضافات التي

تخدم البحث العلمي، تعني المنهجية في العلوم الاجتماعية:" طريقة تصور وتنظيم البحث كما ينص على كيفية تصور وتخطيط العمل حول موضوع دراسة ما"[1].

ينبع المنهج من موقف فلسفي حول تصورنا للعالم الذي يحيط بنا، بمعنى أدق هو ميدان خاص يتضمن مجموعة من الإجراءات الخاصة بمجال دراسة معين، كما أنه هو عبارة عن مجموعة منظمة من العمليات التي تسعى لبلوغ هدف معين"[2]. يتميز المنهج في البحث العلمي بالتنوع والاختلاف حسب طبيعة موضوع الدراسة وما تقتضيه، هذا ما يجعلنا نميز بين العديد من المناهج في البحوث الاجتماعية نذكر منها المنهج التاريخي الذي يعتمد أكثر على تقييم للوثائق المستعملة، المنهج الوصفي، المنهج التجريبي وغيرها من المناهج المتعددة.

وفق هذه القواعد العلمية حاولنا اختيار منهج البحث الذي يلائم طبيعة الدراسة وهما المنهجين الكمي والكيفي معا، المنهج الكمي الذي ركزنا فيه على تقصي الحقائق والحصول على بيانات كمية احصائية حول اشكالية المشاركة السكانية على المستوى المحلي، ثم وصفها تحليلها والتعليق عليها وفق نظرتنا السوسيولوجية، وكما يقول موريس انجرس: "المنهج الكمي المنهج الكمي هو أسلوب تقصي لجمع المعطيات من الميدان"[3].

اعتمدنا في تحليلنا للبيانات على متغيرات عديدة وهي الأنماط الاجتماعية السائدة على الحي السكني، درجة الانتماء إلى الحي، رمزية وتمثل كل مجال بالنسبة للسكان، كثافة النشاط الجمعوي كمتغيرات مستقلة وعلاقتها بالعمل التشاركي كمتغير تابع، يذكر كذلك أننا اعتمدنا في معالجتنا للبيانات والمعطيات الميدانية على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(**SPSS**).

---

[1] – أنجرس موريس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات علمية**، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر الجزائر، 2013، ص99.

[2]– نفس المرجع، ص 98.

[3]– نفس المرجع، ص 466

2-المنهج الكيفي:

دعمنا دراستنا هاته بمجموعة من المقابلات التي تندرج ضمن المنهج الكيفي، الذي يعتمد على وصف وتحليل محتوى المقابلات، هاته المقابلات التي خصصناها لدراسة مشروع محلي داخل العمارة رقم 26 ب بحي رابية طاهر بباب الزوار، حيث يقوم المشتركون في هذا المشروع بالتضامن فيما بينهم لإعادة تهيئة وتنظيم المجال السكني الذي يجمعهم مع محيطه الخارجي. قمنا بتقسيم تصريحات المبحوثين إلى مجموعة من الدلالات الاجتماعية التي قمنا بوصفها والربط بينها.

ب. أدوات جمع البيانات:

بعد اتمامنا لمرحلة صياغة الاشكالية وضبط فروض البحث واستخراج عينة البحث قمنا بتحديد أدوات البحث التي ستمكن من خلالها من جمع العديد من المعلومات التي تصب في محتوى الظاهرة المدروسة وكذا الاختبار الأمثل للفروض المطروحة وكانت كالتالي:

1-الملاحظة المباشرة:

تعتبر الملاحظة أحد أهم أدوات البحث التي نستطيع من خلالها أن ندرك الواقع المعاش وفي هذا يقول موريس أنجرس:" تهدف الملاحظة إل فهم كل الوسط المدروس وتبحث في فهم كل ما يكون مجموعة الأشخاص والوسط الثقافي الخاص أو المجتمع الصغير"[1]

يعرفها محمد برو بالقول:" هي الانتباه إلى ظاهرة أو حادثة معينة أو شيء ما بهدف الكشف عن أسبابه وقوانينه"[2].

تحصي البحوث في العلوم الاجتماعية العديد من أنواع الملاحظة منها الملاحظة المباشرة، الملاحظة غير المباشرة والملاحظة بالمشاركة، يذكر أننا اعتمدنا في عملنا الميداني

[1] – أنجرس موريس: مرجع سابق، ص 191.

[2] – برو محمد: **الموجه في منهجية العلوم الاجتماعية**، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2014، ص 48.

على الملاحظة المباشرة كون ميدان البحث يقع بالقرب من مكان عملنا وبذلك نحن في تردد دائم على المنطقة.

2-الاستبان أو الاستمارة:

تعد هذه الأداة أشهر أدوات البحث في الدراسات الاجتماعية المسحية، حيث تعبر الاستمارة عن مجموعة من الأسئلة التي يطرحها الباحث من أجل الحصول على أجوبة لفرضياته والحصول على معلومات دقيقة، للاستمارة أنواع وهي:

3- استمارة مفتوحة: تتضمن مجموعة من الأسئلة المفتوحة، حيث يترك الباحث مجالا للمبحوثين لإبداء رأيهم الخاص.

4- استمارة مغلقة: تتضمن مجموعة من الأسئلة التي تحمل إجابات معينة يحددها الباحث مسبقا وعلى المبحوث التقيد بها دون غيرها.

5- النوعين معا: تتضمن مجموعة من الأسئلة المفتوحة والمغلقة حسب اختيار الباحث وبذلك يكون للمبحوث حرية ابداء الرأي بشكل نسبي.

من شروط الاستبان السليم هو الضبط الجيد للأسئلة والحرص على أن يقوم المبحوث بملئها بدقة ثم ارجاعها لمباشرة عملية تفريغ البيانات، وهذا ما حرصنا عليه في بحثنا، حيث حولنا بجهد أن تكون الأسئلة ذات الطابع السهل الممتنع الذي من السهل فهمه والاجابة عليه بما أن الظاهرة قيد الدراسة تمس كل الشرائح الاجتماعية المقيمة في حي رابية طاهر بباب الزوار.

قسمنا الاستبيان إلى مجموعة من المحاور التي تصب كلها في فرضيات البحث ولا تخرج عن نطاقها، بالإضافة إلى التركيز على تسلسل الأسئلة منطقيا عبر محاور مختلفة خصصنا المحور الأول لعرض المعلومات الشخصية للمبحوث ثم علاقته بالحي الذي يقيم به والأفراد المقيمين معه، ثم رأيه حول موضوع المشاركة في تنظيم الساحة والمسجد في الأخير تركنا للمبحوثين سؤالا مفتوحا يدونون فيه ماذا سيختارون لو طلب منهم الاختيار بين المشاركة في تنظيم المسجد والمشاركة في تنظيم الساحة العمومية، تجدر الاشارة إلى أننا كنا نعتمد

على الأسئلة المفتوحة من حين لآخر لكسر الملل وضمان اتمام المبحوث الإجابة على جميع الأسئلة.

وكما هو متعارف عليه قبل الشروع في عملية توزيع الاستبيان قمنا بعمل استمارة مسبقة وزعت على مجموعة من السكان المقيمين في الحي التقينا بهم صدفة وآخرون يعملون معنا بالمقاطعة الادارية للدار البيضاء، وقد مكنتنا هذه المرحلة من ضبط الاستبيان في شكله الأخير واكتشاف بعض النقائص التي أضيفت فيما بعد خصوصا ما تعلق بعملية المشاركة في المسجد كم ألغينا بعض الأسئلة لأننا اكتشفنا بأنها تكررت.

بعد فشلنا في توزيع الاستمارات وجها لوجه مع المبحوثين جاءت فكرة توزيع الاستمارات عبر المدارس التعليمية بأطوارها الثلاث بعد الحصول على رخصة من مديرية التربية للجزائر – شرق–، وكان ذلك بسبب عزوف السكان على التجاوب معنا بسبب غيابهم الدائم عن المنزل بحكم الدوام اليومي، كذلك الفترة الحساسة التي شهدتها الجزائر آنذاك بسبب الحراك الشعبي (سنة 2019) التي تميزت بعدم ثقة السكان بكل أشكال الاستجوابات وتخوفهم منها.

حرصنا على توجيه التلاميذ وتوضيح لهم كيفية ملئ الاستمارة ومن المكلف بالإجابة على أسئلتها، حيث كنا نقوم في كل مرة بالدخول إلى القسم وشرح نوعية العمل وكيفية القيام به بالتعاون مع مديري المؤسسات التعليمية وكذا المؤطرين التربويين من أساتذة وإداريين حتى أننا لقينا تجاوبا جيدا من طرف المبحوثين، كانت المؤسسات كالتالي:

6- المدارس الابتدائية: بقالم حمود حي رابية طاهر، الورثيلاني حي رابية طاهر.

7- المتوسطات: متوسطة لالة فاطمة نسومر رابية طاهر.

8- الثانويات: ثانوية محمد البجاوي 01 والبجاوي 02 باب الزوار.

بعد استعادة الاستمارات من المؤسسات التربوية قمنا بفرزها بدقة وألغينا بعضها لأنها لم تستوف الشروط اللازمة للبحث ومن ثم قمنا بتفريغ البيانات بالاعتماد على نظام الحزم الاحصائية **spss** للحصول على جداول دقيقة وسهولة الربط بين المتغيرات.

3-المقابلة:

(تعتبر مقابلة البحث تقنية مباشرة تستعمل من أجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة، وفي بعض الأحيان مساءلة الجماعات بطريقة نصف موجهة تسمح بأخذ معلومات كيفية بهدف التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين)[1]

لقد جاءت فكرة تدعيم بحثنا هذا بمجموعة من المقابلات بعد ملاحظتنا لمشروع محلي تقوم به جماعة سكان العمارة 26 وهي عمارة متواجدة بحي رابية طاهر، حيث يتفق هؤلاء منذ مدة على التشارك من أجل تحسين العمارة وخدماتها الداخلية والخارجية، الأمر الذي دفعنا للتساؤل حول العوامل التي دفعت هاته الجماعة إلى المشاركة فيما بينها لتنمية وتنظيم المجال المحلي وتحليل أشكال المشاركة التي يعتمدها هؤلاء.

اخترنا طريقة المقابلة نصف التوجيهية التي يختار فيها الموضوع مسبقا وتتضح معالمه في دليل المقابلة، أجرينا المقابلة مع 11 فرد من الساكنين بالعمارة، على رأسهم السيدة بن مصباح فريدة صاحبة الفكرة ومسيرة المشروع المحلي وبعض المشاركين معها.

بعد الحصول على التسجيلات الصوتية التي قمنا بها وجها لوجه مع المبحوثين داخل العمارة قمنا بإعادة كتابتها في شكلها الحقيقي دون حذف أو تعديلات على تصريح المبحوثين حتى يتسنى لنا تصنيفها، ترتيبها وتحليل مضمونها ودلالاتها الاجتماعية.

4- الوثائق والخرائط:

ساعدتنا الخرائط والسندات التقنية التي تحصلنا عليها من طرف مصالح بلدية باب الزوار بالتعرف على ميدان البحث الخارجي من حيث عدد السكان، توزيع العمارات، تاريخ الحي وغير ذلك من المعلومات التي استعنا بها في تحليلنا السوسيولوجي للإشكالية.

[1] – أنجرس موريس ، مرجع سابق، ص 197.

سادسا: العينة وكيفية اختيارها

1- العينة المستجوبة عن طريق الاستمارة:

بالنسبة للعينة المستجوبة عن طريق الاستمارة فقد استخدمنا طريقة العينة العشوائية البسيطة لأننا رأينا أنها الأنسب لهذه الدراسة، بسبب قلة الإمكانيات التي كانت لدينا والظروف الاجتماعية الصعبة التي عرفتها البلاد في ذلك الوقت (الحراك الشعبي).

استعنا في تحديد حجم العينة بالمعادلة الاحصائية المتعارف عليها وهي:

$$\text{حجم العينة} = \frac{\text{الحجم الكلي لمجتمع البحث} \times \text{النسبة المختارة}}{100}$$

بعد اختيارنا لنسبة 28% لحجم العينة، "هاته الأخيرة التي يكون الباحث حرا باختيارها على أن تتراوح بين 5%إلى 30% "[1]

$$\text{حجم العينة} = \frac{1440 \times 9}{100} = 403 \text{ مفردة}$$

بعد تحديد عينة البحث قمنا بتوزيعها بالاعتماد على الطريقة العشوائية البسيطة.

2-العينة المستجوبة عن طريق المقابلة:

بالنسبة للعينة المستجوبة بالمقابلة فقد اخترنا 11 مبحوث من بين 26 أسرة مقيمة فيها نساء ورجال.

ثامنا: تحديد المفاهيم

1. المشاركة االسكانية: (participation)

1- لغة:

تعني المشاركة في اللغة العربية المساهمة وهي مشتقة من الفعل شارك يشارك مشاركة، وتعني أيضا تحقيق مكاسب مختلفة من خلال التعاون والتضامن بين مجموعة من الافراد

[1]- أنجرس موريس: مرجع سابق، ص 319.

لتحقيق منفعة معينة أو انجاز عمل مشترك وفي هذا يقول عبد الله ساقور:" القيام بعمل يتم إنجازه سويا مع الآخرين، أي وجود صلة توحد بين مبادرات وجهود الأشخاص والجماعات والمجتمعات في سبيل القيام بعمل لتحقيق غايات مشتركة"[1]

– بالنسبة للغة الانجليزية (المشاركة participation) تعني أن ينضم، ينتسب يرتبط أو ينخرط الفرد في تنظيمات رسمية أو غير رسمية لأنه يؤيدها، يساندها ويتعاطف معها وجدانيا لما تتمتع به من قوة جاذبة، بالإضافة إلى سعيه المستمر للدخول في سباق مع غيره قصد الفوز بالعضوية في هذا التنظيم، وفي اللغة الفرنسية(participation) أو الاسبانية فهي تعني ما تعنيه في الانجليزية، كما تفيد أيضا معاني الربط، التعاون، التنافس[2].

2– **اصطلاحا:** هي مجموعة الآليات التي تسمح للأفراد بالتأثير في اعتماد القرارات العامة وتنفيذها، كما تعني أيضا إمكانية منح الأفراد جزءا معينا لممارسة السلطة".[3]

– يعرفها عبد الرحمان الكواكبي بالقول: التشارك هو السر العظيم للنجاح والتقدم وتطور الشعوب"[4]

– أما الدكتور صفار زيتون مدني فقد عرفها في مقاله المعنون بـ :" **المنهجيات التشاركية في المدن المغاربية: الحكم "من الأسفل" محكوم عليه بالفشل؟**–" بالقول: هي كل الميكانيزمات والآليات التي تسمح للمواطنين بالتدخل لتحقيق التطور والتنمية[5].

---

[1] – أنجرس موريس: مرجع سابق، ص، 61

[2]– ساقور عبد الله: **محاضرات في التنمية بالمشاركة**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2007، ص 60–61.

[3] – مسعودي رشيد: **المشاركة البيئية للجمعيات في الجزائر وسبل تفعيلها**، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، العدد الثامن ج1، 2017، ص 397.

[4]– بومخلوف محمد: **الاستبداد والتنمية في فكر ابن خلدون: قراءة معاصرة**، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد خاص بأعمال الملتقى الدولي حول واقعية الفكر الخلدوني، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الأغواط، 2009/2008، ص 431–449.

[5]- SAFAR ZITOUN Madani, (2015), **« Les méthodologies "participatives" dans les villes du Maghreb et en Algérie : une gouvernance "par le bas" vouée à l'échec ?** » in La gouvernance de la ville durable entre déclin et réinventions. Une comparaison Nord/Sud, Isabelle Hajek et Philippe Hamman (dir.), Presses Universitaires de Rennes, Rennes, pp. 255.280.

– كما تعني أيضا "اشتراك الأفراد في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر في حياتهم، وتقضي بالضرورة أن تكون لديهم إمكانية الوصول المستمر إلى عملية صنع القرار والسلطة وحدا مقبولا من القدرات، ومزيدا من التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي".[1]

– في حين كتبت فيروز عزازقة في مقالها حول دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية بالقول:" هي العملية التي تتضمن تضافر جهود كل المؤسسات الحكومية الرسمية والمواطنين والقطاع الخاص والأهلي في مواجهة أي مشكلة من خلال التنفيذ الفعلي لإعداد وتنفيذ البرامج والخطط السياسية والتنموية".[2]

– تعتبر المشاركة السكانية نقطة محورية في التأسيس لسياسة حضرية قوية وإنشاء مشاريع إقليمية أكثر فعالية وأكثر ملاءمة لاحتياجات السكان، كما أنها وسيلة للجمع بين المسؤولين المنتخبين والإداريين أو حتى معالجة أزمة الديمقراطية التمثيلية[3].

– **التعريف الإجرائي:**

المشاركة السكانية هي التزام طوعي للفرد بالمشاركة في اتخاذ القرار والتعهد بالتعاون لإنجاز مشروع يهتم بالصالح العام مع السلطة أو الجماعة التي قامت بروح المبادرة.

تعني كذلك كل المبادرات الجماعية في عملية التنمية، ويكون ذلك من خلال التعاون في إنجاز المشاريع الخاصة بتطوير المجتمع، ولا تكون هذه العملية ناجحة إلا بوجود شرطين هما الرغبة في التعاون وتبادل وجهات النظر عن طريق الحوار الجماعي من جهة، ومن جهة

[1]– مسعودي رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 396

[2]– عزازقة فيروز: **دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية، مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 18، جامعة سطيف 2، جوان 2014، ص 24.

[3]- Louis LEVEQUE et autres : **Participation et initiatives habitantes dans les quartiers : quel renouvellement des démarches ?**, in échos N 12, les ateliers de CR.DSU, centre de ressources et d'échanges pour le développement social et urbain Rhône- alpes. France, octobre 2014,p 03.

أخرى تقبل الآراء، التزام الفرد بالنقاش المنظم، الثقة وأداء المهام المكلف بها لتحقيق المصلحة العامة.

2. مجتمع محلي:

لا يعبر لنا المجتمع المحلي فقط عن الأماكن الفيزيقية التي تتشكل من مختلف المباني والسكنات المعمارية للمدينة، بل يتعداه إلى كونه فضاء روحيا للمجتمع، يؤثر ويتأثر بجميع الممارسات والتمثلات التي يبنيها الأفراد فيه.

هو نسق متكامل من العلاقات بين الأفراد الذين يقطنون مجالا مشتركا، هذا ما تبناه روبرت ماكيفر الذي يرى بأن المجتمع المحلي هو الحياة العامة لمجموعة من الأشخاص الذين يشتركون نفس المجال السكني فيقول "هو نسق اجتماعي تجمع بين أعضائه مجموعة من المصالح المشتركة وتسود بينهم قيم عامة وشعور بالانتماء بالدرجة التي تمكنهم من المشاركة في الظروف الأساسية لحياة مشتركة"[1]

3. احساس بالانتماء:

يتكون هذا المفهوم من شقين مترابطين وهما الإحساس والانتماء.

يعبر الشق الأول من المفهوم عن **الإحساس أو الشعور** الذي يندرج ضمن مشاعر حيوية.

"تعرفه النظرية البنائية على أنه أمر غير قابل بالتفسير والتحليل علميا لأنه يدرك بالوعي فقط في حين يرى الوظيفيون أنه عملية حسية تنتج من خلال التعرض لبعض المنبهات أو الأمور المحسوسة إما داخلياً أو خارجياً، بعد استقبال منبه معينا، هذا الأخير الذي يؤدي إلى حدوث ردة فعل معينة"[2]. يعرف الإحساس في علم النفس بأنه عملية نفسية تحدث بفعل

[1] – الجولاني فادية (1993): **علم الاجتماع الحضري** ،قسم الدراسات الاجتماعية، مطابع الفرزدق التجارية، السعودية، ص 160.

[2] - BOUDON Raymond, BORLANDI Massimo et autres **: Dictionnaire de la pensée sociologique**, ouvrage publie avec le concours du centre national du livre, QUADRIG E / PU, 131.

مؤثرات خارجية يتعرض لها الفرد ويعتبر الاحساس خطوة أولى للوصول إلى مرحلة الإدراك والانتباه"[1].

أما **الانتماء** فهو مشق من الفعل انتمى أي انتسب إلى شيء ما أو جماعة ما.[2] وبذلك يشير المعنى الكلي لهذين الشطرين على الشعور بالانتساب إلى شيء ما أو جماعة ما.

4.مسكن:

يتخذ مفهوم المسكن معنى شاملا ومتداخلا لمفهوم الإقامة فتشير كلمة سكن Habitat باللاتينية habitalium إلى المكان المنظم الذي يسمح للفرد بتحقيق حاجاته الفيزيولوجية والعاطفية[3] ، بحيث يعرف فريديريك انجلز السكن(Habitat) على أنه:" كل المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، فهو المساحة التي تتطور عبر مجموعة اجتماعية محددة أما المسكن (l'habitation) فهو يحمل حسبه طابعا ديناميكيا متطورا يشمل الإيواء والأسرة التي تملؤه"[4] كما يعرفه السويدي محمد بأنه:" حاجة ضرورية مثل الملبس والمأكل والتربية والصحة بالإضافة إلى أنه المأوى، يلجأ إليه الفرد للدفء ويتيح له القدرة على التعبير عن شخصيته وميوله بإيجاد أشياء وتشكيلها داخل البيت، ثم ترتيبها وفق أسلوب خاص"[5]، فالمسكن هو المكان الذي يتم من خلاله بناء الذات، كما يعتبر آلية اجتماعية لضمان الحياة النفسية السوية كما أنه المكان الذي يحمينا من الخطر الخارجي، وفي هذا ذهب باشلار إلى القول بأن:" الساكن يعيش

---

[1] – المحمداوي محمد جواد: **مداخلة تحت عنوان مفهوم الاحساس**، منتدى عرب سايكولوجي، 2020، استرجع من الموقع https://arabpsychology.com/lessons/ يوم 2021/06/03.

[2]– بن صراي حمد محمد والشامسي يوسف محمد: **معجم الجامع**، مركز زايد للنشر والتوزيع، 22 ديسمبر 2010، ص 150.

[3]- ROBERT, Paul : **Dictionnaire le petit robert** ,Édition France loisirs, paris, France,2007, p 622.

[4] – إنجلز فريديريك: **أزمة السكن**، ترجمة.: فؤاد أيوب، دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع،سوريا، 1974، ص 192.

[5] – السويدي محمد: **محاضرات في الثقافة والمجتمع**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص 23–24.

علاقات حب وكراهية اتجاه مسكنه ومن معه في هذا المسكن أو ما يحيط به وأن المسكن يرتبط بهوية صاحبه الذي يرتبط بدوره بالجماعة"[1]

5.تنظيم:

استنبط هذا المفهوم من الفعل نظم ينظم تنظيما أي عدل الشيء وحسنه.

6.فرز انتقائي للنفايات:

سنة 1884 قام محافظ مدينة باريس لأول مرة باستحداث آلية جديدة تعتمد على فرز النفايات حسب المادة المكونة لها، واعتبرت هذه الخطة الأولى عبر التاريخ التي تعتمد على الفرز دون التجميع العشوائي، اعتمدت هذه الخطة في البداية على ثلاث أنواع من الفرز وهي "الورق، القارورات البلاستيكية والفخارية، الملابس والمحار" وأطلق على حاويات الفرز اسمه وهو[2] **POUBELLE**، لم تكن العملية سهلة في البداية حيث استغرقت حوالي قرن من الزمن ليتم تنفيذها بسياسة انتقائية صارمة للجمع والاسترداد، وكان ذلك في سنوات السبعينيات في فرنسا بعد صدور القانون الخاص باستعادة النفايات في 15 جويلية1975 الذي نص على أن إدارة النفايات أولوية وطنية بالقول: "يجب ضمان التخلص من النفايات في ظل ظروف مناسبة لتسهيل استعادة المواد أو أشكال الطاقة القابلة لإعادة الاستخدام"[3] ومنذ ذلك التاريخ بدأ التبني الحقيقي لسياسة عامة لإدارة النفايات في فرنسا لتشمل بعدها معظم دول العالم.

7. رمزية دينية:

هي المكانة التي يحتلها المقدس الديني في نظر عامة الناس، وفي هذا يقول محمد أركون:" يحس العقل البشري بمحدوديته كل حين تجاه المسألة الدينية عرف صعوبة تجازوها لذلك انعقدت وتراكمت سلسلة من التجارب الحسية، تجري اليوم محاولة لفهمها بصورة أفضل،

[1] - SEGAUD Marion **: Logement et Habitat, l'Etat des savoirs**, Edition la découverte, Paris, France, 1998, p 32.
[2]- DUPREL Mikael : **représentations sociales du tri sélectif et des déchets en fonction des pratiques de tri**, dans les cahiers internationaux de psychologie sociale, n 98, 2013/2 page 175.
[3]- Ibid, p 200

فالمقدس يمكن أن يتشكل من الحجر أو الصخرة أو النصب أو الوثن، أما الرمز فهو تجسيد الألوهية. فالرموز ليست علامات تعسفية، معلقة في الفراغ، لأن الديني مهما كان بدائيا أم متمدنا، فهو حتما يفكر بواسطة الرموز"[1].

8. تمثلات:

لغة هي جمع كلمة **تمثل** والمقصود بها في معجم اللغة العربية، الضرب بالمثل، حيث جاء في لسان العرب لابن منظور أنه تمثل فلان أي: ضرب مثلا [2]

يعرفها **دينيس جودلي D.jodelet** بأنها "شكل من المعرفة المتطورة اجتماعيا والمشتركة بين أفراد الجماعة لها غاية عملية في تنسيق واقع مشترك. من هنا تقوم هاته الجماعة بإعطاء رمز معين حول موضوع ما، فيصبح هذا الموضوع يحمل نفس الدلالة في تصوراتهم الجماعية"[3].

في تعريف آخر للتمثلات الاجتماعية نجد بأنها: "النشاط العقلي الذي يقوم به الفرد أو الجماعة من أجل بناء حقيقة اتجاه شيء معين وذلك بإعطائه معنى محددا"[4]

ثامنا: الدراسات السابقة:

يعتبر تعريج الباحث على ذكر وتفسير الدراسات السابقة التي عالجت نفس موضوعه ولو من أبواب مختلفة من أهم الخطوات التي تمكنه من الإلمام ببحثه والتمكن منه جيدا، كما تفتح له آفاقا واستشرافا يكتشف من خلاله أوجه التشابه والاختلاف بين جميع الدراسات السابقة وبحثه، ومنه طرح إشكاليات جديدة يستطيع بها تقديم رؤية واضافة حديثة حول الموضوع

---

[1] - أركون محمد: **الرمزية الدينية والتغير الاجتماعي، الاسلام الأمس والغد**، تر: علي المقلد، مجلة نواة، 24 فيفري 2005 تونس، 2005.

[2] – ابن منظور: **لسان العرب**، المجلد 14، ط 03، دار صادر بيروت، لبنان، سنة 2004، ص 18.

[3]- JODELET , Dennis : **Les représentation sociales Un Domaine En Expansion**, Presse universitaire de France. Sd,p36.

[4]- JOUET L. P : **La théorie des représentations sociale**. de cadre santé.com, 25 avril 2006, p 13.

وفي هذا السياق سنحاول في بحثنا هذا عرض أهم الدراسات السابقة الشبيهة بموضوعنا، عن طريق عرض عنوانها، أهم الإشكاليات التي عالجتها وكذا النتائج التي قدمتها هذه الدراسات كما سنحاول في الأخير وضع تقييم عام لها في الفقرات التالية:

I. دراسات أجنبية:

1- دراسة ماري هالان باكي، هنري راي وسيـــنتومـــر

(Marie-Hélène BACQUE, Henri REY et Yves SINTOMER)

أ- عنوان الدراسة

"إدارة القرب والديمقراطية التشاركية من منظور مقارن" سنة 2005

ب- موضوع الدراسة:

تناول هذا العمل الجماعي الخطب حول "الديمقراطية المحلية" أو "الديمقراطية التشاركية" التي ازدادت بقوة بسبب التشكيك في دور الدولة، حيث يرى هؤلاء أن مشاركة السكان ستشكل عاملاً يعزز كل من الشرعية السياسية الجديدة وتحديث الإدارة العامة المحلية، واعتبرتها الطريقة التي تطورت بها الأنظمة لعدة سنوات والتي تهدف إلى تحسين الإدارة المحلية من خلال الاعتماد على مشاركة المواطنين في العديد من مشاريع التدخل العمومي.

ت- القضايا التي عالجتها:

عالجت هذه الدراسة بوجه الخصوص الخبرات المتعددة للمشاركة السكانية التي يرون أنها تتطلب المزيد من التفكير النظري في الديمقراطية والسياسات العامة، وقد طرحوا تساؤلات متعددة وهي:

إلى أي مدى يمكن الجمع بين النشاط المدني وإصلاح الإدارة الحضرية؟ ماهي شروط ديمقراطية تشاركية حقيقية؟ كيف ترتبط مأسسة المشاركة بالاتجاهات العالمية في تطور المجتمعات المعاصرة؟

حاول هذا العمل الجماعي الإجابة على هذه الأسئلة من خلال تقديم لمحة عامة عن التدابير المعتمدة والسياسات المنفذة من أجل التدخل على مستوى المجال العمومي والأماكن المحلية بالاعتماد على مشاركة المواطنين من منظور مقارن دولي في فرنسا، أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، من خلال تحليل المساهمات المختلفة والطرق المنتهجة من قبل الدول في العمل العام المحلي، وبالتالي العلاقة بين المؤسسات والممارسات الديمقراطية.

ث- منهج الدراسة وأدواتها:

اعتمدت هذه الدراسة على تحليل مقارن لتجارب مجالس الجيوسياسية المدينة في فرنسا وتجربة في أمريكا الشمالية والميزانية التشاركية لبورتو أليغري (البرازيل).

ج- النتائج التي توصلت إليها:

01-يعزز التقارب بين السكان إلى ترسيخ المناقشات في قضايا ملموسة ومشتركة لكنه له حدان، الأول غالبًا ما يُطرح وهو ضيق الأفق والثاني يتجسد في الإحباط الناتج عن عدم القدرة على حل المشكلة خاصة عندما تتخطى النطاق المحلي وقدرة السكان بسبب عدم توفر الوسائل اللازمة للتدخل ويقترن هذا العجز باستقالة السكان عن متابعة الأماكن المحلية، مثل ما يجري في الأمور المدرسية أو العنف الحضري، والذي غالبًا ما يتحول إلى مشاكل بسبب استقالة الوالدين.

02-يجب أن يكون جميع المعنيين قادرين على المشاركة على قدم، مع ضرورة المساواة في المداولات، بحيث لا يتم بناء المصلحة العامة "على حساب" مجموعات معينة. لا يمكن أن تنبثق شرعية المناقشة ببساطة من انتظام إجراءاتها فقط بل تعتمد أيضًا على الجهات الفاعلة فيها.

03- إن فكرة ربط الإدارة المحلية والديمقراطية التشاركية لها إمكانات قوية في مجال التدخل العمومي، لم يتم استكشافها حتى الآن إلا قليلاً، والتي لا يمكن نجاحها إلا بشرط أن يكون المحلي هو نقطة الانطلاق.

04- في فرنسا، تم تقييد مشاركة المواطنين في تكملة محلية بسيطة للديمقراطية التمثيلية تحت عنوان التقارب، بدون استخدام فعال لهذا المصطلح، ويعد ذلك شكلا آخر من أشكال الحبس في الحركة المجتمعية، في أمريكا الشمالية تم فصل الديمقراطية الشعبية إلى حد كبير عن المجال السياسي التمثيلي وحيث تظل الجمعيات تلعب دور وكالة الخدمة أو في أفضل الأحوال دور الضاغط. أما في بورتو أليغري بالبرازيل فالأمر مختلف، حيث تغير الديمقراطية التشاركية بشكل أساسي أداء النظام السياسي المؤسسي والديمقراطية التمثيلية. كما أن كل هذه التجارب الثلاث مشروطة بسياقات وثقافات محددة لكل دولة، ولايمكن نقل أي منها بشكل مباشر.

ح- تقييم عام للدراسة:

عالجت هذه الدراسة قضية مهمة وهي المشاركة على المستوى المحلي في عمليات تنظيم الأماكن العمومية وعلى أي أساس تبنى هذه العملية؟ هل على أساس القرب وهو الجوار أم على أساس كثافة النشطاء المدنيين وهم الجمعيات ولجان الأحياء؟، اعتمدت على اختبار متغيرات متعددة أهمها التمثل نحو العمل التشاركي في مشاريع التدخل العمومي من أجل التنمية وقد قارنت بين ثلاث تجارب مختلفة في بيئات مختلفة، وهذا مشابه للمتغير الذي اعتمدناه في دراستنا وقد سميناه بالرمزية نحو كل شكل وتأثيرها على درجة المشاركة فيه، فيما تختلف هذه الدراسة عن عملنا في كونها قارنت بين تجارب متعددة وقعت في دول وبيئات مختلفة بينما اعتمدت دراستنا على المقارنة بين المشاركة في شكلين مختلفين من أشكال المجالات العمومية ولكن في يتواجدان في مجال حضري واحد.

2- دراسة مركز الموارد والتبادل من أجل التنمية الاجتماعية والحضرية-RHONE ALPES أكتوبر 2013 بفرنسا بقيادة Louis LEVEQUE

أ. عنوان الدراسة:

مشاركات ومبادرات الساكنة في الأحياء: أي تجديد للإجراءات؟

ب. موضوع الدراسة:

هذه الدراسة عبارة عن بحث جماعي يتعلق باستطلاع عام لدور المشاركة السكانية في تنمية الأحياء الحضرية، وقد ناقشت محاور عديدة وهي:

- تشجيع السكان على التعبير عن أنفسهم خارج الأنظمة المؤسسية.
- التمكين أو كيفية تنمية قدرة السكان على التصرف.
- كيفية التفكير في خلق مناهج مؤسسية للمشاركة.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أداة مبتكرة لمشاركة السكان.

ت. القضايا التي عالجتها:

أثار هذا العمل الجماعي النقاش حول فكرة إثراء وتجديد الديمقراطية التشاركية من خلال مجموعة من البرامج والتجارب في النموذج الإنجليزي ومقارنته بالنموذج الفرنسي، كما اختبرت طرقًا جديدة لمقاربة مشاركة السكان في مشاريع التنمية الحضرية، من خلال ما يعرف بالتمكين الاجتماعي l'empowerment، أو بمعنى تمكين المواطنين في القدرة على التصرف وإيجاد الحلول من خلال ممارسات تبدأ من تجربة الأفراد وتعبئتهم نحو المشاركة في مشاريع التدخل العمومي.

ث. النتائج التي توصلت إليها:

- مشاركة السكان في سياسة المدينة هي مبدأ متأصل في التنمية الاجتماعية الحضرية.
- يجب تغيير المنظور الذي يهدف إلى تطوير سياسة المدينة، والبدء في سياسات المدينة لا يجب أن يكون مبنيا على أساس نهج العمل من أعلى إلى أسفل ولكن من الديناميكيات المحلية التي بدأها السكان.

– يجب أن يُنظر إلى المشاركة على أنها في خدمة عملية التحول الاجتماعي من خلال الاعتراف بقدرة المواطن على العمل، مما يفترض أنه يمكنه الاستفادة من التدريب المستمر على الرهانات السياسية التي تهمه وكذا تطوير أساليب المشاركة.

– لتنفيذ نهج تشاركي، يجب تحديد الأهداف بوضوح والتساؤل بانتظام، يجب أيضًا التفكير في مساحة المشاورة التي تُترك للمواطنين وتكون مسألة عرض الاقتراحات غير ربحية، حتى لا "يخون" المواطنين.

– اقتراح تبني المجلس الوطني لقانون "المدينة والتماسك الاجتماعي" الذي يعيد التأكيد على أسس سياسة المدينة وقد بدأ العمل به في فرنسا سنة 2013.

ج. تقييم عام للدراسة:

أكدت هذه الدراسة على أن المشاركة السكانية على المستوى المحلي تعلب دورا مهما في التنمية الحضرية، لذلك وجب على جميع المؤسسات الاجتماعية تكييف الظروف لمساعدة السكان على المشاركة في التنمية، كما أنها رأت أن الديمقراطية ليست تلك التمثيلية فقط التي تسمح للفرد بالمشاركة السياسية بل يتعدى مفهوم هذا المصطلح ذلك لأن الحياة الإنسانية لا تبدأ من العمل السياسي بقدر ما تبدأ وتتشكل من العمل المحلي، وقد قارنت بين النموذج الانجلوساكسوني الذي ترى فيه أحسن لظهور ما يعرف بالتمكين الاجتماعي l'empowerment، ولعل أهم ما يميز بين النموذجين هو مفهوم المصلحة العمومية في كليهما ففي الديمقراطية الأنجلوسكسونية، المصلحة العامة – أو الصالح العام – تعني التوفيق بين المصالح الخاصة من خلال التفاوض وتشترط أوتمكن جميع الأفراد من الوصول إليها، ومنه فالمواطن له القدرة على التأثير والعمل من خلال الانخراط في التنظيمات ذات الطابع الاجتماعي. ففكرة التمكين متجذرة في النموذج السياسي الأنجلوسكسوني، الذي بني على عقيدة مختلفة جذريًا عن تلك التي تأسست في النظام الجمهوري الفرنسي، هذا الأخير الذي تتجاوز فيه المصلحة العامة المصلحة الخاصة، لأن المصالح الفردية ليست مشروعة ولا يمكن التعبير عن سلطة التصرف لكل مواطن إلا من خلال المصلحة العامة، كما يُنظر إلى الهيئات

الوسيطة أو المنظمات الاجتماعية بعين الريبة، ومنه يتم الاحتفاظ بالسلطة أو القدرة على التغيير من جانب واحد ولا يسمح للجميع بإبداء رأيه في سياسة المدينة.

II. دراسات عربية:

01. دراسة عبد الحليم رضا عبد العال:

أ- عنوان الدراسة:

"استشارة سكان المجتمع للمشاركة في تنمية المناطق الحضرية المختلفة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، القاهرة، 1976.

ب-موضوع الدراسة:

أثارت هذه الدراسة قضية المشاركة السكانية في البيئة الحضرية المتخلفة، نظرا لضعفها ومحدوديتها، كما اعتبرتها محور دوران التنمية الحضرية، فلا يمكن أن تكتمل هذه الأخيرة بدون استشارة للسكان لأن رؤيتهم تكون أدق من جميع الفاعلين الآخرين.

ت-القضايا التي عالجتها:

عالجت هذه الدراسة كما أشرنا سابقا مشكلة نقص التنمية في المناطق المتخلفة ورأت أن السبب في ذلك يرجع إلى انخفاض عامل الثقة أو عدم وجوده من الأساس بين السكان القاطنين في هذه المناطق ومختلف المؤسسات المحلية المهتمة بالتنمية، لذلك ينخفض معدل الاستجابة والتفاعل مع المشاريع التنموية من طرف السكان ولا يساهمون فيها بشكل كبير.

ث-منهج الدراسة وتقنياتها:

استخدمت هذه الدراسة المنهج الكمي لأنها رأت أنه الأنسب للبحث، كما أنها استعانت بتقنية الاستمارة التي وزعت على 500 رب أسرة بمدينة الجيزة بمصر.

ج- النتائج التي توصلت إليها:

- انخفاض معدل المشاركة السكانية في المناطق الحضرية المتخلفة.
- انعدام المساهمات السكانية مع المؤسسات الرسمية وهي مؤسسات الإدارة المحلية للتنمية.
- ترتبط المشاركة السكانية في عمليات التنمية بعامل المصلحة، إذ تزداد كلما رأى السكان أنهم سيستفيدون بصورة مباشرة مع مختلف المشاريع وتنخفض كلما لم تكن هنالك مصلحة.
- أغلب السكان يعتقدون أن مشاركتهم في التنمية لن تحدث أي تغيير على البيئة التي يقطنون فيها، هذا ما يؤدي إلى عدم اهتمامهم بذلك.

ح- تقييم عام للدراسة:

استنتجت هذه الدراسة أن عملية المشاركة السكانية في البيئة المتخلفة منخفضة جدا بسبب غياب عامل المصلحة الشخصية. فالسكان لا يشاركون في عملية التنمية لأنهم يعتقدون أنهم لا يستفيدون بشكل مباشر منها، وهذا ما دفع الباحث إلى القول أن نقص هذه العملية يرجع إلى السكان بشكل خاص ولم يذكر الجوانب الاجتماعية الأخرى.

نلاحظ أن هذه الدراسة اتفقت مع موضوع دراستنا من خلال ادراجها لعامل الثقة بين السكان والهيئات الرسمية ودوره في زيادة العمل التشاركي، غير أنها اختلفت مع دراستنا في اهمالها للخصائص الاجتماعية للسكان مثل، المستوى التعليمي، طبيعة المسكن، وغيرها وهذا ما توصلنا إليه في بحثنا بالقول أن للخصائص الاجتماعية دور كبير في تنشيط العمل التشاركي داخل الحي خاصة طبيعة المسكن، بالإضافة إلى ذلك تختلف هذه الدراسة عن عملنا في طبيعة البيئة المنتقاة لعمل البحث الميداني فبينما عالجت هي المشاركة السكانية في البيئة المتخلفة، عالجنا نحن هذه القضية في حي حضري راق بالجزائر العاصمة.

III. دراسات جزائرية:

1- دراسة الدكتور مداني صفار زيتون:

أ. عنوان الدراسة:

المنهجيات التشاركية في المدن المغاربية: الحكم "من الأسفل" محكوم عليه بالفشل؟

ب. موضوع الدراسة:

تطرقت هذه الدراسة إلى واقع استخدام المنهجيات "التشاركية" على المستوى المحلي الجزائري من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، عن طريق تحليل طرق التطبيق والآثار الاجتماعية للعديد من المشاريع بمنهجية تشاركية في السياق الجزائري في التسعينيات، مثل مشروع إعادة تهيئة ديار الكاف بباب الوادي، مشروع حي الصومام وغيرها بمشاركة مؤسسات أجنبية مثل البنك الدولي والوكالة الألمانية GTZ بالإضافة إلى مقارنتها مع بعض التجارب في الدول المغاربية مثل تونس والمغرب.

ت. منهج الدراسة وأدواتها:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل بعض الحالات الرمزية التي ارتكزت عليها مبادئ التنمية المستدامة في ذلك الوقت.

ث. **النتائج التي توصلت إليها:**

1- ترى أن العائق الأول الذي يقف دون تحقيق التنمية الحضرية المستدامة في الدول المغاربية هو عدم قدرة السلطات القائمة على استيعاب الابتكار، والتخفيف من آثار الحوكمة "التخريبية" والمضرة بالنظام المؤسسي القائم وإجراءاته الروتينية وممارساته غير الرسمية.

2- يجب على الدول المغاربية فتح المجال أمام الركائز المجتمعية وجعلها تتمتع باستقلال نسبي عن الدولة. وأعطت مثال على ذلك من خلال نجاح مشروع LSPالسكن التساهمي بقرية تافيلت تاجديث بغرداية، هذا البرنامج LSP (الإسكان الاجتماعي التشاركي وفقًا للصيغة الرسمية، يستفيد من التمويل من قبل الدولة بين 40 و70 ٪ من التكلفة، من خلال تكامل المساعدة على ملكية المنازل، التي يديرها الصندوق الوطني للإسكان). ورأت أن

النجاح النموذجي الذي حققه هذا المشروع هو جمعه بحكمة بين الموارد المالية الممنوحة من الدولة وموارد التنظيم الذاتي التي تحملها جمعيتان من المواطنين عند نشأتها وتأسيس شركة العقارات المدنية (أميدول)، وتم فيما بعد ترسيم المشروع كدعاية من قبل وزارة الإسكان، لأنه أثبت نجاعته أمام الحلول الأخرى التي أثقلت كاهل جميع العمليات "التشاركية" المنفذة في شمال البلاد

3- أظهرت التجارب الوطنية الثلاثة التي تم تحليلها أن التطوع المركزي المفرط ليس هو الحل الصحيح، طالما أن التنمية الحضرية المستدامة تتطلب جرعة من اللامركزية في المبادرات وتفويض الصلاحيات التي لم توجد بعد في كل من المشاريع الثلاث.

4- استخدام موارد التضامن والمنظمات التقليدية الكامنة، تلك "النائمة" في المجتمع ستضمن نجاح واستدامة المشاريع، وليس عن طريق استراد المشاريع والتجارب الدولية غير المكيفة مع المجتمع الجزائري.

2- دراسة عبد القادر بريم:

أ. عنوان الدراسة:

دور المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته-دراسة ميدانية بمنطقة الونشريس في مدينتي تيارت وتيسمسيلت -أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الحضري جامعة الجزائر 02.

ب. موضوع الدراسة:

دراسة واقع ودور المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته، من خلال دراسة ميدانية لمجتمعين حضريين هامشيين في مقاطعتين مختلفتين وهما مقاطعة سونتيبا بمدينة تيارت ومقاطعة الدرب بمدينة تيسمسيلت.

ت. القضايا التي عالجتها:

عالجت هذه الدراسة دور المشاركة السكانية في تنمية البيئة الحضرية من خلال اختبار متغير المستوى المعيشي وعلاقته بزيادة العمل التشاركي داخل الأحياء الحضرية، كذلك علاقة

الإحساس بالمواطنة مع المساهمات المختلفة لتنمية الحي وتطويره، وهل سكان هذه المناطق الحضرية يميلون إلى ممارسة هذا السلوك عن طريق التنظيمات الرسمية المعروفة كالجمعيات وغيرها أم أنهم لا يزالون محافظين على الموروث التقليدي للتضامن الذي تحكمه الثقة؟

ث. منهجية الدراسة وتقنياتها:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الكمي، الذي استخدمت فيه تقنية الاستبيان، الذي وزع على عينتين مختلفتين. بالنسبة لأحياء مقاطعة سوناتيبا بمدينة تيسمسيلت بلغت عينة البحث 99 أسرة، أما فيما يخص مقاطعة الدرب بمدينة تيارت فقد بلغت العينة 121 أسرة.

ج. نتائج الدراسة:

1- ترتبط المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته ببعض الخصائص الاجتماعية للسكان منها المستوى المعيشي، طبيعة المسكن، والمهنة أو النشاط الممارس.

2- ترتبط المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته بنمو الإحساس بالمواطنة، بمعنى أدق ترتفع نسبة المشاركة السكانية كلما زاد الإحساس بالرضى على السلطات المحلية ويكون ذلك عن طريق استشارتهم في مختلف المشاريع المحلية.

3- لا تعتمد المشاركة السكانية في الأحياء الهامشية على التنظيمات الرسمية إذ أنها شبيهة جدا بالأحياء الواقعة على الضواحي التي تعتمد في نشاطاتها المحلية على التضامن التقليدي.

ح. تقييم عام للدراسة:

صنفت هذه الدراسة فكرة المشاركة السكانية كحل أمثل لزيادة التنمية الحضرية وسيرورتها السليمة، لذلك فقد حاولت التطرق إلى جميع المحفزات التي من شأنها أن تنمي فكرة المشاركة في الأحياء الحضرية الهامشية عن طريق اختبار متغيرات عديدة أهمها المستوى المعيشي، طبيعة المسكن، المهنة وغيرها من الخصائص الاجتماعية المهمة التي تتحد مع دراستنا في نفس الرؤية من هذا الباب، غير أنها تختلف مع دراستنا في كوننا اختبرنا هذه المتغيرات في حي حضري يقع وسط مدينة الجزائر العاصمة لذلك فاللاتجانس الاجتماعي كان

كبيرا بالمقارنة مع المناطق التي جرت فيها هذه الدراسة، كذلك اختلفت هذه الدراسة عن طرحنا في كونها تناولت مسألة المشاركة السكانية كوسيلة اجتماعية لتحقيق التنمية الحضرية بينما تناولناها نحن من باب المقارنة بين التصورات الفردية نحو المشاركة في تنمية وتنظيم نوعين مختلفين من أنواع المجالات العمومية الحضرية لكل منهما طابعه ورمزيته الخاصة.

الفصل الثاني: المجال العمومي ومسألة المشاركة السكانية

أولا: نبذة تاريخية حول المجال العمومي عالميا ووطنيا

أ. مفهوم المجال العمومي.

ب. نشأته ومراحل تطوره

ت. المجال العمومي في الدراسات الحضرية

ث. أنواع الفضاءات العمومية.

ج. المجال العمومي في الجزائر.

ثانيا: مسألة المشاركة السكانية.

أ. الوظائف الاجتماعية للمجال العمومي.

ب. قراءة في مسألة المشاركة السكانية

ت. المشاركة السكانية في تسيير المدينة الجزائرية في ظل القوانين

ثالثا: أساليب اشراك المواطن في تسيير المدينة الجزائرية.

أ. الأساليب المباشرة

ب. الأساليب غير المباشرة

خلاصة.

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على أهم الدراسات التي شملها المجال العمومي منذ ظهوره كمصطلح علمي عندها برماس وتطوره في الدراسات الحضرية الكبرى. لأننا نرى أن معالجة قضية المشاركة السكانية في تنظيم المجال العمومي بتعدد أشكاله تبدأ أولا من خلال قراءة سوسيولوجية عميقة لجميع المراحل التي مر بها هذا المصطلح في العالم عامة وفي الجزائر خاصة، نبدأ هذه القراءة النظرية بعرض المقاربات النظرية التي عالجت هذا المفهوم بشكل شامل وفي علم الاجتماع الحضري، كما سنتطرق في هذا الفصل إلى عرض جميع أشكال الفضاءات العمومية ووظائفها المختلفة، وفي الأخير سنقوم بعرض تاريخي لتشكل الفضاء العمومي في الجزائر وفق مراحل متعددة ارتبطت كلها بفترات تاريخية وسياسية جعلت منه مجالا معقدا ويطرح إشكاليات متعددة.

أولا: نبذة تاريخية حول المجال العمومي عالميا ووطنيا

أ. مفهوم المجال العمومي:

أولا وقبل البدء في طرح مجمل التعريفات أو المفاهيم التي تطرقت إلى ماهية المجال أو الفضاء العمومي، يجب علينا ضبط المفهوم من حيث البناء اللّغوي، نظرا للمغالطات اللغوية الكثيرة التي لاحظناها في الكتابات باللغة العربية حول المجال العمومي والتي تترجم دائما المصطلح بكلمة "العام" وليس "العمومي"، فالترجمة الحرفية لمختلف الكتب الأجنبية تذكره بهذا اللفظ:

Espace général = المجال العام

بينما الأصح هو القول:

Espace public = المجال العمومي

ولأننا ندرك أن اختلاف حرف واحد في جميع اللغات قد يؤدي إلى اختلاف المعنى الدقيق لتلك الكلمة، لذلك فالقول بالمجال العام غير صحيح ويسقطنا في عدة مغالطات للمعنى الحقيقي للمفهوم الذي يرمز إلى العمومي وليس العام.

ظهر مصطلح المجال العمومي (espace public) بمفهومه الحالي في ألمانيا واستخدم هذا المصطلح لأول مرة الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس HABRMAS سنة 1978 في رسالته للدكتوراه، وقد اعتبره مجالا يتم فيه تطوير نقد السلطة وظهور النقاش السياسي، ويقول في هذا السياق: "هو عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يتم جمعهم لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك"[1]، ويقول أيضا: "يشير الفضاء العمومي إلى مجالات التواصل القائمة في المجتمع، أي إلى المجالات التي تسمح بتبادل الأفكار والآراء، تداولها وتمحيصها من أجل تكوين ما يسمى بالإرادة العامة أو الرأي العمومي، كما يجب أن يتيح هذا الفضاء إمكانية الولوج لكافة المواطنين"[2]

ينظر هابرماس للمجال العمومي كمبنى ديمقراطي مشترك تناقش فيه الجماعة موضوعا معينا، كما يعتقد أن البرجوازية هي التي ساهمت في ظهوره، فالفضاء العمومي حسبه يمثل حيزا يسمح لعامة الناس للتكلم في الشؤون العامة ونقد السلطة وبذلك ظهور دولة اجتماعية تتمتع بالحرية إلى حد كبير لا تتحكم فيها لا المحكمة ولا الكنيسة[3].

بالنسبة **حنة أرندت** فتراه كمجال لممارسة الحرية والمواطنة وتقول في هذا السياق: "هو الفضاء الذي يكرس للحرية، فلا حرية خارجه، كما يجب أن يكون مشتركا يسمح بالتقاء العامة والاجتماع والتحاور بحرية بواسطة القول أو الفعل"[4]، فهي تربط المجال العمومي بمفهوم الحرية

[1]- GRIG Calhoun : **Habermas and the public sphere**, the MIT press, Cambridge, london,1992, page30

[2]-ibid , page 51.

[3]– مالني عبد القادر: **الديمقراطية والتواصل: استعمال نظري وتطبيقي لمنطق هابرماس**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2009–2010، ص 38.

[4] - ARENDET Hanna : **condition de l'homme moderne**, 2éme Edition calmant, Levy, paris, 1983, page 88

التي تلغى خارجه، حتى أنها ربطت وجود المدينة به لأنها تعتقد أن المدينة تنتج عن طريق تنظيم الشعب انطلاقا من تشاور ع مومي ومن فضاء حقيقي يشمل الناس الذين يعيشون من أجل هدف واحد ويرتبطون في مساحة جغرافية معينة، وبالتالي يصبح وجود المدينة ملتصقا بالفضاءات العمومية.

صحيح أن بداية ظهور هذا المصطلح في الاستخدامات العلمية كان مرتبطا بالقضايا السياسية والرأي العام حتى أنه لم يكن معناه واضحا ودقيقا، إلا أن التطور الاجتماعي الكبير والتمدن ساهما في بروزه كأفق جديد متداخل ومرتبط مع العديد من التخصصات الأخرى خاصة التاريخ وعلم الاجتماع بغية تحليل الحركات الاجتماعية التي عرفها العالم في عصر النهضة والعصر الحديث، حتى أصبح يعبر عن مقاربة تاريخية وسوسيولوجية لتحليل مختلف التحولات الاجتماعية، منها صعود النزعة الفردية، تطور الرأسمالية وتأكيد الطموح الديمقراطي.

بالنسبة للدراسات في العلوم الاجتماعية فقد تناولت المجال العمومي كمتغير ركيز متداخل مع العديد من الظواهر التي أنتجتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية بعد النهضة منها الحراك الاجتماعي، استخدامات المجال، التشارك المجالي نساء ورجال (La mixité) المساواة في تقاسم المجال، تنظيم المجال وغيرها، وقد أدى ذلك إلى انتاج مقاربات ودراسات سوسيولوجية متعددة تناولته من زوايا مختلفة وطرحت العديد من الإشكاليات التي سنحاول التعريج عليها في بحثنا هذا.

ب. نشأته ومراحل تطوره:

يجب الاعتراف بأن أول ظهور لمعنى العمومي والخاص ظهر مع نشوء المدينة اليونانية وتشير إلى ذلك نانسي فريز نقلا عن **حنة أرندت:** "في الفترة اليونانية أصبح المواطن يفرق

بين نوعين من الأماكن في حياته بين ما هو ملك خاص به وبين ما هو مشترك "Commun[1] حيث ظهرت المدينة اليونانية آنذاك وهي (كوينونيا بوليتيك) Politikie Koinonia، هذا المجال العمومي الذي كان يتم فيه الخطاب والعمل المشترك لمعارضة المجال الخاص، كبداية لظهور معنى الخاص والعمومي عبر التاريخ غير أن هذا

المجال أو الفضاء تطور بعد ذلك ليأخذ أشكال عديدة، فمثلا في أوروبا تميز المجال العمومي مثل الساحات والمقاهي، الحدائق، المسارح، دور الأوبرا وغيرها، تميزت باستقطابها للعديد من النخب فأصبحت هاته المجالات العمومية "مسرحا لها ومجالا للتواصل الاجتماعي على وجه الخصوص بعيدا عن السيطرة التامة للسلطة الحاكمة"[2].

كما أشرنا في مقدمة عملنا هذا أن مصطلح المجال العمومي ظهر كمفهوم علمي في أعمال يورغن هابرماس سنة 1962 وبالتحديد في أطروحته للدكتوراه تحت عنوان...، ولكن التاريخ يثبت أن هذا المصطلح تأسس سابقا، ويعود تاريخه إلى الحقبة الإغريقية حيث كانت تخاض نقاشات فلاسفة الإغريق في ساحات أثينا AGORA، وكان يعبر عن المكان الذي تطرح فيه الأفكار والنقاشات الفلسفية. مثلا نذكر أعمال الفيلسوف آرسطو الذي تحدث في كتاباته السياسة عن "نموذج الفضاء العمومي"، حيث يقول "أنه هو المجال الذي يتشكل فيه الحوار العام للأساتذة وهم آنذاك الأشخاص الذين ينتمون إلى الطبقة المهيمنة"[3]. حسب آرسطو يستبعد في هذا الحوار الطبقات الاجتماعية غير المهيمنة على الساحة الاجتماعية وهم "العبيد، النساء، الأجانب" فالفلسفة حسبه ارتبطت ارتباطا وثيقا بالأغورا AGORA (والميدان

[1]- FRASER Nancy: **repenser la sphère publique : une contribution à la critique de la démocratie telle quelle existe réellement, extrait de Habermas and the public sphère, sous la direction de Craig Calhoun,** Cambridge MIT presse, trad : De Langlais par M VALENTA, in hermès la revue, n 31, pp 125.156

[2]- Goffman. Emanuel : **la mise en scène de la vie quotidienne**, les éditions de minuit, Paris, 1973, P 73.

[3] -https://www.cairn.inforvue.part.cipations-2014-3-

العمومي أو الساحة العمومية)، لأنها المكان أو الحيز الذي يتحاور فيه الفلاسفة والمفكرين في اليونان القديم[1].

في سياق آخر عن معنى المجال العمومي، نذكر الفيلسوف الألماني E. Kantالذي أشار إلى المجال العمومي من خلال مدافعته بقوة عن الجرأة في استخدام العقل في سؤال وجهه لأحد القساوسة متسائلا عن: "ما هو التنوير؟»، وفي المقاربة التي طرحها كانط حول "الاستعمال العمومي للعقل"[2]وضح مدى أهمية التفكير الجمعي في حل المشاكل العمومية بعيدا عن الكنيسة والقساوسة الذين كانوا يمنعون ذلك. كما أشار كانط في أطروحته أنه ولتحقيق ذلك وجب كشرط وجود الشجاعة، القوة والاستقلالية وقبل كل هذا الإرادة الجماعية. كما ميز E. Kant بين الاستعمال الخاص للعقل والاستعمال العام للعقل، هذا ما دفع الكثيرين من الباحثين إلى القول بأن هذا الطرح شبيه بما كتبه هابرماس حول المجال العمومي وأن هابرماس استنبط فكرة المجال العمومي من كتابات كانط.

يبدو أن المجال الذي وجد في الحقبة الاغريقية لم يكن يجسد لفضاء عمومي حر مثلما جسده الفضاء الذي ظهر في عصر النهضة خصوصا في طرح آرسطو، لأنه لم يكن يسمح لولوج جميع الطبقات الاجتماعية وشرائح المجتمع بل كان مخصصا لفئة معينة وهي الفلاسفة والمفكرين، أما فيما يخص أطروحة ايمانويل كانط فنجدها قريبة للمعنى الذي صاغه هابرماس لكنه لم يتطور هذا المفهوم في تلك الحقبة لأنه سرعان ما تم السيطرة على الساحات ومراقبة جميع الكتب والعروض والخطب الموجهة إلى عامة الناس، كذلك كل اللوحات والنقوش، وكل ما قد يكون بطبيعته نوعا من الدعاية، مما أدى إلى تلاشي هذا المصطلح واندثاره.

في سنة 1962 قام الألماني يورغن هابرماس بإحياء هذا المصطلح من جديد من خلال أطروحته للدكتوراه تحت عنوان "الفضاء العمومي أركولوجيا الدعاية باعتبارها مكون أساسي

[1]- https://www.cairn.inforvue.part.cipations-2014-3-.

[2]– علوش نور الدين: **الفلسفة الأمريكية المعاصرة**، المنهل للنشر والتوزيع، المغرب، 2016، ص 40

للمجتمع"[1]واعتبره حيزا لممارسة الديمقراطية وحرية التعبير بعيدا عن تدخل الدولة كما أكد على ضرورة وجود العمومية والحرية كمعيار للتفكير في القضايا ذات الشأن المشترك مثل العدالة التنمية، السلطة، الشرعية والمشروعية)[2]، وربط بين الديمقراطية والعمومية ارتباطا وثيقا فلا ديمقراطية بدون عمومية حسبه، كما أنه لا يمكن تصور وجود للديمقراطية في غياب مجال عمومي مفتوح للتفكير المشترك والتشارك في تبادل الأفكار والتطلعات، ويقول في هذا الصدد: "إذا كان الفضاء العمومي ظاهرة اجتماعية على المستوى نفسه من الأساسية لفعل الفعل، فإنه لا يمكن تصوره كمؤسسة أو كتنظيم كما أنه ليس بنية معيارية متمايزة الاختصاصات والأدوار... إنه ليس مبنيا كنسق وهو يقبل بعض الحدود الداخلية ولكنه يتميز إزاء الخارج بآفاق مفتوحة متحركة ومنفردة من الممكن وصف الفضاء العمومي بشكل أفضل كشبكة تمكن من نفس المضامين والمواقف المتخذة من الآراء"[3].

من هذا المنطلق، يمكن اعتبار يورغن هابرماس الأب الروحي أو المؤسس الحقيقي للعلاقة بين الديمقراطية والفضاء العمومي من خلال تطويره لقراءات وأعمال E. Kant ولمبدأ العمومية، وقد قدم هابرماس مساهمات عديدة في تطوير هذا المفهوم، كما كان له دور في فتح المجال أمام الباحثين بعده للتفكير في المسائل الاجتماعية ذات الارتباط الوثيق بالمجال العمومي نظرا لأبعاده الاجتماعية المتعددة التي تزامنت مع التحولات التاريخية الكبيرة في العصر الحديث نذكر منها:

- الاندماج الاجتماعي.
- المشاركة الاجتماعية في الحياة العامة والسياسية.
- تعزيز الديمقراطية.

[1]–علوش نور الدين: **الفلسفة الأمريكية المعاصرة**، المرجع السابق، ص42.

[2] -GRIG Calhoun: **Habermas and the public sphere,** ibid, page 40

[3]– علوش نور الدين: **الفلسفة الأمريكية المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص43.

- الهوية الجماعية وغيرها.

هذه القضايا الكبرى جعلت من الفضاء العمومي محل بحث ونقد من قبل العديد من الباحثين، حتى أن غوصها في امتدادات المفهوم جعلها توجه عدّة انتقادات للفكر الذي جاء به هابرماس حول مفهوم المجال العمومي، نذكر منها أعمال الفيلسوفة نانسي فريزر التي أعادت النظر في بعض مرتكزات مقاربة هابرماس من خلال نقدها، إذ ترى فريزر" بأنه يمكن الاستعانة بالطرح الهابرماسي للمجال العمومي فقط لفهم السبب الذي أدى إلى ظهور الديمقراطية كمفهوم ولكن ترفض فريزر بشدة ارتباط المجال العمومي بالبرجوازية"[1]، كما قال هابرماس سابقا ودافع عنه حتى سماه "الفضاء العمومي البرجوازي"[2]، لذلك تؤكد فريز على ضرورة تجاوز هذه الفكرة الهابرماسية لأن الفضاء العمومي ليس بالضرورة مكانا لتجمع الناس المثقفين الذين يتقنون استخدام العقل وينتقدون السلطة، لأنه يمكن أن يجسد كذلك ويفتح المجال للعديد من الأفراد دون مراعاة لعامل العقل، كما أنه يتيح للجميع المشاركة في النقاش العمومي وطرح أفكارهم دون استثناء، وفي هذا الصدد تقول فريزر "هدفي الدفاع عن فضاء عمومي بديل للنموذج الليبيرالي... لذلك سأبدأ بمقارنة التأويل الهابرماسي للتحولات البنيوية للفضاء العمومي مع تأويل آخر يستند إلى الأوتوغرافيا الحالية... وفي خلاصة موجزة سأضع بعض سبل التفكير داخل النقاشات النقدية التي ستفتح المجال أمام فهم آخر ما بعد برجوازي للفضاء العمومي..."[3]،وظلت فريزر تدافع على أطروحتها وتؤكد على ضرورة تجاوز الطرح الهابرماسي نظرا لعدة اعتبارات في عصرنا الحديث من بينها تطور الفضاء العمومي المعاصر وتجاوزه الحقبة الخاصة بظهور الطبقة البرجوازية كما سماه هابرماس، بالإضافة إلى مواجهتنا اليوم فضاء عموميا من نوع آخر لا يرتبط بالطبقة البرجوازية التي تحسن استخدام العقل فقط

[1] -FRASER Nancy: **ibid**, pp 129.

[2]– علوش نور الدين: **تحولات الفضاء العمومي في الفلسفة السياسية المعاصرة من يورغن هابرماس إلى نانسي فريزر**، مجلة إضافات، العدد 26–27، 2014، ص20.

[3] -FRASER Nancy, ibid, p.p 131.

بل معقد أكثر لأن بإمكان الجميع النقاش فيه وطرح أفكارهم بغض النظر عن انتمائهم الاجتماعي، الثقافي والعرقي، فالمجال العمومي المعاصر ليس بالضرورة فضاء عموميا مثاليا.

استندت نانسي فريزر على نقد الطرح الهابرماسي على التحليلات والدراسات التي قدمها Mary Ryan Jeans lundes و Eley Jeaff هؤلاء الذين قدموا بحوثا ارتكزت على أساسين هما:

1- النوع الاجتماعي في الفضاء العمومي.

2- العرق والفضاء العمومي[1].

بحيث قدمت هذه الدراسات وقائع مناقضة للفكر الهابرماسي الذي تحدث عن مجال عمومي أسسته شريحة اجتماعية واحدة وهي الطبقة البرجوازية. قدمت الدراسات السابقة حقائق جديدة تنفي طرح هابرماس من خلال تأكيدها على تنوع جندري في بعض الحركات السياسية والاجتماعية التي شهدها العالم خلال القرن التاسع عشر والعشرين، حيث عرفت هذه الحركات عرفت مشاركة نسائية قوية وألغت السيطرة الذكورية على المجال العمومي هذا من جهة، ومن جهة أخرى أكدت هذه الدراسات إلى أن المجال العمومي لم يرتبط بعرق معين وهذا ما تثبته نضالات السود في أمريكا الذين كونوا فضاء عموميا نقيضا لما جاء به الطرح الهابرماسي[2] إذا يكمن القول أن ما يعاب على هابرماس اغفاله للجماهير الأخرى التي لا تنتمي إلى الطبقة البرجوازية غير أنها شاركت هي الأخرى في مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك وكان ذلك منذ البداية نذكر منها طبقة الفلاحين، المواطنين البسطاء، النساء، الطبقة العاملة وغيرها.

[1]- علوش نور الدين: **تحولات الفضاء العمومي في الفلسفة السياسية المعاصرة من يورغن هابرماس إلى نانسي فريزر** مرجع سابق، ص22

[2] FRASER N,ibid,141.

نلاحظ أن الطرح الذي جاء به هابرماس يمكن أن يكون بعيدا عن الواقعية إلى حد كبير نظرا لإهماله لدور الصراع الاجتماعي بين العديد من الطبسنحاول قات الاجتماعية، هذا الصراع الذي ساهم بشدة في إحداث أو إخراج ذلك المجال المفتوح على الكل. بعبارة أدق المجال العمومي الذي تحدث عنه هابرماس مقارنة بالوقائع ما هو إلاّ نموذج خيالي لا وجود له في عالم الصراعات، لأن الحقيقة الاجتماعية والعقلانية تؤكد على أنه مجال معقد ساهمت في ظهوره جملة من الظروف السياسية، الاجتماعية والتاريخية ولا يرتبط بطبقة اجتماعية معينة.

ت. المجال العمومي في الدراسات الحضرية:

استخدم مفهوم المجال العمومي في الدراسات الحضرية منذ سبعينات القرن الماضي بالتحديد سنة 1970، في البداية اهتمت هذه الدراسات فقط بتحليل التفاعلات التي تحدث في مختلف الأشكال الحضرية العمومية التي أنتجتها المدن بما فيها الشوارع، الساحات العمومية وغيرها.

أخذت هذه الأشكال العمومية معنى المجال أو الفضاء العمومي المنفتح على عامة الناس، وكان المختصون في علم الاجتماع الحضري أو علم الاجتماع المدينة يتناولون مفهوم المجال العمومي كمعنى رمزي للمجال يساهم إلى حد كبير في تغيير الممارسات الاجتماعية كما أنه يساهم أيضا في خلق العديد من الروابط والتفاعلات داخل المجتمع الحضري. الكثير منهم اعتبره مجرد أداة أو مكان يعاد فيه بناء الروابط الاجتماعية، وفكروا بأن الاهتمام به من شأنه أن يساهم في تنشيط المناطق الحضرية التي كانوا يتصورون أنها في أزمة[1]. بمعنى أدق كانت كل الدراسات المتعلقة بالمجال العمومي تعتني أكثر بالمعنى العام للمفهوم وليس بشكله

[1]- FLEURY Antoine *:* **Espaces publics et environnement, les politiques urbaines à Paris et -Berlin,** dans annales les bé-géographe, 5 N° 669, , paris, 2009, p.p 66-86.

الهندسي فقد كانت تقوم بتحليل مختلف التفاعلات التي تحدث في هذا الفضاء حتى تجعله أكثر انفتاحا نحو التحضر.

نذكر منها الدراسات التي قام بها Jean REMY حيث أعطى في البداية مفهوما للفضاء العمومي بالقول "هو هيكل مادي يأخذ بعدا اجتماعيا ويتمتع بمنطقه الخاص، كما أنه يحمل دلالة اجتماعية ثقافية معينة"[1].فالفكرة الأولى لـ **ريمي** تصنفه أنه بناء اجتماعي وثقافي قبل أن يكون بناء معماريا، يوفر للأفراد إمكانية العيش معا والتشارك في نفس المساحة مهما كان حجمها محليا أو وطنيا، وهذا ما جعله يرتبط أيضا بالعديد من المفاهيم الأخرى كالحراك والتحضر لأنها عناصر رئيسية في هيكلة وبناء العلاقات الاجتماعية التي تحدث داخل هذا المجال. صنفه جون ريمي على أنه فضاء يتسم بالعقلانية وكل العلاقات التي تحدث داخله هي علاقات تتأسس بفعل المصلحة. نفس الشيء بالنسبة للمدينة التي يعرفها **جون ريمي** بالقول "هي سلعة جماعية يتطلب تصميمها وتطويرها مجموعة من القرارات التعددية العقلانية"[2].

بشكل عام كانت الدراسات الحضرية تقدم معنى عام عن الفضاء العمومي دون الغوص في شكل هذا المجال من الناحية الهندسية أو مكان تواجده، إلى غاية قيام جامعة لوفان "**Louvain**" بتقديم تقرير من أجل بناء مدينة نوف الجديدة la ville nouvelle de Louvain حيث اقترحت تقديم مبادرات تشاركية بين مختلف المتخصصين من بينهم Jean REMY الذي ساهم برفقة مجموعة من المهندسين في إنجاز التخطيط الحضري للمدينة، حيث اعتقد آنذاك أن تخطيط المدينة لا ينبغي أن يكون من اختصاص بعض الخبراء في الهندسة المعمارية أو السياسيين، لأن المدينة لا تعني فقط الأسوار والأشكال الهندسية بل يجب أن تكون بيئتها

[1]- REMY Jean : **privé/public : entre pratique et représentation ,** in ville en parallèle, la ville aujourd'hui entre public et privé sous la direction de Guy BURGEL, n 32-34, 2001, page 23-29.

[2]-ibid, 23-29.

الاجتماعية مكيفة مع جميع الأفراد، وهذا ما يوجب ضرورة الخروج من المخططات الجاهزة التي لا تراعي نمط الحياة الذي ترغب فيه جماعة الساكنين فيها، إذ يجب على المخططين للمدينة مراعاة الأشخاص الذين يفترض أن يعيشوا فيها ويبنون علاقاتهم، ويقول **ريمي** في هذا السياق: "محور اهتمام عالم الاجتماع نحو الفضاء ليس شكله العام بحد ذاته بقدر ما هو مساهمته في تطويره حتى يتسنى للفاعلين الاجتماعيين ممارسة مختلف تفاعلاتهم بما يتماشى مع نمط الحياة الذي يريدونه"[1].

لا يمكن إنكار أن العلوم الاجتماعية المهتمة بدراسة المدينة والتخطيط الحضري تلعب دورا مهما في الأبحاث المتعلقة بهندسة الشكل العام للمدينة والأشكال المعمارية التي تنتج عن عملية التحضر خاصة المجال العمومي الذي يجتمع في الكل. لأن هذه الفضاءات الحضرية تؤثر بشكل كبير على كل عمليات التفاعل بين الأفراد وممارساتهم، وإن صح التعبير فإن المساحات العمومية الحضرية تدخل ضمن التكوين الاجتماعي الواسع للأفراد.

في وقت لاحق تطورت الدراسات المهتمة بالمجال العمومي بفعل التحضر السريع الذي شهده العالم وأصبح هذا المجال لا يشمل فقط ذلك الحيز الذي تكلم عنه هابرماس في كتاباته حتى أنه لم يعد يعبر عن مجال للتفاعل الاجتماعي، تبادل الأفكار وممارسة الديمقراطية فقط بل تعداه إلى أبعد من ذلك بسبب توجه العديد من البحوث والدراسات إلى دمج الفضاء العمومي في القضايا البيئية للسياسات الحضرية لتحقيق التنمية المستدامة نذكر المقاربة التي تبناها **هارفي Harvey** في كتاباته حيث ربط تطور المساحات العمومية والأشكال الحضرية المختلفة للمدن بظروف تنميتها الاقتصادية والاجتماعية[2].

[1] -REMY Jean, Opcit, p 23-29.
[2]-. HARVEY Pierre-léonard : **La démocratie occulte rapports de force, gouvernance et communauté dans la société de l'information**, éd les presses de l'université LAVAL, 2004, p244

أثرت عملية التحضر بشكل كبير على المجالات العمومية، حيث ساهمت في تحويلها من مجرد أماكن فيزيقية تخدم الصالح العام إلى مجالات أكثر خصوصية تسمح للمواطنين بممارسة وظائف متعددة وتبنى فيها عمليات الاتصال أكثر من أي أماكن أخرى، حتى أنه تم استغلالها أيضا لممارسة العديد من النشاطات الاقتصادية أو مكانا ثقافيا تنظم فيه مختلف التظاهرات الثقافية والوطنية، مكانا يتساوى فيه كلا الجنسين، كما قد تلعب دورا اضافيا وتكون مكانا لعيش الفقراء الذين لا يملكون مأوى أو مكانا للباعة المتجولين، بالإضافة إلى دورها المهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

في الثمانينات من القرن الماضي زاد انتشار هذا المصطلح بشكل كبير في أوروبا حتى أنه أصبح يشكل عقيدة في التخطيط، وأصبح ينظر للمدن بأنها محركات للتنمية الاقتصادية لذلك يجب الاهتمام بالمجالات العمومية بشكل خاص كمجالات متعددة الوظائف خاصة من ناحية التفاعل الاجتماعي والتبادل الاقتصادي والبيئة بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية، هذا ماساهم في توجه بحوث اجتماعية أخرى إلى دمج القضايا البيئية في السياسات الحضرية نظرا لارتباط الأماكن العمومية بشكل كبير مع البيئة الحضرية، وتم ذلك من خلال البحث في مختلف الاستراتيجيات التي تضعها الدولة للحفاظ على الأماكن العمومية من التلوث عن طريق "إدماج المتطلبات البيئية في المساحات العمومية في أنظمة التخطيط الحضرية"[1]، بمعنى أدق توجهت الدراسات الاجتماعية المهتمة بالشأن الحضري للمدن نحو التركيز على إيجاد الأدوات التي تسمح للفضاء العمومي بأن يواكب عملية التحضر عن طريق خلق مساحات عمومية قابلة للحياة على مستوى المدينة وغير ملوثة، كذلك مراعاة أن تكون المدن الجديدة تهتم أكثر بجودة الأماكن العمومية الموجودة فيها، كما توجهت مراكز البحوث الجامعية في أوروبا نحو تحديد مؤشرات عامة تضمن جودة ومكانة المرافق العمومية مع الأخذ بعين الاعتبار مواجهة

[1]- organisation des Nations Unies: **conférence des nations unies sur le logement et le développement urbain durable – document de travail d'habitat III espace public**, New York, Mai 2015, P 05.https://www.un.org/sustainabledevelopment/fr/habitat3/

مخاطر التلوث وتهديدات الاحتباس الحراري بخلق مساحات خضراء واسعة على مستوى المدن وتوعية السكان بمدى أهمية المشاركة في حماية البيئة.

ث. أنواع الفضاءات العمومية.

1- الفضاءات العمومية المفتوحة (غير المبنية):

يشير هذا النوع من الفضاءات العمومية إلى جميع الأشكال الحضرية غير المبنية منها: الشوارع، الساحات العمومية، الحدائق، الأرصفة، فجميعها تشرك في كونها لا تملك أسوار أو حواجز خاصة بها ولكل منها وظيفته الخاصة.

أ. الشوارع:

يعرف الشارع على أنه تقليد اجتماعي طويل الوجود؛ كما يعتبر عنصرا مركزيا في البيئة الحضرية لأنه يشكل مركزا رئيسيا لوجود العديد من الممارسات الاجتماعية وحتى الحميمية؛ "يشكل الشارع جميع الممرات التي تربط بين الأحياء المختلفة ويتميز بكونه مجالا متعدد الوظائف، إذ لا يعد عنصرا خدماتيا فقطمن خلال الأزقة والممرات التي تتم فيها حركة تنقل السكان وحركة المرور، بل يقوم بلعب أدوار أخرى وتقديم وظائف بديلة عن الوظيفة الخدماتية"[1]. مثلا يلعب الشارع دورا مهما في الرباط الاجتماعي الحضري كونه يشكل المكان الذي تطل عليه مختلف شرف العمارات، فتجد العديد من النسوة يتبادلون أطراف الحديث وهم يطلون على شوارع الحي، كذلك قد يتخذه الفنانون التشكيليون مكانا لعرض مختلف مهاراتهم كما قد تشغله السلطة لتنظيم مختلف التظاهرات وحشد الناس لمرور المواكب الرسمية أو لتنظيم مختلف التظاهرات الرياضية. في حين "تلعب الشوارع التي تربط بين الأحياء المتعددة للمدينة دورا مهما في تسهيل حركة المرور ومكان للتواصل الاجتماعي بين السكان والتنقل"[2].

[1]- KRIER Robert : **l'espace de la ville,** édition des archives d'architecteur moderne, Bruxelles, 1980, P 7-8.

[2]- **ibid,** page 8.

ب. الساحات العمومية:

وصفها R.Krier بأنها "هي أول فضاء عمومي حضري قام الإنسان بإنشائه"[1]، فيما تعرف الساحة في القاموس الغربي "بأنها مجال غير مبني وغير مغطى يتواجد في وسط المباني التي تحيط بالشوارع"[2]، ونجدها بعدة تسميات في اللغة العربية الرحبة، المراح وغيرها فيما يعرفها قاموس Larousse بالفرنسية بأنها "ذلك الفضاء العمومي المفتوح الموجود داخل التكتلات السكنية"[3].

تطورت الساحة العمومية مع تطور أشكال العمران وزيادة النمو الحضري فأصبح العمرانيون اليوم يراعون أن تكون الساحات العمومية المجال الذي يسمح بدخول الهواء والضوء للنسيج العمراني الكثيف الذي تعرفه المدن الحالية. كثيرا ما تقع الساحات العمومية في أماكن استراتيجية لأن لها عديد من المزايا على الحياة الاجتماعية الحضرية فتستخدم هاته المساحة كشارع واسع لعبور المارة، مكان لتوقف السيارات وكذلك العديد من الممارسات الاجتماعية كما سنتطرق إلى عرض شامل لتاريخ الساحة العمومية عبر العصور في الفصل الرابع من البحث.

2-الفضاءات العمومية المبنية:

تصنف العديد من المنشآت الحضرية والتجهيزات الحضرية على أنها فضاءات عمومية لأنها ملك عمومي تسيره الدولة وتسمح للجميع باستعمالها وفق شروط معينة، نذكر منها: المسارح، دور السنيما، الأسواق المغلقة والمراكز التجارية، المركبات الرياضية بالإضافة إلى المساجد التي سنعرج عليها بالتدقيق في الفصل الرابع من البحث.

---

[1]- R. Krier **: l'espace de la ville**, ibid. P 9.

[2]- TEDJARI Farouk : **la place urbaine comme la pièce maitresse de la cohérence et continuité urbaine,** thèse de doctorat, spécialité architecture, université de Sétif, 2000, P 11.

[3]- Larousse : dictionnaire encyclopédique, tome III, édition librairie, Larousse, Canada, 1970.

ثانيا: المجال العمومي في الجزائر.

يشير مصطلح الفضاء العمومي في التعبير اللّغوي الجزائري إلى كل الأماكن التي تقع خارجا فيقال "برا"، "الزنقة"، بحيث تعطي هذه العبارات دلالات على كل المساحات الواقعة خارج البيت أي خارج حرمة المنزل، مما يمنح المفهوم العام للفضاء الصبغة الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري بحيث تصبح المساحات الواقعة خارج حرمة البيت أو عتبة المنزل كلها تعبر عن المجال العمومي؛ ما يميز الفضاء العمومي الجزائري أيضا هو ارتباطه الوثيق بالتاريخ السياسي والاجتماعي للجزائر خاصة في الفترة الاستعمارية ومرحلة ما بعد الاستقلال، لذلك حاولنا تلخيصه عبر المراحل التالية .

أ. في الفترة الاستعمارية:

لقد تميز الاستعمار الفرنسي للجزائر بخصوصية ملحوظة دونتها العديد من البحوث والدراسات التاريخية، إذ لم يكن ذلك الاستعمار عسكريا، إداريا وسياسيا فحسب بل تعداه إلى كونه استهدف بالخصوص المبادئ الثقافية والاجتماعية للمنطقة[1].

فكانت الحقيقة الاستعمارية للفرنسيين تتميز بخصوصية يشهد لها التاريخ، حيث سيطرت الإدارة على الممتلكات العمومية كما حاولت أيضا تفكيك التنظيم الاجتماعي للمجتمع الجزائري وإعادة التاريخ الرمزي الثقافي واللّغوي لسكان المنطقة وقد قال الباحث في الأنثروبولوجيا حسين رمعون في هذا الصدد: "لقد تميز الاستعمار الفرنسي في الجزائر على غيره من العالم العربي الإسلامي بكونه أراد الهيمنة وتدمير جميع الموروثات الثقافية والاجتماعية والايديولوجية التي كانت قبل المرحلة الاستعمارية قبل عام 1830، وقام بتهميش النظام الثقافي الذي كان سابقا"[2].

[1]- JOCELYNE DAKHLIA Omar : **l'espace et le temps dans la recomposition du lien social, l'Algérie de 1830 à 1930,** Bernard le petit : **urbanité Arabe, hommage**, Edition Actes sud le Mejan, Berberova, 1998, P 159.

[2]- REMAOUN Hassan : **les historiens Algériens issus du mouvement national**, in Revue Insaniyat, N° 25-26, 2004, p.p 225-238.

في الواقع لقد قام الاستعمار الفرنسي بإحداث تغيير جذري على طبيعة الحياة في الجزائر حيث قام بتدمير جميع الهياكل الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سابقا، جميع مظاهر التضامن والروابط الاجتماعية للسكان الأصليين وجعل حياتهم الاجتماعية أكثر تعقيدا، فلم يعد ممكنا في فترة الاستعمار التجمع والتنقل بحرية في جميع الأماكن والفضاءات العمومية لأن العديد منها أصبح غير مسموح بالتجول فيها، كما أن الاستعمار مارس جميع الطرق واستعمل جميع الوسائل للحد من اندماجهم وتجمعهم لتبادل الأفكار وطرح انشغالاتهم بشكل صحيح، وفي "الوقت الذي لم تتوقف فيه الحكومة الفرنسية عبر العالم على تعظيم الليبرالية والقيم الإنسانية والحريات الفردية، كانت تسعى في الجزائر إلى تدمير والسيطرة على كل المسارات التي كانت تحاول قيادة المشروع الإنساني في الجزائر والمساواة"[1].

الأكثر من ذلك ولنجاح مشروع فرنسا الاستيطاني في الجزائر قامت بخلق بيئة جغرافية جديدة واستحداث مدن جديدة لتسهيل نشر ثقافتها الغربية؛ تميزت هذه المدن الجديدة بالطابع الأوروبي، كما دمرت أجزاء كبيرة من الموروث الجزائري العريق كالقصبة في الجزائر العاصمة قسنطينة، وهران وغيرها، مما نجم عنه مجالات حضرية جديدة منعت على الجزائريين وكان الدخول إليها مشروطا بالتخلي عن العديد من المعتقدات والانتماءات الإسلامية والجزائرية كل هذا للقضاء على التكوين المادي والثقافي للمنطقة[2]، وبذلك أصبح التواجد الجزائري في هذه الفضاءات منعدما لا في الساحات العمومية، المدارس، المقاهي، دور السينما وغير ذلك وأصبح غير مسموح لهم بالمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية أو حتى إبراز آرائهم وأفكارهم.

رغم كل المحاولات التي جاءت بعد هذه الإجراءات التعسفية التي حاولت اعتماد العديد من المراسيم لدمج المجتمع الإسلامي الجزائري مع المجتمع الفرنسي مثل " إعلان 1865

[1]- REMAOUN Hassan, **les historiens Algériens issus du mouvement national**, Opcit, page 230.
[2]- ICHEBOUDENE – Larbi : **Alger histoire d'une capitale**, Edition casbah, 2006, Page 55.

الذي نادى إليه مجلس الشيوخ الفرنسي المشهور في 14 جوان 1865 من أجل حماية الممتلكات المادية للجزائريين، المدن والعوالم العريقة، وكذا احترام المعايير الأخلاقية للمسلمين الأصليين، ظلت سياسة ترسيخ الانفصال الاجتماعي والسيطرة على الفضاءات العمومية من قبل الفرنسيين قائمة"[1]، صحيح أنه تم فتح هذه الفضاءات لكن إلاّ للأقلية المتجنسة بالجنسية الفرنسية من الجزائريين، كما أن الحكومة الفرنسية كانت تراقب تحركاتهم وانتماءهم الديني والعرقي، وتقوم بمنع المظاهرات والتجمعات في الأماكن العمومية وأي شكل من أشكال النقاش العمومي، هذا ما جعل المساحات العمومية والمدينة الجديدة التي أحدثتها القوات الاستعمارية تمجد فقط للعرق الأوروبي المسيحي.

بدت المساحات الحضرية للمدينة الاستعمارية مساحات أوروبية، حيث تأثرت بعملية إعادة البناء وتمجيد العائلات النبيلة وتنظمت المجالات العمومية حتى أصبح السكان الجزائريون يشعرون بأنهم غرباء في أوطانهم، بحيث لا يمكن للجزائريين بأي حال من الأحوال الاندماج فهم مصنفون في فئة "البروليتاريا، وهي الطبقة التي تمتلك ما يكفي للعيش ولا تمتلك رأس المال ولا الوسائل المادية للإنتاج تضم أصحاب الأجور والعاطلين عن العمل"[2].

لقد كان التمييز الذي مارسته الحكومة الاستعمارية في الفضاءات العمومية الكولونيالية مبنيا إلى أساس عنصري وكان الدخول إليها يجبرك على قبول جميع الشروط وإلغاء الانتماء العرقي والديني، يقول فرانس فانون في هذا السياق: "من الواضح أن ما يقسم العالم قبل كل شيء هو حقيقة الانتماء والعرق، نحن أغنياء لأننا بيض، نحن بيض لأننا أغنياء"[3].

كرس منطق الحكومة الاستعمارية إلى ظهور مجالات عمومية لا رتاعي الشروط التي تكلم عنها هابرماس والمفكرين الذين طوروا الفكرة، بحيث لم تنظم المدينة الاستعمارية مساحاتها

[1]- https://asvrages.crasc.dz visiter le 05.02.2020.
[2]- MARX Karl: **le capital, critique de l'économie politique**, traduction de Joseph Roy, Edition sociales, 1969, P 594.
[3]- FANON Frantz : **pour la révolution africaine écrit politique**, collection (re) Edition la découverte, 2001, Paris, P 50.

حتى يتمكن جميع الناس من التعبير عن أنفسهم بحرية، كما لم تكن المكان الذي يتكامل وتتفكك فيه كل المهارات والأفكار، بل أصبح مكانا خاصا له دلالات خاصة مثل الانتماءات الأسرية العرقية والدينية التي تلعب الدور الأساسي في تحديد المكانة والوضع الاجتماعي لكل الأفراد المتواجدين في المدينة الاستعمارية في الجزائر.

ب. بعد الاستقلال:

تميزت هذه الفترة بالسباق الفوضوي للجزائريين نحو المدن والمساكن الحضرية التي تركتها عائلات المعمرين الفرنسيين بعد الاستقلال، حيث احتلت المساكن المصنفة على أنها شاغرة (Bien vacant) من طرف الفلاحين الجزائريين الذين هاجروا أراضيهم وكانت أكبر عملية "نزوح ريفي" تعرفها المدن الجزائرية آنذاك، هذا ماساهم في تضاعف عدد السكان الجزائريين القاطنين للمدن بشكل كبير، بعدما كانت نسبتهم 3% من إجمالي عدد السكان سنة 1830 قبل الاستعمار الفرنسي مباشرة، تضاعفت لتصل إلى نسبة 30% عام 1966 كان ذلك بسبب الهجرة الجماعية للجزائريين والزحف نحو المدينة تحت شعار "كس وادخل"[1]. بلغ عدد السكان القاطنين للمدن في الجزائر نهاية الثمانينات من القرن الماضي 50% من إجمالي عدد السكان[2]؛ كما تحول نشاط السكان المتمدنين حديثا من الزراعة إلى العمل في المنشآت الصناعية الكبيرة، الأمر الذي شكل أزمة حادة في مجال السكن، حيث لم تعد البنايات التي شيدها المستعمر كافية لاستقطاب ذلك الكم الهائل من النازحين نحو المدن ممّا استدعى إلى تشييد ما يعرف بمدن "الصفيح" (les bidonvilles) على ضواحي المدن الكبيرة[3].

[1]– إشبودان العربي: **محاضرة حول تاريخ القصبة**، مخبر التحليل السوسيو–انثربولوجي لتهيئة الأقاليمLASADET ، جامعة الجزائر 2، جانفي 2018.

[2]– سعد الله أبو القاسم: **تاريخ الجزائر الثقافي مجموعة أعمال أبو القاسم سعد الله**، عالم المعرفة، الجزائر،2011 ص 82.

[3]- MAHI Ahmed, **Algérie, l'espace public entre la beylik et le bien vacant**, in quotidienne le Matin d'Algérie, 28.10.2013, Page.18

تشير الدراسات أن هذه الهجرة السريعة نحو المدن والاندفاع السكاني ساهمت في ظهور سريع لشبكة حضرية متنامية وكثيفة بشكل عشوائي في الجزء الشمالي من البلاد ومتخلفة جدا في الجزء الجنوبي. لقد كانت هذه المرحلة بمثابة الصدمة التي أصابت المدن ومجالاتها العمومية الكبرى كما نتج عنها ظهور عالمين غير مستقرين اجتماعيا ومتناقضين ثقافيا الأول يميل إلى كونه حضريا مثقفا بينما الثاني لاتزال مظاهر البداوة تصبغه ولم يتأقلم مع نظام المدينة، صحيح أن فترة الاستعمار عرفت تواجد للجزائريين في المدن الكبرى ولكن كان تواجدهم فقط في البنايات العمرانية ذات الطابع الإسلامي مثل: القصبات كقصبة العاصمة أما المدن الأوروبية فقد كانت ممنوعة عليهم كما أشرنا سابقا[1].

هذا النوع من التحضر غير المنضبط والذي جاء دفعة واحدة جعل من المساحات العمومية مع جميع وظائفها الحضرية القديمة والحديثة تشير بمنطق الاشتراكية، أي الملكية العمومية لجميع المنشآت، مما نجم عنه توزيع غير عادل للثروة ساهم في احتلال العديد من العائلات الجزائرية على المنشآت المعمارية الكبرى التي خلفها الاستعمار مجانا، بالإضافة إلى انتشار "ممارسات اجتماعية يغيب فيها القانون ويظهر فيها العنف الرمزي"[2].

تأثرت الفضاءات العمومية كثيرا بهذه الحقبة حتى أصبح كلمة البايلك رمزا اجتماعيا تردده عامة الناس في وصفهم لها بالقول "تاع البايلك" أي تابع للدولة؛ والبايلك" كلمة تعود إلى حقبة الحكم العثماني للجزائر وظهرت بالتحديد في عصر البايات، ترمز كلمة البايلك في المخيال الثقافي للجزائريين إلى مجموع طرقات النقل والساحات والقلاع التابعة للعثمانيين"[3] ولاتزال هذه الكلمة وإلى يومنا هذا تشير إلى الملك العمومي الذي ليس له رقيب ويمكن للفرد أن يتمتع به عن طريق الكسر والدخول فيقال: "أدخل تاع البايلك"[4]؛ كل ذلك ساهم في انتشار

[1]-ICHEBOUDENE Larbi :**pour un urbanisme de concertation et de participation citoyenne,** actes des assises nationales de l'urbanisme : AHU, Juin 2011, P 103.
[2]- MAHI Ahmed : ibid., page 18.
[3]-DRISS Nassima : **projet urbain et espace public à Alger de la ville programmée à la ville revendiquée**, presses universitaires Français Rabelais, Tours, 2002, p 111.
[4]- Ibid p 111.

الفوضى واللاعقاب حتى أصبح المنطق السائد في الفضاء العمومي هو العنف الممارس من طرف النازحين الأوائل على النازحين المتأخرين، حيث اعتقد الاوائل أن لهم أحقية امتلاك المكان (هذا العنف هو جزء من ثقافة لها جذورها في الحقبة الاستعمارية أو حتى أبعد من هذا، هو ممتد إلى ما يعرف بالبايلك التركية Beylik)[1].

عملت هذه الظروف على بروز مجال عمومي في الجزائر المستقلة بدلا من أن يكون خاضعا لقانون الدولة باعتبارها مالكا للفضاءات العمومية، تنظمها وتحميها من خلال مؤسساتها المختلفة لضمان تحقيق سيادة القانون على الجميع، أصبحت وبفعل الاستعمار غير القانوني للمساحات العمومية من طرق النازحين نحو المدن تخضع إلى القانون العرفي الذي كان يسود في القرى والمداشر، بسبب امتداد التمثلات الاجتماعية والثقافية لسكان الأرياف نحو المدن ورفضهم الخضوع لنظام المدينة، الأمر الذي أحدث اصطدامات اجتماعية وثقافية لكيفية استخدام الأماكن العمومية كما ساهم في تدهورها، حتى أصبحت "بعض المساحات تقام فيها مختلف الطقوس الاحتفالية والأضرحة، كذلك كانت تستعمل كورشات عمل للحرفيين وغيرها"[2].

عرفت سبعينيات ما بعد الاستقلال بداية من سنة 1970 إطلاق الدولة الجزائرية لتحديات لإصلاح الأراضي والتصنيع، فكان لتصنيع الاقتصاد تأثير مزدوج على المناطق الحضرية في المدن الكبرى، "بالفعل هذه الفترة عملت على تنشيط جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية"[3]، لكنها كانت غير ناضجة بما يكفي، " فالتخطيط الحضري في تلك الفترة كان مجزء وغير كاف"[4]،حتى أن الدولة تجاهلت إدماج مشكلة الإسكان التي قد تنجم بفعل عملية

[1]- LESBET Djaffar : **la casbah d'Alger gestion urbaine et vide sociale,** édition OPU, Algérie, p 21
[2]- Ibid, p 32
[3]-REMAOUN Hassan : **les historiens Algériens issus du mouvement national**, ibid. page 230
[4]- DRISS Nassima : **projet urbain et espace public à Alger** ,ibid. P 113.

النزوح الريفي الثانية التي ستحدث بفعل انتقال جزء كبير من سكان القرى والمداشر نحو المدن للعمل في مختلف المصانع، وبالفعل بنيت مدن الصفيح مجددا في ضواحي المدن الكبرى.

لقد ساهمت عملية التصنيع في "ظهور متسارع للتحضر غير منضبط من جديد"[1] فظهرت بفعل ذلك مشاكل اجتماعية أخرى خاصة في مجال السكن، الذي أصبح يعرف الندرة كما تأثرت الفضاءات العمومية وخرجت عن سيطرة الدولة بسبب السخط والانفجار الاجتماعي وتم استغلالها لممارسة أنشطة غير قانونية مثل السوق السوداء أو ما يعرف باللغة العامية (الدلالة والطراباندو)، كما أنها استغلت سياسيا خاصة المساجد.

كل هذا جعل أصحاب القرار والسلطة يعيدون النظر في السياسات المنتهجة لتسيير المدن، وظهرت بفعل ذلك برامج حضرية عديدة من بينها les zones d'habitat urbain nouvelle ZHDN (1974) PUD، المناطق السكنية الحضرية الجديدة[2]، التي برزت مع مخطط التعمير، جاء هذا البرنامج كحل أو كسياسة حضرية جديدة بفعل أزمة السكن التي عرفتها الجزائر سنوات السبعينات، من أجل التخفيف عن ضغط المدن والانفتاح نحو مجال عمراني أوسع لا ينحصر فقط في المنشآت السكنية التي تركها الاستعمار الفرنسي وكذا القضاء على البيوت القصديرية أو مدن الصفيح التي عرفت انتشارا رهيبا على ضواحي المدن إثر عملية التصنيع.

جاء هذا المخطط أساسا لاحتواء أزمة السكن التي عرفتها البلاد آنذاك "ونفذ خلال الثمانينات 1980، لكن بالرغم من تشييد العديد من المدن الجديدة والبناءات الضخمة وصلت إلى حد 5000-12000 وحدة سكنية غير أنها كانت عبارة عن كتل عمرانية لم تأخذ بعين الاعتبار الشروط الرئيسية لتشيد المدن"[3]، خالية من الفضاءات والمرافق العمومية، أغلبها شيد

[1]- ICHEBOUDENE Larbi :**pour un urbanisme de concertation et de participation citoyenne**, ibid**.** P 104.
[2]- Ibid, P 104.
[3]- SAFAR- ZITOUN, Madani : **stratégies patrimoniales et urbanisation, Alger 1962-1990**, L'Harmattan, Paris, 1996, P 102-103

على الأراضي الزراعية، والأكثر من ذلك كانت هذه المساكن أو المدن الجديدة عبارة عن كتل مفككة، كون هذا المخطط الجديد لم يأخذ بعين الاعتبار كل الدراسات والإبداعات المعمارية التي كانت موجودة عبر العالم، بما في ذلك الأبعاد الاجتماعية والحضرية للمدينة، حتى كتب الباحثون عن هذه المدن الجديدة ووصفوها" بالكتل الاسمنتية المتشابهة في العديد من المناطق ساهمت في خلق مدن بلا روح وبلا اسم"[1].

ساهم إنتاج الدولة لمخطط السكن السريع غير المدروس في خلق فجوة كبيرة في المدن خاصة ما تعلق بالأبعاد الاجتماعية للساكنة، إذ كان الاهتمام في هذه الفترة (الثمانينات) منصبا نحو إيجاد حل لأزمة السكن نجمت عن النزوح الريفي نحو المدن دون الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الحضرية والاجتماعية للمدن. فالعمل في فترة وجيزة وطارئة لحل أزمة السكن نتج عنه ظهور ما يعرف "بالتمدن الجماعي"[2] في مجمعات سكنية كبيرة

التي نبتها الدولة في العديد من المدن وأحيانا حتى في الأرياف وقمم الجبال، كذلك ظهرت العديد من الأزمات الحضرية والاجتماعية على المدن نذكر منها:

- "اقتلاع السكان من النمط المعيشي الذي كانوا فيه والذي كان ريفيا وتم توجيههم نحو المدن بطريقة غير مدروسة.
- حدث تفكك في الروابط الاجتماعية للمجتمع الجزائري وإزالة للنظام الاجتماعي"[3].
- إنشاء مدن جديدة تغيب فيها العديد من المرافق الأساسية والفضاءات العمومية.
- واجهات المباني لا رتاعي البعد المعماري الأصيل "فاقدة للروح".
- ساحات عمومية مليئة بالقمامات ومتسخة.

[1]- ICHEBOUDENE Larbi : **pour un urbanisme de concertation et de participation citoyenne,** ibid. p106.
[2]- SAFAR- ZITOUN Madani: **stratégies patrimoniales et urbanisation,** opcit, p-239-240
[3]-Ibid, P 239-240.

– أرصفة وساحات تم احتلالها استبداديا من طرف بعض السكان، وأخرى أخذت بطريقة غير قانونية لممارسة نشاطات تجارية غير قانونية (Commerce Informel).

– حياة اجتماعية يومية قاسية.

وبالتالي اهمال كبير للمرافق والفضاءات العمومية التي تلعب دورا هاما في تشكيل البنية الروحية للمدينة، ممّا نجم عنه بطء كبير في عملية الاندماج الاجتماعي في المناطق السكنية الجديدة وفي هذا السياق يقول بورديو وسايد BOURDIEUE et SAYAD:" تغيير المسكن هو الذي يساهم في التحولات التدريجية في طريقة الحياة والمعايير الثقافية، فهي تفرض من الخارج، وبالتالي تحويل المسكن هو الذي يسبق ويحدد التحولات الاجتماعية وليس العكس"[1]. يبدو أن تغيير المسكن يلعب دورا حاسما في تغيير نمط الحياة الاجتماعية ويؤثر على التمثلات الفردية نحو المجال الذي يعيشون فيه لذلك فالجمع العشوائي للعائلات في الأماكن حضرية تفتقد إلى مجالات عمومية تنعش الحياة الاجتماعية قد يولد أزمات حادة في المجتمع. ويقول جعفر لسبط في نقده للسياسة الحضرية التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال: "في ظل عدم وجود إدارة حضرية كافية، ومهما كانت مهارة فنانوا الماكياج، ومهما تعددت الإجراءات لن تستطيع أن تأثر على مدينة تآكلت من الداخل بسبب زيادة الانحراف وزيادة انعدام الأمن والتحضر العشوائي"[2]، يقصد **لسبط** هنا مجموع السياسات الحضرية التي انتجتها الدولة بعد فترة السبعينيات مثل برنامج (ZHUN)، الخطة الحضرية الرئيسية (PUD)، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) المخطط الحضري الكبير (GPU).

[1]- BOURDIEU Pierre et SAYAD.A : **le déracinement : la crise de l'Algérie culture traditionnelle en Algérie**, Edition de Minuit, Paris, 1964, p 153.

[2]- LESBET Djaffar :**la casbah d'Alger gestion urbaine et vide sociale**, éd OPU, Algérie 1985, P 29.

ت. المجال العمومي وفق مخططات التهئية والتعمير:

1. مخطط PUD

ظهر سنة 1974 لأول مرّة، كمخطط يتكيف مع السياسة الاشتراكية التي انتهجتها البلاد بعد الاستقلال. استعمل كأداة لتخطيط المدن والتخطيط الحضري، وجهت لهذا المخطط انتقادات شديدة لافتقاره للتجديد من حيث الاعتبارات الوطنية والمحلية والخصائص الاجتماعية للمجتمع الجزائري، حتى قيل عنه بأنه "أداة مستوحاة من التخطيط الحضري الاستعماري تأثر بمحتواه وأفكاره"[1].

من بين النماذج التي انتهجها هذا المخطط هو ما يعرف بالتجمعات العمرانية الكبيرة (ZHUN)، التي تم من خلالها إنشاء العديد من المدن الضخمة على ضواحي المدن الكولونيالية كحل لأزمة السكن والقضاء على البيوت القصديرية (مدن الصفيح) التي انتشرت بكثافة.

2.PSO/ PDAU: (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير):

جاء هذا المخطط الحضري نهاية الثمانيات، فور التعديل الدستوري سنة 1989 والتوجه نحو التعددية الحزبية، بدأ العمل به سنة 1992 كبديل لمخطط PUD. يرى جاك دولز من خلال كتابه " l'urbanisme et l'architecture d'Alger" الذي قدم فيه تقرير مفصلا عن التعمير في الجزائر منذ الاستقلال بأن هذا المخطط لم يعمل أبدا على تحقيق التنظيم في المدن ولم يراعي ما تحتاجه حقيقة المدينة الجزائرية، بل حرص أكثر على تطبيق المطالب الإدارية والقانونية أكثر، ما تفتقده المدن المستحدثة بعد الاستقلال هي: الأماكن العمومية وهذا ما أحدث الخلل الاجتماعي ويرجع ذلك إلى فارق الزمن الكبير بين أنجاز السكنات والتخطيط لها بسرعة وبالمقابل التباطؤ في أنجاز مختلف المرافق والمجالات العمومية المرتبطة بها".

[1]- CHORFI Khaled : **le fait urbain en Algérie, de l'urbanisme d'extension à l'urbanisme de maitrise. Cas de Sétif, Algérie 1962, 2014**, thèse de doctorat, université FERAHT ABBAS Sétif, Algérie, 2019, P 78.

كذلك يرى أن السلطات الجزائرية لم تعر انتباهها لأهمية هاته الأماكن العمومية خاصة في الأحياء السكنية الجديدة التي أنجزت من خلال المشاريع المختلفة في إطار مخطط PDAU ويقول في هذا السياق: "إن نسي الدولة للإدماج الأماكن العمومية في المشاريع السكنية الصغيرة تؤدي إلى خلق الحاجة لها"[1]. يقول الدكتور **صفار زيتون مدني** في تحليله للسياسة السكنية في الجزائر: "إن الكيانات الحضرية التي قامت الدولة بإنشائها جاءت منفصلة مؤسسيا وجسديا عن بقية الجسم الحضري، فيما فقدت العديد من الفضاءات العمومية الموروثة من الاستعمار الفرنسي روحها بسبب تجندها إلى وظائف أخرى"[2]، كما كتب **بوعلام تواريقت** مقالا في جريدة الوطن تحت عنوان "تحقيق المعيش معا" طرح فيه إشكالية الفضاء الخارجي على التركيبة الاجتماعية الجزائرية وكيف يؤثر على الفرد فيقول: "المخطط هو الذي يمنح للمجال العمومي مكانته وهذا الأخير بدوره سيحمل الحياة الاجتماعية"[3]، يبدو أن المجال العمومي كان غائبا في التخطيط للمدن الجديدة، مما جعل المناطق السكنية الجديدة تبدو متخلفة وولدت أزمات حادة فيما بعد، مجتمع عنيف، غير مرتبط بمجاله الخارجي لأنه غير موجود أصلا وحتى وإن وجد فتجده فاقدا للروح.

يكرس تقاسم المجال العمومي إلى نمو ذاكرة مشتركة التي تعبر عن كل الفضاءات العمومية المشتركة بين الساكنة، في الحي، السوق، الساحة، المدرسة، مساحات اللّعب وغيرها لأنه لا يؤدي وظيفة مادية فقط،بل يتعداها إلى كونه متعدد الوظائف والأبعاد الاجتماعية في الحياة الاجتماعية. فالسوق مثلا لا يعتبر مكانا للتزود بالمؤونة فحسب، بل هو "مكان للتجمع

[1]- DELUZ Jean-Jacques :**l'urbanisme et l'architecture d'Alger, aperçu critique Alger liège,** OPU-Edition P. mardaga, 1988, Algérie, P 50.
[2]- SAFAR ZITOUN. Madani, **stratégies sociales et appropriation de l'espace : le cas de la ville d'Algérie**, in revue Insaniyat , 5/ 1998, Algérie, P 197-200, consulté le 26 Mars 2018.
[3]- TOUARIGT Boualem :**urbanisme : réussir« le vivre ensemble »**, in quotidienne EL WATAN le 05.11.2011,p20 Url :https://www.elwatan.com/archives/idees-debats/urbanisme-reussir-le-vivre-ensemble-05-11-2011.

والترابط بين الأشخاص، فرصة للقاء الجماعة والتعارف وقد يساهم أيضا في تقوية روابط الجيرة لدى الساكنة"[1].

يمكن القول أن السياسة الحضرية التي انتهجتها الدولة الجزائرية لتخطيط المدن لم تراعي الأبعاد الاجتماعية للتخطيط بحيث جعلت منه وسيلة سريعة للقضاء على مشكل السكن ومدن الصفيح دون مراعاة أشغال تهيئة المجالات والمساحات العمومية لتتحصل في الأخير على مجمعات سكنية لا ترقى لأن تصبح مدنا جديدة كما كان مأمولا؛ هذه السياسات غلب عليها الجانب الكمي على حساب الجودة.

3- GPU: المخطط الحضري الكبير:

بدأ هذا المخطط السبعينيات بغية تحقيق التنمية الإقليمية من خلال الإصلاح الجذري للمراكز الحضرية بالعاصمة والمدن الكبرى بعد فشل المخططات الحضرية السابقة وتدهور المدن الكبرى في الجزائر، كما هدف إلى محاولة استعادة الدولة للمساحات العمومية المركزية بعد احتلالها وتغيير وظيفتها ممّا أدى إلى تدهور الصورة الجمالية للمدن. "كانت المجالات العمومية في قلب استراتيجية التنمية المحلية والإقليمية التي قدمتها الدولة من خلال المخطط الحضري الكبير (GPU) وأساسا للتنظيم المستقبلي للمدن الكبرى، وسطرتها الدولة في هذا البرنامج على أنها:

- مجالات اجتماعية، ومراكز للعبور والتنقل.
- مساحات للتجمع وتبادل الأفكار.
- مساحات حضرية تضفي الصورة الجمالية للمدن"[2].

[1] - TOUARIGT Boualem :**urbanisme : réussir« le vivre ensemble»,** Opcit, p 20.

[2]- HADJI Lydia, **l'espace public, un élément de développement, local et D'réactivité du territoire**, par ATKINSON Adrian et autre : stratégies pour un développement durable local, renouvellement urbain et processus la transformation informelles, Edition univers actu-Berlin, Berlin, 2008, P 132.

حاولت الدولة بعد إدراكها لهذا الدور بإدماج وإعادة بعث العديد من الفضاءات العمومية في المخطط الحضري الكبير، ولعل أهم هذه المشاريع التي تمت أثناء هذا المخطط هي "إعادة إحياء منطقة الحامّة بالجزائر العاصمة (العناصر)، واسترجاع هذا الفضاء في سنوات الثمانينات، وجعلها فضاء محوريا يربط بين الأحياء الرئيسية للعاصمة (حسيبة بن بوعلي محمد بلوزداد)، كذلك مشروع رياض الفتح"[1]، حيث جعلت منه فضاء حضريا واسعا يضم مجموعة من الفضاءات الأخرى مثل: متحف المجاهد، ملهى ليلي، ساحة واسعة ومعلما تاريخيا يخلد ذكرى الشهداء (مقام الشهيد)، غير أنه وحسب نسيمة دريس "لم تكن هاته المشاريع سوى استنساخ منهجي إلى حد ما للمخطط والمشاريع التي عرفتها المدن الجزائرية في الفترة الاستعمارية"[2]، لم تراعي هذه المشاريع طبيعة الحياة الاجتماعية في الجزائر كما أنها جعلت جميع الفضاءات الجديدة متمركزة في منطقة جغرافية واحدة وهي العاصمة كما أنها لم تمددها بشبكات نقل واسعة حتى يتسنى للجميع الوصول إليها.

يمكن القول بأن الاستراتيجيات التي وضعتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال لم تكن سوى رد فعل لمشاكل اجتماعية بحتة، فلم يكن توجه الدولة نحو التحضر والتوسع العمراني المخطط سوى فعلا سياسيا يستجيب وبصورة طارئة إلى مشاكل اجتماعية مرتبطة بكل فترة أو حدث سياسي، فإلى غاية نهاية الثمانينات من القرن الماضي، لم تفكر الدولة في وضع استراتيجية ذات حوكمة لخلق مدن حضرية تراعي المقاييس العالمية للتحضر، كانت كل الخطط والمدن المستحدثة حلا عاجلا لمشكل السكن، على حساب الأراضي الزراعية والتخطيط العمراني للمساحات العمومية، ما جعل المساحات العمومية التي خلقتها في المخطط الحضري الكبير لم تستشرف مستقبل التوسع العمراني في على المدى كما أنها لم تراعي نمط الحياة وطبيعة المجتمع الجزائري الذي يدين أغلبه بالديانة الإسلامية، هي في الحقيقة إعادة استنساخ للإرث

[1]- DRISS Nassima : **la ville mouvementée, espace public, centralité, Mémoire urbain à Alger**, éd L'harmattan, Paris, 2002, P 46.
[2]- Ibid, P 46.

العمراني الكلونيالي دون الانفتاح نحو محافظة جزائرية كبرى كما كان مأمولا. أدى هذا التخطيط غير المنضبط إلى صعوبة السيطرة عليه لاحقا خاصة من الناحية الاجتماعية، فالتحضر الذي طرأ على البيئة العمرانية للمدن الجزائرية تبعه تغيير ضمني في الممارسات والسلوكات للسكان، فأصبحت المدينة عنوان للتسيب، التريف والعنف بجميع أشكاله.

ث. المجال العمومي في الجزائر من 1990-إلى يومنا هذا:

في التسعينيات من القرن الماضي عرفت الجزائر أزمة سياسية، بعد توجه السلطة نحو الانفتاح والتخلي عن نظام الحزب الواحد، وأصبحت التعددية شعراها؛ لم تجد الحركات الحزبية في ذلك الوقت إلاّ المجال العمومي للتعبير عن الغضب بعد إلغاء الانتخابات التشريعية التي فاز فيها الحزب السياسي الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) فاحتلت الساحات والأماكن العمومية للتعبير عن غضبها، ورفع شعارات سياسية، تقول نورة صمود في هذا السياق: "اتخذت المساحات العمومية كمجالات للصراع والتعبير عن المصالح السياسة المتضاربة، فأصبح المجال العمومي مكانا للاشتباكات بين اللائكين والإسلاميين والدولة، مكانا لممارسة العنف الجسدي واللفظي"[1]، تم استغلال المجال العمومي في هذه الفترة كحيز للتعبير عن الرفض والصراع الاجتماعي، فعم الاحساس بالغضب والنقم بسبب التحولات السياسية والاجتماعية بعد الانتقال المباشر وغير السلس من الاشتراكية نحو الرأسمالية. لم يكن الانفتاح نحو التعددية الحزبية والديمقراطية سهلا إطلاقا، خاصة في الحيز العمومي.

استولى الإسلاميون على الفضاءات العمومية بجميع أشكالها، الساحات، الملاعب وبالخصوص المساجد التي جعلوها منبرا لممارسة الخطاب السياسي ورفض السلطة والنظام الحاكم آنذاك كرد فعل عن رفضهم لتحويل المسار الانتخابي، تقول نسيمة دريس في هذا الصدد: "الصراع الذي كان في سنة (1991-1997) عرف بسباق محموم وعنيف نحو

[1]- SEMMOUD Nora : **les femmes a l'islamisme radical, chronique des années de braise : Algérie depuis 1988**. Site en ligne :https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-02091977/document

ممارسة السلطة والتطلع القوي للديمقراطية، مما جعل الحركة الدينية تستولي على المجالات العمومية"[1]، وتقول أيضا هناك العديد من الأمثلة حول الاستلاء غير المشروع على الأماكن العمومية بالرغم من تدخلات الدولة عمليا كانت كبيرة، وهو ما حدث عندما تجندت هذه الأماكن لممارسة عمل سياسي واضح من طرف الإسلاميين[2].

إن العنف الكبير الذي عرفته المدن الجزائرية في فترة التسعينيات ساهم كثيرا في التقليص من علاقات القرب داخل المجال العمومي بسبب زيادة الإحساس باللاّأمن والتخوف من الآخر. كثيرا ما كانت تلجأ الأيادي الإرهابية إلى وضع القنابل في المجالات العمومية التي تعرف حركة كبيرة للأفراد، لكن كل هذا لم يقض على الحياة اليومية ولم يشوه العمران الحضري للمدينة، فالمدينة الجزائرية استمرت في أداء وظائفها وتجاوزت العديد من أعمال العنف والشغب في الكثير من المرات. وكرد فعل عن أعمال العنف في ذلك الوقت تم الإعلان عن المشروع الحضري الكبير الذي عرجنا عليه سابقا، الذي هيكل إلى مركز حضري جديد يربط بين العمران الكولونيالي الموروث وبين المشروع الجديد للتوسع نحو الشرق العاصمي.

إن أشكال العنف المتعددة التي عرفتها هذه المرحلة هيأت إلى ظهور نمط جديد على الحياة الحضرية في الجزائر لا يزال قائما إلى يومنا هذا والذي أثر كثيرا على المدن الجزائرية وهي عودة أزمة مدن الصفيح التي احتلت جزءا كبيرا من العقار الحضري في المدن، كذلك ساهمت في جعل العاصمة الجزائرية العاصمة الأكثر في العالم التي تنام باكرا.

ثالثا: الوظائف الاجتماعية للمجال العمومي.

تؤدي المجالات العمومي وظائف متعددة، فبالإضافة إلى كونها مجالات فيزيقية متنوعة الأشكال مفتوحة أو مغلقة تلعب هذه المجالات دورا هاما في تحديد الممارسات

[1] -DRISS Nassima: **la ville mouvementée، espace public، centralité، Mémoire urbain à Alger**، ibid. Page 50
[2]- ibid. page 51

والتفاعلات بين الأفراد، سنحاول التعريج على أهم وظيفتين تؤديها المجالات العمومية لأننا نرى أنها ستساهم كثيرا في اثراء بحثنا النظري وهي:

أ. المجال العمومي كواسطة اجتماعية:

يعتبر المجال العمومي واسطة اجتماعية لأنه يمثل الحيز الذي يحفظ حق الجميع في ممارسة الحياة الاجتماعية والسياسية ويفتح المجال لخلق نوع من التفاعل الاجتماعي في الأماكن العمومية. يقول هابرماس "يعتبر المجال العمومي مساحة للوساطة، مكانا رمزيا بين المواطنين والحكومة ومجالا للاتصال والتواصل والتعبير عن الآراء المتضاربة لخدمة المصلحة المشتركة"[1]، لقد اعتبر هابرماس المجال العمومي مكانا يلتقي فيه الناس لإبداء رأيهم العام بشكل متحضر من خلال نقد مختلف الجهات الفاعلة في الدولة، وفي هذا تقول نسيمة دريس " هو حيز خاص أو مساحة خاصة يمكن لجميع أفراد المجتمع الوصول إليها إذ تضمن لهم حرية الدخول والتعبير عن آرائهم المختلفة"[2].

كما يعبر المجال العمومي في المعنى الحضري للكلمة عن مجموعة من الأماكن الحضرية التي تكون واسطة الاتصال وتبادل الآراء والأفكار، هو "جميع الأماكن التي يمكن الوصول إليها فعليا مثل: الطرقات، الساحات العامة وليس الأماكن الخاصة، بمعنى أدق المصطلح يشمل المجال العمومي كل الأماكن التي لا تأخذ صفة الخوصصة والفردية، وغالبا ما يكون مصطلح المجال العمومي مرادفا لمصطلح وسائط الإعلام"[3]. لذلك فمفهوم الفضاء العمومي لا يعبر فقطعن مساحة عمومية مجردة لها شكل حضري معين (شكل هندسي) بل هي حيز مجالي مجالي يسمح ببروز الخصائص الأنثربولوجية للمجتمع، هذا ماساهم في

[1] -HABERMAS Jürgen et BUHOT DE LANNAUY Marc : **l'espace public archéologie de la publicité comme dimension constitutive la société Bourgois**, Edition Payot, Paris, 1988, P 78.
[2] - DRISS Nassima : **introduction repenser l'espace public à l'aune des transforment social contemporains**, les cahiers d'EMAM n° 28, 2012, P 07.
[3]- SPURK Jean : **mouvement de masse, espaces publiques et contre espaces public**, dans les cahiers d'EMAM n° 28, 2012, P 25.

تطوير المعنى الحضري والسياسي لمصطلح العمومي وتم استخدامه من طرف الدراسات الحضرية التي بدورها طرحت العديد من الإشكاليات والتساؤلات المتعلقة بالاستخدامات المختلفة للفضاء العمومي في الحياة اليومية نذك منها: (التفاعل الاجتماعي، الحراك الاجتماعي المواطنة، السياحة، البيئة، الجندر،...الخ)[1]، بالإضافة إلى كل الظواهر وأشكال التواصل التي يعبر عنها المجتمع فيه.

وأخيرا وبشكل عام في ترجمة لأعمال هابرماس نسمي الفضاء العمومي الرابط الاجتماعي والتواصلي بين مجموعة من الأفراد الذين يشكلون جمهورا والرابط الذي يميز المجتمع المتمدن.

ب. المجال العمومي كفضاء تشاركي:

"المجالات العمومية إلى المساحات الرئيسية الموجودة في المدينة والتي تخلق فرص مثالية لعملية التشارك السكاني، كما أنها تساهم كذلك في خلق فرص العمل التطوعي للمواطنين، لأنها تسمح للمواطنين بممارسة نوع من الحريات السياسية كما أشار هابرماس في أطروحته، نجد أن هذه المساحات العمومية هي المكان الأنسب الذي يسمح للسكان بالابتكار من أجل تحسين المساحات العمومية وتحسين أحيائهم وتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال المشاركة في تصميم وصيانة الأماكن العمومية"[2].من جهة أخرى نجد بعض الدراسات الحضرية التي تناولت مفهوم المجال العمومي كمجال للتشاركية، حيث اعتبرتها الخطوة الأولى التي تمكن المجتمع المدني من التشكل.

فالمساحات العمومية هي المساحات التي تسمح بتحقيق الاندماج والاختلاط بين السكان هذا ما يسمح بتشكل تنظيمات مجتمعية مختلفة، كما تركز مختلف الدراسات المهتمة بالجانب

[1]- DRISS. Nassima : **introduction repenser l'espace public à l'aune des transforment social contemporains**, ibid., page 10.

[2]- VINCENT Vlés : **Entre redynamisation urbaine et banalisation des espace : tentions et enjeux de l'urbanisme touristique,** monde du tourisme, 2011, P15 https://doi.org/10.4000/tourisme.507.

الاجتماعي للمدن على ضرورة تخصيص مساحات عمومية تميل أكثر فأكثر إلى تحقيق نوع من الديمقراطية التشاركية عن طريق مراعاة عمليات التخطيط الحضري إلى إنشاء مساحات عمومية تأخذ بعين الاعتبار متطلبات الحياة الاجتماعية المعاصرة، كذلك إشراك المواطنين في مختلف المشاريع التنموية على المستوى المحلي وجعل ذلك جزءا من سياسات التنمية الحضرية لتحقيق جودة المدينة[1].

ج. كمجال وسيط للتدخل العمومي:

في النص الثاني من القرن التاسع عشر، عرف المجال العمومي تغييرا أكثر نموذجية في حجم تدخل السلطات العمومية وبدأت تظهر معالم جديدة أو نوع جديد من التدخل على المستوى المحلي، حتى أصبحت قضايا الأمن والإدارة العامة تحل بشكل متزايد على المستوى المحلي، سواء في المبنى أو الحي أو حتى على مستوى سلالم العمارات"[2]، وأصبحت المساحات الوسيطة مقياسا فعالات لتشخيص التدخل الاجتماعي ثم الحضري وحل الأزمات والنزاعات وكل أشكال التدخل العمومي، من خلال التضامن بين أفراد المجتمع المحلي لإعطاء حلول والإشراف على القضايا التي تتعلق بمصلحتهم العامة فتشارك الإقليم لعب دورا هاما في تكوين وإنشاء ساكن يفكر بشكل خاص في المصلحة المشتركة.

يبدو أنه منذ نهاية القرن التاسع عشر وإلى غاية يومنا هذا بدأت الاجراءات الخاصة بسياسة المدينة والتدخل العمومي على مستوى الأقاليم المحلية لحل المشاكل والأزمات المجالية، المعماري والحضرية تأخذ منحنى جديدا وهو الاهتمام بالمساحات الوسيطية لأنها تساهم بشكل كبير في سياسة تسيير المدينة، فتحسين الظروف المعيشية للمناطق المضطربة وتحسن الممارسات وتجديدها فيما يخص إدارة المساحات الجماعية عن طريق إشراك السكان

[1]- DRISS Nassima :**Espace publics et limites « les implications du genre dans les usages de la ville »**, in S. Denèfle (dir), femme et villes tours, maison de sciences de L'homme, tours, page 252.

[2]- FLAMAND Amélie **: les espaces intermédiaires dans l'habitat : Espace-Enjeux, Espaces Publics,** centre de recherche sur l'habitation, UMR, lovest, P 6.

في هذه العملية من شأنها تحسين ومعالجة الأزمة الحضرية، لذلك فالمساحات الوسيطية والمساحات الخاصة القريبة من السكن والمجال السكني من شأنها أن تكون حيزا هاما لمناقشة كيفية التدخل العمومي للمواطنين في حل مشاكلهم المحلية عن طريق النقاش والتشاور[1].

في الواقع تشكل هذه العملية أو هذا النوع من التدخل المحلي للمواطنين لصيانة أو تجديد المساحات المعيشية والمجال السكني الذي يجمعهم ركيزة أساسية لدولة الرفاهية، إذ تسمح مثل هذه السياسات في زيادة الحس المدني لدى المواطن وتوعيته بدوره على المستوى المحلي، كما انها تخفف العبئ على المصالح التقنية والحضرية المختصة بالتدخل على المستوى العمومي، كما أنها تساعد أيضا على حل مختلف المسائل الحضرية على المستوى المحلي وفق ما يتناسب مع احتياجات الأفراد.

رابعا: حول المشاركة السكانية.

أ. مفهوم المشاركة السكانية:

تعني المشاركة الاستراتيجيات الخاصة بعملية التنمية، وهي تقوم بالأساس على فكرة الطواعية في التنظيمات والجماعات المختلفة حتى يتسنى للجميع الاستفادة من الخبرات المختلفة والتقيد بها"[2]

ب. الجذور الايديولوجية للتشاركية، هل المبادرات التشاركية وريثة أم مستحدثة؟

المبادرات التشاركية أو ما يعرف بإشراك المواطن، مفهوم يتم استغلاله في الحديث عن العديد من المشاريع التنموية على المستوى المحلي أو الوطني أو حتى العالمي حتى يكاد يبدو أن هذا المصطلح جديد على الساحة الاجتماعية غير أن ذلك خاطئ حسب ما تداولته

[1]- FLAMAND Amélie : **les espaces intermédiaires dans l'habitat,** Opcit, P 7.
[2]- MALIKOV George : **information, participation and passive investing**, Stephen M.ROSS school of business, university of Michigan, may 2019
SSRN: https://ssrn.com/abstract=3299280 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3299280

الدراسات الاجتماعية المهتمة بالشأن التنموي، حيث اعتبرت هذا المصطلح ذو مرجعية قديمة جدا نظرا لبناءات متعددة منها، الادارة الذاتية للمواطن في تسيير شؤونه العامة، الحركات التعاونية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

1-من حيث الادارة الذاتية، مبدا مركزي للتشاركية:

رغم المطالبة الواسعة للتجارب المعاصرة في اشراك المواطن في تسيير شؤونه العامة نجد أن هذا الأمر كان موجودا في السابق، حيث كان المواطنون يقومون ولو بشكل من أشكال التسيير الذاتي بالمشاركة الكاملة في إدارة تجمعهم السكني، فالإدارة الذاتية للمواطن في تسيير شؤونه ذات جذور تاريخية وتكلم عنها العديد من المنظرين في نهاية القرن التاسع عشر وبالخصوص Pierre-joseph PROUDHON "الذي شبه التسيير الذاتي للمواطنين لشؤونهم العامة بالتنظيم الذاتي للعمال داخل المعمل، ففي الفترة الاولى من ظهور ما يسمى بالتشاركية كان يهتم باشراك المواطن في بناء سكناته في أوروبا نذكر في ذلك ما يعرف ب LES CASTORS الذي يمكن استخدامه كمرجع لظهور التشاركية، وكانت تهدف هذه المبادرات اشراك المواطن في عملية بناء التجمعات السكنية بعد الحرب العالمية الثانية بغية تحسين وتطوير الحياة الاجتماعية "[1].

ثم عاد هذا المصطلح للظهور من جديد في الحركات الاجتماعية التي كانت تدعو للإدارة الذاتية الحضرية عن طريق تنظيم مجموعات للعمل تحت إدارة البلدية التي توجهها لتنفيذ أعمال محلية مختلفة لتحسين المجال العمومي بالاعتماد على: الخبرة المحلية والتجارب الناجحة، نقل مشاغل الأقليات المحلية، التسيير التشاركي في إدارة المجال السكني تحت ما يسمى بالإنجازات اليومية للسكان حيث تندرج هذه المبادرات ضمن الأفعال الاجتماعية لتحسين المجال العمومي الذي يجمعهم، والتي تساهم بدورها في تحقيق العديد من الاستحقاقات منها

[1] DEVAUX Camille **: l'habitat participatif de l'initiative habitante a l'action publique, préface d'Alain BOURDIN**, presses universitaire de Rennes, 2015, p.38-39.

التبادلات المعرفية وتحقيق مكاسب مادية ومعنوية التي تنظم المجال كما انها تساهم في انتاج علاقات جماعية جديدة.

ما يعاب على المطالبة التشاركية الحديثة أنها تختص فقط بالتجمعات السكنية والمسكن. وبالخصوص التجارب المدارة ذاتيا وبالتالي فإن هذا النوع من الادارة الذاتية للسكان على المستوى المحلي تندرج ضمن المبادرات التي كانت قائمة في العديد من المبادرات السابقة.

2-من حيث الحركات التعاونية (التنظيمات):

تعتمد المقاربة التشاركية على مبدأ التعاون الذي ينطلق من المسلمة التي تقول أن شخص واحدا = صوتا واحدا، وبالتالي يعتمد نجاح التجارب التشاركية على مبدأ التعاونية بين الأفراد أو بمعنى أدق الجمعيات والتنظيمات المحلية، هذا المشروع الاجتماعي الذي لم يكن وليد اليوم بل يرجع بالأساس إلى القرن التاسع عشر، وقد جاء كرد فعل على تداعيات الثورة الصناعية التي تأسست على رأس المال الواحد، وقد تأسست أول جمعية تعاونية سنة 1844 في انجلترا من طرف 12 من عمال النسيج الذين قرروا التضامن بينهم لتحسين الظروف المعيشية لأسرهم عن طريق الاشتراك عبر مبلغ مالي معين يقتطع من كل فرد منهم ليتم استغلاله للصالح العام[1]، يعتبر هذا التأسيس الأول لنوع من التعاون التشاركي ليتم بعد ذلك الاقتداء به في المجالات الأخرى كالزراعة، النقل، وغيره من الخدمات الأخرى.

في فرنسا وبنفس الشكل تم في سنة 1867 استحداث ما يعرف بأول تجمع تعاوني سكني في مدينة باريس في عهد نابليون بونابرت فيما يسمى بالتعاونية العقارية لعمال مدينة باريس، ثم بعد ذلك تم التصويت على القانون الخاص بفتح المجال أمام التعاونيات العقارية السكنية التي تسمح بالإيجار السكني التعاوني أو الفردي، وعلى هذا الاساس استطاعت الجمعيات

[1] ATTAR Michel, LOURIER Vincent et VERCOLLIER Jean-Michel, 1998 : **La place de la forme coopérative dans le secteur de l'habitat en France, Ministère de l'Équipement, des Transports et du Logement,** Direction Générale de l'Urbanisme de l'Habitat et de la Construction Socio-économie de l'habitat, Edition PUCA, France, sp.

التعاونية إثبات نفسها حيث أصبحت المتخصص الرئيسي في ملكية المنازل الاجتماعية ولها الفضل الكبير في عمليات إعادة الاعمار بعد الحرب العالمية الثانية.

3-من حيث الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

يقصد بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني كل التعاونيات أو الجمعيات المشتركة والتي تستند في مبادئها إلى مبدأ التضامن والمنفعة الاجتماعية، وتتبنى هذه التعاونيات أساليب إدارة ديموقراطية وتشاركية، هاته الأخيرة التي تمتد جذورها إلى نهاية القرن التاسع عشر حيث ظهرت العديد من التعاونيات التي ترمي إلى إعادة الاعمار عن طريق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لإنجاز السكنات والتي جعلت من مبادئها مايلي:

- التضامن كنوع من أنواع تعزيز الرابط الاجتماعي.
- الرغبة في الاستقلال عن الدولة من خلال المشاركة في مشاريع التدخل العمومي[1].

عمليا، يقوم الاقتصاد الاجتماعي على مبدا العضوية والالتزام الطوعي، وكذا المساواة بين الأعضاء وقد ظهر هذا المفهوم بشكل أكبر في القرن التاسع عشر الذي تمخضت عنه ظهور الجمعيات التشاركية للإسكان والتي جعلت من التضامن مبدأ لها من خلال شعارها "المشاركة من أجل سكن تضامني"[2] هذا التنظيم الذي ركز بالأساس على مبدأ التشاركية في الاسكان.

[1] - FLAHOULT Erika, NOGUES Henry, SCHIEB-BIENFAIT Nathalie : **L'économie sociale et solidaire, nouvelles pratiques et dynamiques territoriales. Introduction. L'économie sociale et solidaire. Nouvelles pratiques et dynamiques territoriales**, Presses universitaires de Rennes, France 2011, p.p 13-25.

[2] - DEVAUX Camille,opcit, page 40.

إن الاسكان التضامني قياسا على الاقتصاد التضامني يسمح بتمكين الافراد من استخدام المرافق العمومية وفق احتياجات الساكنة، كما يمكنهم من بناء علاقات قوية داخل المجتمع المحلي الواحد.

خامسا: أساليب اشراك المواطن في تسيير المدينة الجزائرية.

من خلال البحث في مختلف الطرق التي يمكن من خلالها أن يشارك السكان في تسيير المدينة وأشكالها الحضرية المختلفة لمسنا أنه يمكن تجسيد ذلك من خلال نهجين مختلفين الأول ويكون بالمساهمة المباشرة في مختلف أنواع التدخل العمومي عن طريق احتكاكه بالمجال المحلي، أما النهج الثاني فيكون بطريقة غير مباشرة أو عن طريق التفويض كما هو معمول به في نظام المجالس المنتخبة.

أ. الأساليب المباشرة:

تتم هذه العملية من خلال التدخل المباشر للمواطنين في تسيير شؤونهم محليا، من خلال إعادة تهيئة وتسيير مختلف المرافق المحيطة بالحي أو من خلال التدخل كواسطة بين المواطنين ومختلف الادارات العمومية وتكون كالتالي:

1- **عن طريق الاقتراح:** أكدت المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 131/18 الذي يضبط العلاقة بين الادارة والمواطن بأن المواطن يجب عليه أن يساهم في تحسين مسار الادارة ويكون ذلك بتقديم اقتراحات فعالة من شأنها تحقيق المصلحة العمومية وقد منهجت لذلك بوضع دفاتر الملاحظات والاقتراحات عبر كافة الادارات المحلية[1].

2- **عن طريق الاستفتاء:** يعتبر الاستفتاء أحد أهم الطرق وأحدثها لإشراك المواطنين في الحياة العامة للمجتمع ويكون عن طريق مشاورة السكان في جميع مشاريع التدخل العمومي

[1]- عبد القادر بريم: **دور المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته دراسة ميدانية بمنطقة الونشريس في مدينتي تيارت وتيسمسيلت**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الجزائر-2- أبو القاسم سعد الله، 2018/2017، ص 50.

يستعمل هذا الشكل في الدول الأكثر تطورا في مجال المواطنة واللامركزية والديمقراطية التشاركية.

3- **عن طريق الاحتجاج:** يضمن هذا النوع من أنواع المشاركة حق الاعتراض للمواطن في حالة عدم الرضى عن تدخلات الادارة العمومية وعملها وقد سن المرسوم التنفيذي رقم 131/88 ذلك للمواطنين من خلال السماح لهم بتقديم الطعن في حالة عدم الرضى.

4- **التمكين الاجتماعي:** نعني بالتمكين الاجتماعي القدرة على المسؤولية الفردية والجماعية، وقد طورت العديد من الدول المتقدمة هذا الشكل من أشكال التدخل واخترعت العديد من الكلمات في النصوص التشريعية مثل، سلطة العمل، سلطة التصرف وغيرها، حتى تمنح للمواطن القدرة على تغيير محيطه بنفسه وبناء الوعي الاجتماعي الذي يسمح بتطوير ذاتية المقاومة[1]

كما يعني أيضا: "عملية اجتماعية سياسية تحدد ديناميكية الفرد على احترام الذات وتنمية مهاراته من خلال الالتزام الجماعي والعمل الاجتماعي التحويلي ويكون نجاح ذلك بالتخلي على المعتقدات الاجتماعية والجماعية لصالح المناهج الشخصية"[2]غير أن الجزائر لا تزال بعيدة كثيرا في هذا الشأن.

ب. الأساليب غير المباشرة:

وتكون عن طريق الانتداب أو وضع منتدبين معروفين يقومون بإيصال أفكاره ومقترحاته لصناع القرار

1.المجالس المنتخبة: وهي المجالس التي يفوضها المواطنون للتحدث باسمهم في جميع المناسبات والاجتماعات العامة

[1]- BACQUE Marie-Hélène et BIEWENER Carole : l'e**mpowerment, une pratique émancipatrice**, Edition la découverte mai 2015, p 34.
[2]- Ibid, p 144.

2.**عناصر المجتمع المدني:** يقصد بها الجمعيات ولجان الاحياء التي تكون معتمدة من طرف السلطة وتعتبر الواسطة بين المواطن والادارة العمومية.

خلاصة:

من أهم الملاحظات التي ينبغي تسجيلها من خلال ما ذكر سابقا أن المجالات العمومية ليست مجالات لعلاقات السوق فقط بل هي مساحات للعلاقات الحوارية العقلانية كما أنها تعتبر رحم المدينة لأنها تعبر عن الحيز الذي يخلق فيه ويحدد مصير المجتمعات، حتى يضمن لهم مبدأ الحرية الفردية والتحرر لصياغة الرأي العام ولتحقيق ذلك يجب أن يضمن هذا الحيز أخلاقيات المناقشة فيه، احترام الآخر وتقبل الرأي المختلف وهذا ما كان ملاحظا في المدن التي تمخضت بفعل عملية التحضر التي عرفتها تلك المجتمعات، نقصد هنا الدول الأوروبية، وبالتالي فالمجالات العمومية التي تتشكل منها تلك المدن نجدها تؤسس لفكرة المجال العمومي الذي تكلم عنه هابرماس ونانسي فريزر وهو ضمان النقاش العمومي المتحرر.

بينما في الجزائر نلاحظ أن الأفراد القادمين إلى المدن لا زالوا لم يتأقلموا بعد مع قانون المدينة لأنهم قدموا إليها كنازحين بعد الاستقلال وشيدوا الكثير من العشوائيات على ضواحي المدن وحتى داخلها، مما أدى إلى ظهور العديد من الأزمات الاجتماعية التي لم يتم إدارتها بشكل دقيق، هذا ما تسبب في اهمال المجال العمومي من طرف الدولة ليتم استغلاله للقيام بممارسات سلبية واستخدامه بطريقة عشوائية مثل عرض السلع وغيرها، حتى أن المجال العمومي بالنسبة للمواطن الجزائري ليس إلا ملك البايلك وهو المكلف الوحيد بتنظيمه.

الفصل الثالث التحولات المفاهيمية والاجتماعية للساحة والمسجد عبر التاريخ

تمهيد

أولا: الحي.

ثانيا: الساحة العمومية

ثالثا: المسجد

رابعا: المواطنة

خلاصة

تمهيد:

سنقوم في هذا الفصل بعرض نوعين من الفضاءات العمومية لكل واحد منهما خصائصه التي تميزه عن الآخر، الأول وهو ذو طابع مدني مفتوح، أمّا الثاني فيتميز بطبيعة الرمزية الدينية التي تجعل منه فضاء خاصا بالمسلمين لممارسة الصلاة والتعبد، كما سنشير في هذا الفصل أيضا إلى تمثلات الأفراد بالنسبة لكل واحد منهما حسب الدراسات التي تمت في هذا المجال، كما سنشير إلى عامل الثقة ودوره في تحدي نوع التمثل بين المجال الأول والثاني وهذا ما سنحلله أيضا في الجانب التطبيقي من الأطروحة.

- **أولا: الحي:**

أ. مفهوم الحي:

يعتبر الحي مقياسا للتحليل يستخدمه الباحثون والمفكرون في علم الاجتماع للتعامل مع مجموعة واسعة من الإشكاليات التي نجدها في المدن الحضرية، نظرا لكون الحي عبارة عن مساحة غير واضحة لأنه يغطي كلاّ غامضا جدا يجمع بين الطبوغرافيا والعلاقات الاجتماعية. هو منطقة جغرافية محددة وظيفيا بمجموعة من الشبكات الاجتماعية والعلاقات، بمعنى أدق الحي هو "الوحدة المكانية التي تحدث فيها التفاعلات الاجتماعية وجها لوجه وتكون فيها الممارسات وتبادل القيم المشتركة"[1]، عرفه أيضا المفكر Georges PEREC بأنه "الجزء من المدينة الذي يتنقل فيه الفرد بسهولة على الأقدام، وهو الجزء من المدينة الذي لا نحتاج الذهاب إليه فهو موجود أينما وجدنا بالضبط"[2].

[1]- AUTHIER Jean Yves, BACQUÉ Marie-France, GUÉRIN-PACE Hélene, 2006 : **Le quartier : Enjeux scientifiques, actions politiques et pratiques sociales,** La découverte, Paris, 2006, P 26.

[2]- DICLE Aydin and BUYUKSHAHIN Suheyla: **Neighborhood concept and the analysis of differentiating sociological structure with the change of dwelling typology**, in Procardia-social and behavioral sciences, n 140/2014, England, p.p 261-271.

يعتبر هذا المجال نقطة "للاتصال بين التنظيم المادي للمساحة المبنية والممارسات الاجتماعية والصور المرتبطة بها"[1]، لذلك يدرس الحي السكني على أوجه عديدة، كوحدة لقياس التمايز الاجتماعي داخل المدينة، مساحة قرب وذات أهمية قانونية حسب سكانها، وسط حياة وكمجال للتدخل العمومي والأشكال المختلفة من العمل الجماعي.

ب. الحي كإطار للفعل الجماعي:

يدرس الحي كإطار الفعل الاجتماعي الجماعي من خلال العمليات الاجتماعية المختلفة التي تحدث فيه، فقد يمثل الحي بالنسبة للسكان شكلا صريحا من الأشكال المختلفة للعمل الجماعي، لذلك أظهرت العديد من الدراسات نذكر منها دراسة Michel YOUNG William FOOT في كتاب «street come society» أن الاعتناء بأساليب الحياة الجماعية ضرورة لابد منها وينطلق ذلك من مساحة الحي، لأنه مجال تآنس متميز يشعر سكانه بالانتماء إلى مجموعة اجتماعية تحميهم من قساوة ظروف الحياة في المدينة وتعرض عليهم الانتماء إلى هوية قوية وتسهل اندماجهم الثقافي في المدينة[2]، حيث لطالما ساهم الحي في تشكل شبكة من العلاقات الاجتماعية ذات هوية مشتركة لأن حجم الحي كمجال يلعب دورا في زيادة عامل الثقة بالمقارنة مع المدينة، باعتباره يشكل جزء من المدينة ويمكن التعرف عليه من خلال الخصائص الفيزيائية التي تجعله جزءا من المجال الكلي هذا الأخير الذي يكون فردانيا وقاسي.

وبالتالي فالأماكن الواقعة بالقرب من المسكن مثل الحي ومجالاته تشغل مكانة مهمة في تحديد الانتماء الاجتماعي وخلق مختلف أشكال العمل الجماعي، لأن الحي أو الشارع متغيران مهمان في قياس درجة الانتماء المحلي للساكنة ورغبتهم في تحسينه، وفي هذا السياق أثبتت الدراسة التي قام بها CHAMBOREDOW سنة 1968 حول مدينة ليون ومارسيليا

[1]- DICLE Aydin and BUYUKSHAHIN Suheyla: **Neighborhood concept and the analysis of differentiating sociological structure with the change of dwelling typology**, opcit, p-p 261-271.

[2]– صفار زيتون مداني: **محاضرة علمية تحت عنوان "قراءة المدينة عبر أشكالها المجالية المختلفة"**، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الجزائر–2– أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2015.

بفرنسا أن العلاقات الشخصية التي يحافظ عليها العمال في الحي ضيقة جدّا مقارنة بالفئات الاجتماعية الأخرى على رأسهم المتقاعدين، وقد استدل في ذلك بعدد المتقاعدين المنخرطين في التنظيمات المحلية بالمقارنة مع العمال والموظفين، هذا ما سمح لهم بالمشاركة في كل أعمال التدخل العمومي التي تجري فيه، كما يرى كذلك أن الفئات الاجتماعية المحرومة هي التي تساهم أكثر في زيادة علاقة الجوار والانخراط المحلي"[1]،إذن فالمتقاعدين لديهم تمثلات عميقة نحو حيهم السكني مقارنة بأصحاب المهن العليا والمهن الفكرية والموظفين.

في هذا سياق آخر يقدم LEDRUT Raymond بعدين لحياة الحي يتمثل البعد الأول في كل العلاقات الاجتماعية بين الأشخاص التي تنمو داخل هذا المجال الحضري كالجيرة، الصداقة، العائلة وغيرها، أما البعد الثاني فقد حدده في الحياة الاجتماعية بمعناها الصارم والتي تنشط أو تنشأ وفق مشاركة السكان في التنظيمات الاجتماعية المحلية المختلفة (جمعيات الحي، التجار، أولياء التلاميذ وغيرها) مع الأخذ بعين الاعتبار عدد وحجم التنظيمات الجوارية الجماعية التي تقاس بها درجة الحياة الاجتماعية لأنها المسؤول الأول والمباشر في ربط الشخص بحيه، واقترح LEDRUT تصنيف الأحياء وفق هاذين البعدين المكونين للحياة الاجتماعية المحلية[2]، لذلك يمكن القول أن الأعمال الجماعية على المستوى المحلي تشكل مجالا واسعا للدراسة، علاوة على ذلك يبدو أن معظم العلاقات والانتماءات المحلية مهما كانت الأهداف التي تسعى وراءها تلعب دورا مهما في التنشيط والحفاظ على الروابط الاجتماعية بين الساكنة من خلال الأعمال التشاركية التي تنظمها.

يحتل الحي مكانة حساسة في المدينة من خلال المكونات المادية والنفسية له وعناصره الأساسية وهي المكان المادي، الأشخاص، نظام التفاعل، الرموز العامة، والهوية المشتركة كل هذه المكونات والعناصر من شأنها تحديد نوع التفاعل الذي يمكن أن نشاهده في الحي

[1]- AUTHIER Jean-Yves et Autres : opcit, P 28.
[2]- Ibid, P 30.

ويكون ذلك عن طريق التداخل الذي يحدث بين الناس، المستوى الثقافي، المباني، والتقاليد المحلية، لذلك اعتبر الحي منطقة للتجديد الحضري أو العمل المنسق عن طريق إشراكه في العمليات الخاصة بتحسين السكن، بل أكثر من ذلك حاليا يعتبر الحي المنطقة التي تبنى فيها سياسة المدينة، إذ أكدت كل أعمال التدخل العمومي التي قامت بها الدول على المستوى المحلي على ضرورة إعادة شرعية المقاطعة من خلال تجزئة المدينة حتى تكون كل عمليات التدخل تأخذ بعين الاعتبار الحياة الاجتماعية المحلية ولا تكون منفصلة عن المجتمع المحلي وهذا مادفع التركيز على دور المواطن والوحدات الصغرى كالتنظيمات المحلية في تطوير الحي أكثر من الدولة.

- **ثانيـا: الساحـــة العمومية:**

أ.مفهوم الساحة العمومية:

"من المؤكد أن الساحة هي النوع الأول من الفضاء الحضري الذي اخترعه الإنسان" هي مقولة دونها روبرت بارك في كتابه حول المدينة نظرا لأهميتها الكبيرة في تشكيل المجال الحضري منذ بداية تشكل المدن عبر التاريخ. ظهرت الساحة العمومية رسميا في اليونان القديمة، كجزء من النشاط الحضري الكبير الذي أعقب تأسيس الدولة الهيلينية الجديدة وإعادة بناء المدن التي دمرت خلال حرب الاستقلال وأيضا بفعل إنشاء المدن الجديدة. كان التخطيط للساحات العمومية في تلك الفترة ضمن التخطيط الحضري، بحيث يصمم المجال العمومي من طرف المخططين للمدن وفق الاعتبارات المادية والسياسية والاجتماعية للتجمعات الحضرية.

يرى بعض الباحثين في علم الآثار أن الساحة العمومية وجدت قبل ظهور الحضارة اليونانية أو الرومانية بل هي راجعة إلى أقدم حضارة في التاريخ وهي بلاد الرافدين بين نهرين الدجلة والفرات، فالنمط الهندسي الذي وجد في تخطيط المدن البابلية التي شكلت فيها الساحات

كعتبات ومعابر مختلفة موجودة بين الأسوار"[1]، غير أن المصطلح الأول الذي أشار إلى مفهوم الساحة بمعناه المعاصر فقد وجد عند اليونانيين القدامى كما أشرنا سابقا.

بالنسبة لأصل الكلمة فهو يوناني "Plateia"، ويقصد به المكان الحضري المؤسس وأيضا الساحة المفتوحة[2]، تطور هذا المفهوم في اللّغة اليونانية ليصبح لاحقا "Agora»، التي ترمز إلى مكان السوق أو المكان الرئيسي الذي تقام فيه الطقوس الدينية وإجراءات العدالة وحلبات المصارعة خلال الفترات القديمة"[3]، وقد اتفق المؤرخون والباحثون في علم الآثار والمدن أن الساحة والشارع قديمان قدم المدن نظرا للمستوطنات الحضرية القديمة التي أثبتت وجود كثيف وتسلسل هرمي من الطرق والساحات في العديد من الحضارات القديمة، اليونانية، الرومانية وغيرها وقد تعددت التسميات والمصطلحات التي أطلقت على الساحات عبر التاريخ، إذ كما أشرنا سابقا Agora عند اليونان، نجد كذلك Forum عند الرومان، La signoria في العصور الوسطى في أوروبا"[4].

هذه المساحات العمومية الهامة التي شكلت جزءا رئيسيا في تاريخ المدن القديمة وحتى الحديثة، وعبرت منذ القدم عن الهوية الحضرية للمدينة، لطالما رمزت الساحة العمومية إلى مكان إقامة التجمعات وتشكلها وتطور هذا المفهوم داخل التجمعات الحضرية ليصبح مكانا محددا هيكليا يستضيف السوق أيضا "ويتم تنظيم الأماكن والمباني العمومية حوله بشكل يتناسب مع الهيكل العمراني للمدينة كما أنه يتميز بحجمه الخاص عن بقية المنشآت العمرانية"[5].

---

[1]- KETTAF Fadila : **la fabrique des espaces publics en Algerie, les place dans la ville d'Oran (conception formes et usages)**, l'Hramattan, 2013, p 533.

[2]- KRIER Robert : **L'espace de la ville, théorie et pratique**, Archives d'architecteur moderne, Bruxelles, 1980, P 7.

[3]- ANANIADOU – TZIMOPOULOU Maria, YEROLYMPOS Alexandra et ITOPOULOU Vitopoulou: **L'espace public et le rôle de la place dans la ville grecque moderne. Évolution historique et enjeux contemporains**, Études balkaniques, in open Edition journal n14 2007/1 .pp 27-52

[4]- KRIER Robert : opcit, P 8.

[5]- ANNANIDOU Maria et Autres : opcit, P 29.

بالنسبة للحضارة الرومانية فقد أضافت اعتبارات جديدة للمجالات العمومية الحضرية خاصة الساحات التي سميت بـ Forum والتي كانت تقع في مفترق الطرق، فالساحة عند الرومان تختلف عن تلك التي وجدت في الحضارة اليونانية لأنها "لم تعبر فقط عن مساحة النقاش العمومي والديمقراطية بل كانت مجالا لممارسة الأنشطة العمومية وأماكن للترفيه في المدينة داخل المباني المكونة من المعابد والأروقة، فكانت مرتبطة بأماكن الترفيه مثل السيرك والأوديون والمدرجات المعمارية التي تعتبر جزاء من قوة الإمبراطورية الرومانية"[1].

اختلف التخطيط العمراني الروماني عن اليوناني، حيث جعل الهندسة الصارمة مبدأ في إنشاء المدن من خلال "مخطط الداما le plan en damier"[2]، هذا المخطط الذي اعتبر الساحة بمثابة المجال الأساسي لتشكل التمثلات الاجتماعية، وأصبحت منذ هذه الفترة مرجعا رئيسيا لبناء التجمعات السكنية أو الأحياء أو المدن، وبالتالي فالساحة عند اليونان اختلفت عن الرومان من حيث الشكل والمعنى الرمزي لها، بحيث اعتبرت عند اليونان مكانا مركزيا يضفي طابعا جماليا وهوياتيا للمدن، بينما اعتبرها الرومان أساسا لتشكل العلاقات الاجتماعية والارتباطات بين السكان فكان البعد الاجتماعي عند الرومان ركيزة أساسية للتخطيط للمدن والمنظمات العمومية.

ب. الساحة العمومية عبر التاريخ:

1-في العصور الوسطى:

عرفت هذه الفترة تلاشي الامبراطوريات القديمة وسيطرة الكنسية ورجال الدين على المدن الغربية واتخذت الكنيسة دور الحامي الرسمي للمدن والأحياء الحضرية كتعبير عن النظام الإلاهي، هذا الأمر لعب دورا حاسما في تغيير تنظيم المجال العمومي الحضري، إذ تميزت الساحة العمومية في العصور الوسطى بنماذج مختلفة حسب الشكل الحضري والعمراني

[1]-PAQUOT Thierry : **l'espace public**, Edition la découverte, Paris, 2009, P 72.
[2]- KETTAF Fadila, opcit., P 59.

للمدن، ووفق André SAUVAGE انقسمت المدينة في تلك الفترة إلى ثلاث أقسام: "المدينة اللغوية، المدينة المعاد تطويرها والمدينة المؤسسة"[1]، أما النموذج الأول فهو الذي بني على التلال ويتميز بمسار ملتوي وغير منتظم مع جدران منحنية وكانت مركزها الكنيسة، كما يحتوي على مساحات خارجية مفتوحة يتم توجيه معظم المسارات نحوها، تشكل الكنيسة في هذا النموذج الساحة العمومية الرئيسية للمدينة (ساحة الكنيسة)، أمّا الثاني فيمثل المنشآت القديمة الرومانية التي تم غزوها من قبل رجال الدين ودمج مختلف الضواحي والأرياف معها تدريجيا مما جعلها غير منتظمة، أمّا النموذج الثالث فيشمل المدن الجديدة التي تأسست في أواخر القرون الوسطى (القرن الثاني عشر إلى منتصف القرن 14) وهي عبارة عن تخطيط عمراني منتظم الشكل يشبه لعبة (الداما) وقد عرفت الساحات في هذا النموذج بشكلها المربع. واعتبر النموذج الأخير بمثابة السيل الطبيعي للحضرنة وارتكز في الجنوب الغربي من أروبا مثل فرنسا وبعض الدول في شمال أوروبا.

يلاحظ على ما سبق أن المدينة في العصور الوسطى مخالفة جدّا للمدينة القديمة لأنها لم تقدم نموذجا معينا في التخطيط العمراني كما كان الحال في الفترة اليونانية والرومانية، كما أنها لم تراعي طبيعة الممارسات الاجتماعية داخل المدن، يقول **T.Paquot** في هذا الشأن: "لا توجد مدينة قياسية في العصور الوسطى، حتى المنازل الريفية عرفت اختلالات شكلية كبيرة"[2]، ولعل السبب في ذلك هو القوة البيزنطية التي كانت سائدة في تلك الفترة، حيث استولى رجال الدين على المراكز الحضرية القديمة للمدن وحددوا مراكز جديدة تتوافق مع سلطة رجال الدين ولم يبق سوى القليل من البنى التحتية مثل الشوارع والجدران، دامت هذه الفترة أكثر من 1000 سنة من القرن 4 إلى القرن 14 عشر، ظهرت فيها الساحة العمومية كمجال عمومي محدد بوضوح والذي لعب في أواخر القرون الوسطى دورا مهما في عملية

[1]- SAUVAGE André : **Eyeril à l'espace public : TOUSSAINT Jean-Yves et ZIMMERMANN Monique (dir), user, observer programmer et fabriquer l'espace public**, Presses poly techniques et universitaire Romandes, , Lausanne, p 30.
[2]- PAQUOT Thierry, opcit, P 57.

الانتقال من: "مدينة الله إلى مدينة الإنسان"[1]، ومكانا للممارسة المعارضة بين السلطة المدنية والسلطة الدينية، وقد علق Eamonn CANNIFFE في هذا الشأن بالقول: لعبت الساحة العمومية دورا حاسما في تحديد نفسها تدريجيا على أنها الصورة النهائية للتوسع الحضري السياسي في العصور الوسطى"[2]، إذ شكلت الساحات العمومية مركزا رئيسيا لعمليات النقاش العمومي وتوعية المجتمع من أجل التخلص من سلطة الكنيسة ورجال الدين وتبادل الأفكار والثقافات.

تشكلت المدن الجديدة في العصور الوسطى من رماد المدينة الرومانية القديمة أو بالقرب منها لكن ما يميز هذه المدينة على أنها "امتدت باستمرار خارج الأشكال الريفية المحيطة بها عكس المدينة الرومانية التي كانت على قطعية مع الريف"[3]، فمدينة العصور الوسطى شرعت في ضم الضواحي الحرفية شيئا فشيئا إلى المحيط الحضري خاصة في أواخر القرن 18. من جانب آخر نجد الكثير من الدراسات التي أشارت إلى أن التمثلات الاجتماعية نحو المساحات العمومية خصوصا الساحات تغيرت منذ بداية القرن 14، "بعد القيام بتحديد هذا المجال الحضري بواسطة أسوار وأصبح ينبض بالحياة وفقا للحياة الاجتماعية المنفتحة على الجميع"[4]، بمعنى أنه أصبح ينظر إلى المدينة وفضاءاتها العمومية بنظرة جديدة مبدأها "الجماعة"[5]، هيمنة العامة والجماعة التي أعطت أشكالا مختلفة للحياة الاجتماعية وتمثلات جديدة للساحة بعدما كان مسيطرا عليها من طرف الكنيسة ورجال الدين والأمراء وكانت مسرحا لعرض مختلف البروتوكولات للطبقة الحاكمة الأرستقراطية أو تنفيذ أحكام الإعدام، تحولت في أواخر القرون الوسطى (بداية منتصف القرن 14 عشر) إلى مسرح للحياة الاجتماعية، هذا ما

[1]-KETTAF Fadila: opcit, P 59.
[2]- KETTAF Fadila: Ibid, P 60.
[3]- LOMBARD Maurice : **l'évolution urbaine pondant le haut moyen Age,** in : Annales économies sociétés civilisations, N°1, 1957, P.P 7-28.
[4]- SAUNIER Pierre-Yves : **Représentations sociales de l'espace et histoire urbaine : les quartiers d'une grande ville française, Lyon au XIXe siècle**, in Histoire Sociale/Social History, vol XXIX, n°57 p.p 23-52.

[5]- Ibid, P 31.

أكسب الساحة العمومية تمثلات ووظائف جديدة كمكان لممارسة الحرية وإبداء الرأي العام، مكان التجمعات، حيث فرض فيها المشهد الحضري الجماعاتي الذي يظهر مشاركة الجماعة، وأصبح لها معنى اجتماعي"[1]، وهذا ما ساهم بشكل كبير في إحداث النهضة الأوروبية.

2-الساحة العمومية في المدن الحديثة:

عرفت البداية لهذه الفترة بحدوث ثورة تنويرية عظمى في أوروبا أو ما يسمى "عصر النهضة" ضد الاقطاعية الكنائسية. لقد كان لهذه المرحلة تأثير كبير على تطور المدينة بشكل ملحوظ، من خلال تطوير التقنيات التي جاء بها الفن مع ظهور مخططات حضرية جديدة يقول TRIBILON في هذا السياق: "يبدو أن عصر النهضة هو فجر الفكر الحديث حول المدينة"[2]، لذلك يكمن القول أن هذه المرحلة كانت بمثابة التحول الجذري بالابتعاد عن كل ما هو ديني والتوجه نحو الاستقلالية اللّائكية، كما أعيد بناء الفضاءات العمومية في المدينة حول السلطة المدنية لا الدينية وهذا ما جعل الساحات العمومية تبتعد عن ممارسات العقيدة والكنيسة وأصبحت اجتماعية أكثر تشهد حراكا اجتماعيا كبيرا.

شهد عصر التنوير كذلك ظهور أشكال معمارية جديدة واهتمامات واسعة بتغيير شكل الساحات لأنها لم تعد مكانا فقط للسوق أو الممارسات الدينية بل أصبحت مكانا عموميا يسمح بالتجمع والتظاهر، هذا ما جعل المخططين للمدينة يضعون مبدأ أساسي لإنشاء المجالات العمومية وهي سهولة الوصول إليها، وجود الأمن مع سهولة الحركة للمارة أو السيارات"[3] من الخصائص الأخرى للساحات العمومية في عصر التنوير هو زيادة الحركة واكتسابها لمعنى جديد بحيث كانت مسرحا شعبيا لعرض المواهب ومناقشة الأفكار بين السكان كما أنها شهدت ظهور الحدائق والمنتزهات في بداية القرن السادس عشر واهم مثال على ذلك هي " Sixte

[1]- LE CAVALIER Bernard :**le paysage urbain au Moyen Age**, Actes des congrès de la société des historiens médiévistes de l'enseignement supérieur public, 11eme congrès, Lyon, 1998,p p 7-21.
[2]- TRIBILION Jean François : **l'urbanisme**, la découverte, Paris, 1991, pp 67-68.
[3]- CAPRAN Hanri **: grappes d'entreprises existantes et émergentes au sein de l'euro région**, les cahiers de l'urbanisme, N° 42, Décembre 2002, P 53.

Quint"[1] في مدينة روما، بحيث فتحت فيها طرق كبيرة كما خلقت روابط بين المباني الرئيسية والمناطق الواقعة على الضواحي وأصبح بإمكان السكان التنقل بسهولة، وظهر اندماج واسع بين الفئات الاجتماعية في الساحات العمومية التي كانت مسرحا للإبداع والاكتشاف الفردي.

من جهة أخرى دمجت الأشكال الحضرية الجديدة في المدينة القديمة وتم توسيع وظائف الساحة العمومية وجعلها متاحة للجميع للقيام بمختلف الممارسات وفق نظام معين لقد دعم هذا التغيير الوظيفي للساحة العمومية لظهور فضاء عمومي كمساحة معيشية ممارساتية للسكان ومساحة للخطاب الجماعي يقول Thiberge في هذا السياق: "تستضيف المقاهي الأدبية والنوادي السياحية والساحات العمومية مكانا يسمح للرأي العام بالتعبير عن نفسه من خلال استخدام العقل، لقد ظهرت الساحة في هذا العصر لتحمل معنى فني"[2].

يمكن القول أن الساحة العمومية كشكل من أشكال المجال العمومي تعتبر مؤشرا قويا لنشأة وتطوير شبكة العلاقات بين سكان المناطق الحضرية، فقد لاحظنا كيف تطورت الوظائف المختلفة للساحة في المجال الحضري عبر الفترات والعصور الطويلة، كيف كانت الساحة تعبر عن الممارسات الاقتصادية (مكانا للسوق) في العصور الكلاسيكية ومكانا رمزيا لممارسة السلطة الملكية كما أنها كانت تعبر عن مكان خاص بالدولة، ثم بعدها مكانا لممارسة والتعبير عن مختلف الفنون وعرض المهرجانات "والمكان الرئيسي الذي يقع في قلب المناقشات"[3] وذلك بعدما أخذت الساحة العمومية حيزا هاما في حياة الأفراد في التخطيط الحضري للمدن حيث دمج الجانب الفني على ساحة المدينة حتى تتناسب مع الممارسات الاجتماعية وتكون قادرة على استقطاب عدد كبير من الفنانين والتشكيلين ومكانا للتعبير عن آراء الأفراد، ثم في

[1]- CAPRAN Hanri **: grappes d'entreprises existantes et émergentes au sein de l'euro région**, opcit, P 60.
[2]-THIBERGE Chaude : **la ville en creux**, édition du linteau, Paris, 2002, P 117.
[3]- SAINT-DENIS Alain*:* **LAURANCE Jean-Marie Caen aux XIe et XII siècle : espace urbain pouvoirs et société, , fait partie d'un numéro sur Histoire médiévale moderne et contemporaine**, in revue belge de philosophie et histoire, n 83 2005/2 Belgique, p.p 549-550.
.

العصور الوسطى مكانا مقدسا تمتلكه الكنيسة وتسيطر عليه ويؤكد لورانس جان ماري في هذا السياق: "في القرنين الحادي عشر إلى غاية الثالث عشر لا يمكن ملاحظة وجود ساحة مدنية، بل إنها عبارة عن فضاء محتجز أو مكانا مقدس، كما أن الممارسات كانت فيها معيارية قائمة على العادات وتتضمن وجود مساحات اجتماعية لا يمكن تحديدها بدقة"[1].

لقد اقتصرت وظيفتها إلى غاية نهاية القرون الوسطى في حماية التوجه العسكري أو الكنيسة، أما في أواخر القرون الوسطى شهدت الساحة تغيرا في وظيفتها بحيث أكدت نفسها على "أنها سوق متخصصة بشكل متزايد في التجمعات"[2] من خلال البرنامج الذي جيء به في القرن السابع عشر والذي كان عبارة عن برنامج تجديد يشفي الخصومات السياسية والدينية القديمة ويفتح المجال أمام جميع الشرائح الاجتماعية للتعبير عن رأيها في هذا المجال المحلي وهو الساحة.

3-الساحة العمومية المعاصرة في الدول الغربية:

في القرن التاسع عشر تحولت الساحة العمومية إلى مكان للصراعات الاجتماعية والسياسة التي نقلت بطريقة رسمية أو غير رسمية من خلال المسيرات الحاشدة التي عرفتها أهمها برلين 1848، كما أن تأثيرات الثورة الصناعية التي عرفها هذا القرن برزت بشكل كبير على التنظيم الحضري في الساحات العمومية والحياة الحضرية بشكل عام، وأصبحت الساحة العمومية مكانا "للانتفاضة الاجتماعية ضد الرأسمالية وتحرك هيئات المجتمع المدني، كذلك لعبت دورا هاما في التجمعات التي سرعان ما تمزقت من خلال الحروب في العصر الحديث"[3].

لقد أدى اختراع أنظمة الأسلحة إلى تغير مفهوم المدينة تماما وأصبحت أسوار المدينة غير كافية لحمايتها من الاعتداءات الخارجية ضف إلى ذلك الثورة الصناعية مع النمو الهائل

[1]- SAINT-DENIS Alain*:* **LAURANCE Jean-Marie Caen aux XIe et XII siècle**, opcit, P 150.
[2]- Ibid, P 204.
[3]-CAVALIER Bernard: opcit, P 18.

لعدد السكان والتوسع الضروري للمدن، كل هذه العوامل ساهمت في التفكير في إعادة ترميم المدينة وتحويل الساحات إلى طرقات لتسهيل الحركة، وبذلك تم فتح العديد من الساحات العمومية التي كانت مغلقة وتغيير وظيفتها بتحويلها إلى طرقات لتسهيل الحركة وبالتالي فقدت الساحة العمومية وظيفتها كمراكز اجتماعية وسياسية وفقا لوظيفتها السابقة "مدنية الذاكرة الجماعية"[1].

ظلت الساحات العمومية على هذا الشكل إلى غاية ظهور ما يعرف بالخطة التي وضعها هوسمان والتي اعتبرت من اهم وأكبر مشاريع القرن التاسع عشر، فقد تميزت هذه الخطة بهيمنة الشوارع على الساحات العمومية وزيادة الحراك داخل المدينة، وفقدت الساحة وحدتها المكانية كما أصبحت فكرة التجمع فيها تقليدية "أصبح الشارع أكثر أهمية من الساحة"[2].

أما القرن العشرين فقد جاء بمعنى جديد لتشكيل المجتمع من خلال الانفتاح والتفرد وظهور الديمقراطية، حيث عرف زيادة كبيرة في معدل الحركة والانتقال بين المدن وبذلك التخلي على رموز الماضي والانفتاح على الفضاء، كما أن الساحة العمومية لم تعد من اهتمامات المخططين للمدينة ولا تنبض بالحياة الحضرية كما كانت سابقا بسبب ظهور الفنادق والمقاهي وغيرها من الأماكن العمومية الأخرى المغلقة لتكون هذه الفضاءات بمثابة الدلالات الجديدة للمدينة الحديثة وقد تكلم **زيمل (SIMMEL)** في مقاله الشهير المتروبوليا والحياة العقلية عن التحولات التي شهدتها المدن عموما والساحات العمومية خصوصا في العصر الحديث وقد وصفها بالعقلانية الحديثة التي تبتعد فيها المدينة عن روح الجماعة ويحدث اسمها "بالانفصال العاطفي للمجتمع"[3].

[1]-MAICHER Markus: **the media and the square, a historical perspective one the Medicalization of the public square**, master in Urban Studies 4Cities, university of Vienne, 2010, P 20-21.
[2]- MAICHER Markus, Ibid, P 23.
[3]- SIMMEL Georg**: the Metropolis and mental life leach nailed**, 1997, rethinking Architecture, A reader in cultural theory, London, 1903. P 76.

بدأ في هذه الفترة التحول من الفضاء المركزي وهو "الساحة العمومية" إلى الفضاء المجزأ وأصبح من غير المهم وجود مجال مكاني خاص ومحمي يسمح للأفراد بالتجمع والنقاش وبالتالي تم القضاء على وحدة الساحة المكانية بظهور كما فقدت الساحة معناها الرمزي وهو "الدعاية والتجمع"[1] واحتلت محلها مراكز التسوق ومراكز الحياة الاجتماعية الجديدة كمراكز التسلية، وغالبا ما تم التخلي عن الساحات العمومية في التخطيط الحضري الجديد لصالح هذه المساحات الجديدة المغلقة.

ت. أنواع الساحات العمومية:

1-الساحة العمومية كثيرة التداول (Les Places de circulation): تقع هذه الساحات على مفترق الطرق وتكون وظيفتها مرورية

2- الساحة العمومية للراحة والتسلية (La place d'agrément): تقع في النسيج الحضري الكثيف إلى حد ما، وتوفر هذه الساحات إطلالة ممتعة، كما أنها مشروحة ومنارة تستخدم للألعاب والاجتماعات العامة

3-الساحات العمومية الأثرية (Les places monumentales): تؤطر الساحات بشكل عام بمباني ذات واجهات ضخمة ويكون مركزها إما فارغا أو مشغولا بنصب تذكاري مثل ساحة شالز الثاني

4-الساحة العمومية العسكرية (La place d'armes): تكون عبارة عن مستودعات واسعة مخصصة للتدريب والتجمعات العسكرية

5- ساحة السوق (La place du marché): عادة ما تقادم فيها الأسواق اليومية أو الأسبوعية الكبيرة

[1]- MAICHER Markus, opcit, P 27.

6-الساحة الواقعة وسط المساكن (La place résidentielle): هي مساحات أو فضاءات محاطة بمجمع سكني/ يشكل انتقال بين الفضاء الخاص للساكن والفضاء العمومي

7-الساحة الافتراضية نوع جديد من الفضاءات العمومية:

هي مساحة عمومية افتراضية جديدة، ظهرت مع ظهور الانترنت كوسيلة اتصال جديدة، قبل ظهور الانترنت كان من الضروري الذهاب إلى أماكن مادية معينة داخل المدينة للحصول على نوع معين من المعلومات من أجل العمل أو للقاء أشخاص معنيين لكن بعد ظهور الانترنت لم يعد الوجود الجسدي المشترك ضروريا للتفاعل، لأن التفاعل الرقمي كما يصلح أن يوصف يلغي الضرورة المكانية والزمانية للتفاعل الاجتماعي.

لم تعد ترتبط المدينة الجديدة بمكان جغرافي ظاهر بل تعتمد على شبكة رقمية، ولم يعد الارتباط بين المجال العام والمجال الخاص (المنزل) هو النافذة أو الشرفة كما كان سابقا حتى أن الخصوصية لم تعد مرتبطة بالتواجد وراء الجدران، بل تحولت إلى ما يعرف "بالابتعاد عن الصورة"[1]، إذ تقدم لنا وسائط وتقنيات التواصل الجديدة والوسائل التفاعلية نوعا جديدا من الساحات العمومية التي تخلق بيئة جديدة وديناميكية جذرية تلعب فيها الشاشات دورا مهما حيث بإمكانها أن تربطنا بأماكن مختلفة في أوقات مختلفة.

لقد ساهم الانترنت كوسيلة للتواصل الاجتماعي الحديثة في نقل وظائف المدينة وخدماتها إلى من الفضاء المادي الملموس إلى الفضاء غير المادي الافتراضي بشكل كبير إلا أن القرب المادي والتفاعل المشترك لا يزالان الشكل الرئيسي للتفاعل البشري، يقول بودن في هذا السياق: "لا نلاحظ أي انخفاض للميول البشرية نحو الاجتماع رغم ظهور الانترنت"[2] وقد أرجع ذلك إلى عدم قدرة هذا الفضاء الجديد في خلق ميزات معينة كانت موجودة في

[1]- COLOMINA Beatriz: **Privacy and publicity Modern architecture as Mas Media**, mit press, Cambridge, 1994, P 9.
[2]- BODEN derive et MOLOCH, Harvey: "**Cyberspace meets the compulsion of proximity**": GRAHAM Stephen (ed) : The cyber cities reader, Rutledge and Keagan Paul, London, 1994, P 102.

الاتصال المادي بين المجتمع داخل الساحات والفضاءات العمومية مثل: التواصل البصري إيماءات الوجه، لغة الجسد، والاتصال الجسدي، كل هذه الجوانب من شأنها أن تنقل معلومات أكبر من تلك المرسلة الكترونيا، كما تساعد على خلق الثقة والروابط الاجتماعية المتماسكة وبالتالي فالساحات العمومية في القرن الواحد والعشرين لا تحتوي في المقام الأول على وظائف سياسية أو اقتصادية بقدر ما هي مساحات حضرية واماكن للالتقاء وهذا ما لاحظناه في العديد من المناسبات الرياضية أو غيرها حينما قامت السلطات بنصب الشاشات على الساحات العمومية والمنتزهات، ممّا أدى إلى إعادة إحياء الفضاء العمومي من خلال إنشاء بيئة مفتوحة وتفاعلية.

8-الساحة الواقعة بالمجمعات السكنية (ساحة الحي):

"هي المساحة المشتركة في المجمعات السكنية، أو المساحة الخاصة المملوكة بشكل جماعي من قبل أصحاب الوحدات الفردية"[1]، تعرف ساحة الحي كذلك بأنها "منطقة فرعية عمومية يتم فيها إجراء العديد من أشكال الجوار الواقعية والملموسة كما تمكن الأفراد من التعاون الاجتماعي والتنظيم"[2]،

وجدت هذه الأماكن العمومية مع التوسع العمراني الكبير الذي عرفته المدن إثر المشاريع السكنية الحضرية الجديدة وعلى عكس الساحة العمومية الرئيسية للمدينة التي تجمع من وقت لآخر ممثلين من جميع أنحاء المدينة للحضور أو المشاركة في التظاهرات الكبرى والمناسبات الخاصة، فإن ساحة الحي لها وظائف اجتماعية مميزة عن غيرها من الساحات العمومية، نظرا لما تعرفه من حراك واسع طوال أيام السنة من طرف السكان الذين يقيمون في الحي، الأمر الذي يساهم في تعزيز شبكة العلاقات الاجتماعية ويبني المجتمع المحلي، لذلك نجد أغلب

[1]- RABINOWITZ Dan: **residual residential space as commos,** in international journal of the commas, university and CEU, y n6 no2 August 2012, P.p 302-313.

[2]- DICLE Aydin and BUYUKSHAHIN Suheyla: **Neighborhood concept and the analysis of differentiating sociological structure with the change of dwelling typology**, in Procardia-social and behavioral sciences , n 140, 2014, 261.

الباحثين المهتمين بكيفية تأثير البيئة المبنية على المجتمع والصحة العمومية، الاندماج والتضامن المحلي يركزون على ساحة الحي بشكل كبير.

وصفت ساحة الحي في بعض الدراسات بأنها المكان الذي ينتمي إليه سكان المجتمع المحلي"[1]، يتم فيه الالتقاء بينهم ويتطور فيها الشعور بالمجتمع. إنها مكان التفاعل اليومي الذي يحدث وجها لوجه مع مجموعة متنوعة من الأصدقاء الجيران والعائلات ويساعد على إنشاء شبكة اجتماعية قوية. تتميز ساحة الحي بحجمها الصغير مقارنة مع الساحات الكبرى للمدينة كما أنها تتوسط المباني السكنية لتكون العتبة الأولى التي تفصل بين المجال العمومي والخاص للفرد.

تساهم ساحة الحي في التكوين الاجتماعي للسكان بشكل عام من خلال توفير مجال يربط الفرد بهويته الشخصية أو الجماعية على مستوى المدينة وهو ما يعرف بالانتماء المحلي الذي يمكن أن يستثنى فيه بعض الأفراد الذين لا يرغبون بالانتماء إلى المجال المحلي، فالساحات المحلية أو ساحة الحي هي منطقة محددة حيث ينتمي بعض الناس ولا ينتمي البعض الآخر[2]، بمعنى أن ساحة الحي وبالرغم من أنها تشكل حيزا مهما فيه أين تلتقي جماعة الحي ويحدث بينها ذلك التفاعل المحلي، إلا أن البعض من الأفراد يمكن أن يستثنون من هذا التفاعل وبذلك يضعف عندهم درجة الانتماء إلى الحي وقد يكون السبب في ذلك البعد الاجتماعي للفرد الذي لا يريد الاندماج في ذلك المجال السكني أو أن يكون وافدا جديدا وهو ما قد يتشكل منه عزوف على الارتباط ون ثم عدم المشاركة في الحياة الاجتماعي داخل هذا المجال.

[1]- CROWHURST Lennard and H. Suzanne: **planning a neighborhood square**, in CNU journal, , November 2017/ n 28, sp

[2]- BURGERS Jack and ZWIDERWIJK Linda: **At home a the neighborhood square-creating a sense of belonging in a heterogeneous city**, in the journal of architecture, design and domestic space, y 13, 2016, P 104.

- **ثانيا: المجال الديني "كمثال المسجد":**

أ. مفهوم المسجد:

- **في اللّغة:** مشتق من الفعل الثلاثي سجد يسجد سجود والذي يعني الخضوع، أما المسجد فيعني مكان السجود[1].

- **اصطلاحا:** يعبر المسجد عن ذلك المكان المقدس الذي لا يمكن المساس به، فهو من المقدسات المجتمعية في الدول الإسلامية لأنه يمثل المجال الذي تمارس فيه أكبر وأعظم الشعائر الدينية وهي الصلاة، كما أنه مكان لأداء العديد من الوظائف منها التربية، التعليم القضاء، التوجيهات الدنيوية وغير ذلك وفي هذا يقول قاسمي محمد الرؤوف: "يحتل المسجد مكانة متميزة وذو وظائف متعددة للعبادة والتربية الروحية، مكان التلاقي والاجتماع، تعزز فيه مظاهر التماسك الاجتماعي والتلاحم"[2].

ب. المسجد عبر التاريخ:

يعتبر المسجد أقدم المؤسسات الدينية، تم انشاؤه قبل المدارس القرآنية والكتاتيب حيث ساهم المسجد ولا يزال في التأسيس للتلاحم الاجتماعي والتوحيد، إذ منذ ظهوره كمؤسسة دينية لعب دورا كبيرا في التأسيس للهوية والحضارة الإسلامية. كان المسجد من جهة أخرى منبرا أو مكانا للخطاب المدني الديني والسياسي المنظم والموجه للأفراد حتى قيل عنه أنه "النواة المركزية لمدن الإسلام، التي من غير المقبول المساس بها"[3].

---

[1]– الرازي أبو بكر: المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، 1986، ص 121.

[2]– قاسمي محمد الرؤوف: **ملف التنظيمات الجمعوية في الجزائر، الواقع والآفاق، التنظيمات المسجدية**، البرنامج الوطني للبحث السكان والمجتمع، تنسيق الزبير عروس، منشورات CRASC مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، رقم 13، 2005، ص 100.

[3]- FARIBA Abdelhak et MOUSSAOUI Abderrahmane : **les mosquées Espaces institutions et pratiques**, in revue des mandes musulmans et de la méditerrané, 125/2009, université de Provence, 2009, P 17.

اهتم المسلمون منذ القديم ببناء المساجد وتعميرها والمحافظة على حرمتها، كما احتل المسجد مكانة مقدسة ومميزا، حتى اعتبر "مجالا لنشأة الرباط الاجتماعي، التعليم، وفك الخصومات والمنازعات"[1]، ظهر المسجد بمفهومه العصري وتطور في العهد العثماني، حيث أصبح المسجد في هذه الفترة "رابطا بين المباني الخيرية وأماكن التعليم ومساحات التبادل، من خلال إلحاق مجموعة من المباني المجتمعية بالمساجد مثل: المخازن، الملحقات الخاصة بالأعمال الاجتماعية، التدريب وغيرها[2]، ليؤدي المسجد وظائف متعددة أساسها المكان الذي تنطلق منه الحياة الاجتماعية عند المسلمين.

لم يكن المسجد مكانا دينيا فقط، إذ لطالما ساهم في تشكيل الفضاء المدني والسياسي لكونه منبرا لإلقاء الخطب باختلافها وتمرير أفكار مختلفة من طرف العديد من الفاعلين الاجتماعيين، سواء من طرف السلطة الحاكمة التي تتخذه كمكان لاستعراض انجازاتها والدفاع عن أفكارها من جهة، كما تتخذه جماعات أخرى غير السلطة الحاكمة كمكان للتعبير عن رفضها المدني والسياسي، لذلك شكل المسجد منذ القديم في الدول الإسلامية قضية من قضايا الدولة وفي هذا يقول الأستاذ قاسمي محمد الرؤوف: "عرف المسجد تعددا للخطابات الدينية منها:

- الخطاب المطابق لسياسة السلطة.
- خطاب يخدم الإسلام الصوفي البعيد عن الاهواء والإغراءات.
- خطاب تقييمي يروج للإسلام الاحتجاجي ضد السلطة الحاكمة[3].

يبدو واضحا أن المسجد قد لعب دورا مهما في الحياة الاجتماعية للدول الإسلامية وبرز كمؤسسة ذات قدسية كبيرة مؤثرة اجتماعيا، باعتباره مكان التقاء الجماعة لـ 05 مرات في

[1]– قاسمي محمد الرؤوف: مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2]- FARIBA Abdelhak et MOUSSAOUI Abderrahmane :Ibid, P 19.

[3]– قاسمي محمد الرؤوف: مرجع سابق ذكره، ص 103.

اليوم، هذا ما دفع السلطة والفاعلين الاجتماعيين لاستغلاله لتمرير أفكارهم وتكوين الجماعات ذات الايديولوجيات المختلفة.

في الجزائر برز المسجد كمجال عمومي مهم في الوسط الحضري منذ الاستقلال حيث عرفت الفترة الأولى منذ الإعلان عن الاستقلال حملة كبيرة لاستعادة المساجد التي كانت قد تحولت إلى كنائس في وقت الاستعمار، وكذلك تحويل العديد من الكنائس إلى مساجد بالإضافة إلى بناء مساجد جديدة والتي تزايدت بشكل كبير لتصل بين سنة "1962-1972 إلى 4474 مسجدا، و 183 كنيسة حولت إلى مساجد"[1] وقد يرجع السبب في ذلك إلى تعطش المجتمع الجزائري إلى ممارسته معتقداته بحرية بعدما كانت كل الممارسات الدينية ممنوعة في وقت الاستعمار؛ في البداية كان بناء المساجد والاعتناء بها مهمة الدولة غير أن ذلك لم يمنع العديد من الناس من تشييدها لأنها اجتماعيا رمز مقدس وهو العلامة التي يقر المجتمع من خلالها بأنه موجود وبارز"[2]، اهتمام الدولة ببناء المساجد كان وسيلة لفرض قوتها وشموليتها حيت اتخذت منه وسيلة أو مجتمعا محليا خاصا يضمن وجودها واستمراريتها كما أن التحكم في مؤسسة اجتماعية كالمسجد التي تحظى بقدسية خاصة لا تعرفها غيرها من المجالات العمومية من شأنه أن يساعدها على بسط سلطتها ومراقبة التوجهات المعارضة التي تعرقل مهامها.

لم يستمر الوضع طويلا على هذا الشكل، إذ بعد إعلان الحكومة الجزائرية على تبني التصنيع وتحديث الاقتصاد ظهرت العديد من المشاكل والأزمات الاجتماعية أهمها: السكن النقل البطالة، بدأت الدولة في تقليص اهتمامها نحو بناء المساجد وبهذا تشرد المسجد من المركزية الحضرية التي فرضت عليه منذ الاستقلال ووقع تحت امرة فاعلين جدد وهم

[1]- MOUSSAOUI Abderahmane : la **mosquée en Algérie : religion, politique et ordres urbains, urbanité arabe Hommage à Bernard le petit**, in Sind Bad Actes sud, 1998, P 260.
[2]- Ibid, P 261.

الاسلاميون[1]، هذا التيار الذي أحكم قبضته على المساجد بعد تخلي الدولة عن دورها المركزي فيه، وانطلق من مصليات الجامعة الجزائرية التي سميت بالصحوة الدينية، لم يتوقف مد التيار الإسلامي على مستوى مصليات الجامعة بل انتقل بعدها إلى مساجد الأحياء الشعبية في المدن الكبرى أهمها "بلكور" بالعاصمة، "الحمري" بوهران وغيرها وتم تسمية هذه المساجد "بالمساجد الحرة التي رفضت الانصياع لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف ومارست الخطاب السياسي المعارض للدولة وكانت خطاباتها بعيدة عن الفقه والدين" [2].

بدأت فكرة تشييد المساجد من الإعانات والتضامنات واستمد الإسلاميون شرعية بناء المساجد من المساهمات الفردية والجماعية من النصوص الشرعية وحديثه عليه الصلاة والسلام: "من بنى مسجدا بنى الله له مثله في الجنة"[3] وكان ذلك بمثابة ضمان للاستيلاء على منابره، حيث علقت المساجد الجديدة أملها في استقلاليتها عن الدولة من خلال استقلالها المالي؛ بدأ التيار المعارض سياسيا يظهر بشدة من خلال المنابر والخطب المسجدية تدريجيا حتى أصبح المسجد المجال الموجه للمجتمع المحلي خاصة في فترة ما بعد الحزب الواحد ففي الوقت الذي عرفت فيه المشاريع الحضرية تطورا ضعيفا "ظهر المسجد وتطور كمساحة كبيرة في الفضاء"[4]. يمكن القول أن هذه الأسباب ساهمت كثيرا في بناء تمثلات الأفراد نحو مساهمتهم في بناء مسجد أو جامع أو مصلى بالمقارنة مع مساهمتهم في تشييد هيكل حضري غير مقدس، فالمسجد مساحة مقدسة والمساهمة في بنائه تعد من الأنشطة النبيلة بالنسبة لهم.

بقي أمر بناء مسجد للعموم من خلال التبرعات والإعانات المادية والبدنية وازداد هذا الأمر بعد خوض الدولة تجربة التصنيع، حيث أثبتت الإحصائيات أن "5 مساجد تبنى أسبوعيا عبر كامل التراب الوطني بمعدل 20 مسجد في الشهر"[5]، ويذكر في هذا الصدد أن الجزائر

[1]- MOUSSAOUI Abderrahmane, Ibid, P 263.
[2]- Ibid, P 264.
[3]– البخاري محمد بن اسماعيل: **صحيح البخاري**، رقم 450، أخرجه البخاري في التاريخ الكبير، ص 1610.
[4]- MOUSSAOUI Abderrahmane, ibid, P264.
[5]– قاسمي محمد الرؤوف: مرجع سبق ذكره، ص 106.

حققت رقما قياسيا في بناء المساجد بالمقارنة مع ما تم في البلدان العربية والإسلامية الأخرى أي ما يعادل بناء 200 مسجدا في السنة، أو مسجد كل يومين، وهي ظاهرة لم يشهدها العالم الإسلامي[1].

أشرفت على بناء المساجد الجمعيات الدينية المسجدية التي كثفت نشاطها بعد صدور قانون الجمعيات في 04 ديسمبر 1990 وحسب قاسمي محمد الرؤوف يرجع إقبال السكان على بناء المساجد "إلى ندرة المراكز الثقافية حتى أصبح المسجد ملجأ لتنفس الشباب من ضغوطات الحياة الحضرية"[2]، غير أننا نرى أن ذلك الإقبال يمكن أن يكون كذلك بسبب كثافة الخطاب الديني والنشاط الجمعوي المهتم بهذا الميدان أكثر من غيره وجعله بابا من أبواب دخول الجنة، لتحقيق أغراض سياسية لأن المسجد كان المسرح الحضري الوحيد الذي تستطيع من خلاله مختلف الإيديولوجيات المعارضة أن تبرز على الساحة السياسية، لذلك فالخطاب الذي كان شائعا على هذا المجال لم يكن دينيا أو مدنيا بقدر ما كان سياسيا.

- **ثالثا: المواطنة:**

أ. مفهوم المواطنة:

"هي عملية اجتماعية تشمل كل الممارسات التي من خلالها يقوم الأفراد بتكوين عضوية في المجتمع، وتستلزم هذه المهارات التعاون بين الأشخاص والمؤسسات التي تحكمهم"[3].

المواطنة هي مصطلح تطوري مر عبر مراحل متتالية تحت تأثير تغيرات العولمة النيوليبيرالية، التعددية الثقافية والقومية، لقد مر هذا المفهوم بمرحلة المواطنة المدنية، إلى السياسة ثم الاجتماعية وفي الأخير ما يطرح حاليا وهي المواطنة الحضرية.

[1]– نفس المرجع، ص 107.

[2]– نفس المرجع، 107.

[3]- ALPHA Abeb: **Afropolitanism Global citizenship with African routes**, in the politics Blog, N10, university oxford, April 2015, p.p 243-247.

ب. أشكال المواطنة:

– **المواطنة السياسية:** جاءت كرد فعل عن عدم المساواة التي تفشت في ظل المواطنة المدنية الموروثة من النظام القديم المبني على نظام الملكية، فتشير المواطنة السياسية إلى الحق في الممارسة السياسية والنقابية[1].

– **المواطنة الاجتماعية:** جاءت كتحدي لمطالبة بالحقوق الاجتماعية شملت مساحات واسعة بحيث غلبت عليها مفاهيم القومية والاتحاد العرفي والاجتماعي للمطالبة بالحقوق الاجتماعية للفئات المحرومة والمهمشة اجتماعيا[2].

ت. المواطنة في المجال الحضري:

تشير المواطنة الحضرية إلى ذلك الشكل البديل للمشاركة والانتماء إلى المدينة، كشكل جديد من أشكال تنظيم الفضاء الحضري؛ "هي عقد غير مكتمل بين الدولة ورعاياها"[3]، ظهر هذا المفهوم كمفهوم متطور للمواطنة لأنه أكثر ملاءمة من غيره كمفهوم أو انعكاس لتجربة العديد من المواطنين ومشاركتهم في الفضاء الحضري أو انعكاس للهوية الحضرية اجتماعيا عمليا وثقافيا. يقول HOLSTEN في هذا الصدد: "المواطنة الحضرية لأن العالم حضري"[4].

لقد شكلت الفضاءات الحضرية بعد جديدا للمواطنة ملم بالتنوع العرقي ومنفتح على الكل الاجتماعي، ويتم دعم هذه المواطنة من خلال الخطاب الموجه للسكان الحي ومدن الإسكان الاجتماعي، حيث يقوم الفاعلون الاجتماعيون وأصحاب التدخل العمومي بتعبئة المواطنين وتعزيز روح المواطنة الحضرية لدعم المشاركة والعمل الميداني من أجل تنظيم المجالات الحضرية وتطويرها، بحيث سيساهم هذا النوع من التعبئة في زيادة مساهمة المواطنين

[1]- GIBAND David et SIINO Corinne: **la citoyenneté urbaine pour penser les Frans formations de la ville,** dans annales de Géographie, N 694 2013/6 , p.p 5-22.

[2]-Ibid, P 20.

[3]- Ibid, P 20.

[4]- HOLSTEN. J: **urban citizenship and globalization in Global city-regions, trends, theory politic**, Oxford University press, oxford, pp 325-348.

وتضامنهم في عمليات التدخل العمومي لإعادة تشكيل المجال الحضري والمعماري، كما تهدف فكرة المواطنة الحضرية إلى جعل الفضاء السكني والفضاء العمومي يلبي كل توقعات الأفراد ويتلائم مع أنماط الحياة الحضرية للجماعات السكانية وبالتالي فهي تضع الفضاء الحضري كمساحة خصبة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم.

ث. المواطنة في المسجد:

- في معنى الخطاب المسجدي:

لغة: جاء على لسان العرب أن الخطاب والمخاطبة تعني الكلام ويقال أيضا "الخطابة هي حدة التصور وقوة التصوير"[1] فالخطبة أو الخطاب اعمق من الكلام العامي إذ يستلزم هذا النوع من الحديث أن يكون موزونا مقنعا وحادا من حيث البلاغة والتصورات، ليتمكن من نقل رسالة ذات هدف اجتماعي، سياسي، ديني، ثقافي وغير ذلك، ويقول في هذا ابن منظور: "الخطاب والمخاطبة هي مراجعة الكلام فيقال خاطبته بالكلام مخاطبة، كذلك هما يتخاطبان أي يتكلمان"[2]، فالخطاب هو كل الكلام الذي يوجهه الفرد إلى الآخر وهو الكلام المأثر الذي له وزن اجتماعي.

بالنسبة للمعجم الغربي فقط ذكر الخطاب بكلمة Discours والتي تعني "تظاهر مكتوب أو مكشوف أو شفهي يعبر عن حالة ذهنية ما، يعني كذلك مجموعة من الكتاتيب التربوية والتطورات الخطابية التي اعتمدت على نظريات أو مذاهب معينة"[3]، يشير الخطاب كذلك إلى مجموعة من العبارات المرتبطة معا بمنطق محدد ومنسق يتألف من قواعد وقوانين لا تنتمي بالضرورة إلى لغة طبيعية، والتي توفر معلومات حول المواد والأشياء المثالية.

---

[1]– محمود محمد عمارة: **الخطابة بين النظرية والتطبيق**، ط1، مكتبة الإيمان، 1997، مص، ص 60.

[2]– ابن منظور جمال الدين: **لسان العرب**، تحقيق عبد الله الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، دس، ص300.

[3]- LAROUSSE Pierre **: Dictionnaire Larousse poche 2018**, (éd) anniversaire bicentenaire Pierre Larousse, Paris, 2017.

إجرائيا: يلعب الخطاب دورا مهما في توجيه عامة الناس لكونه مأثرا لفظيا أعمق من الكلام العام، غالبا ما يتم فيه انتقاء الألفاظ والعبارات المؤثرة أكثر وتكون فيه العاطفة قوية مقارنة مع غيره من الكلام العام.

كما أشرنا سابقا يعتبر الخطاب أحد أهم الممارسات والأنشطة التي تقام على منابر المساجد، إذ تعد الخطبة المسجدية جزء هاما لتوجيه المصلين ووعظهم ووسيلة من وسائل التنشئة الاجتماعية التي تعتمد عليها مؤسسة المسجد، مما جعل وزارة الشؤون الدينية والأوقاف تقود معركة اصلاحية بهدف تنظيم الخطب المسجدية التي تدرك أنها "مؤثر رئيسي في توجيه الناس نحو ممارسات معينة دون غيرها، خاصة بعدما اتخذه الإسلاميون لتأدية وظيفة احتجاجية"[1] نظرا للرمزية الاجتماعية الكبيرة التي يحتلها المسجد في تمثلات الفردية والجماعية للأفراد لأنه بيت من بيوت الله المقدسة والتي من غير المسموح أبدا المساس بها.

استرجعت الدولة المساجد من خلال تكوين الأئمة تكوينا أكاديميا مع عدم السماح للأشخاص غير المكونين في هذا المجال لتأدية خطب من خلال المنابر المسجدية مثلما كان سابقا، وذلك بسن المرسوم التنفيذي رقم 08-411[2] بتاريخ 24 ديسمبر 2008 الخاص بتنظيم القانون الأساسي للموظفين المنتمين إلى الأسلاك الخاصة لوزارة الشؤون الدينية ومديرياتها المختلفة، وأصبح الإمام من خلال هذا المرسوم موظفا تابعا لأسلاك الوظيفة العمومية، فيما اكتفت الوزارة بترك عملية تشييدها وترميمها إلى العوام بشكل من أشكال التضامن الذي تديره الجمعيات تحت إشراف الدولة، حتى أن الكثير مما كانوا يمارسون دور الخطباء في المساجد بطريقة تقليدية والذين تم إزاحتهم من المنبر المسجدي أطلقوا على الامام المكون أكاديميا اسم (إمام ccp) أي الأئمة الموظفين الذين يتلقون أجورهم كغيرهم من الموظفين من بريد الجزائر.

---

[1]- MOUSSAOUI Abderrahmane, opcit, P 267.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 08-411: المنظم لمصالح الشؤون الدينية والأوقاف، الجريدة الرسمية 2008.

تجدر الإشارة إلى أن المسجد حاليا يعرف نوعين من الخطاب (خطاب الدرس) و(خطبة المنبر) ويختلف خطاب الدرس عن خطاب المنبر في كون الأول لا يختص فيه فاعل معين بحيث يمكن أن يمارس هذا النوع من الخطاب من طرف شخص يدعى "الداعية" يتحصل فقط على رخصة من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف لإلقاء خطبته المسماة (بخطبة الدرس) فيما يتعين على الفاعل الثاني الذي يقوم بإلقاء (خطبة المنبر) الخاصة بخطب العيدين والجمعة أن يكون (إماما خطيبا) ينتمي إلى سلك الموظفين التابعين لمديرية الشؤون الدينية والأوقاف[1] يحمل هذا الإمام صفة (إمام أستاذ) متحصل على شهادة ليسانس مع تكوين لمدة سنتين في معهد تكوين الأئمة، (إمام أستاذ رئيسي) متحصل على شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية أو خبرة مهنية لا تقل عن عشر سنوات (كإمام أستاذ)[2]،وبالتالي نستنتج أن الخطاب المسجدي لا يمكن أن يكون بالضرورة موجها لتعليم الناس أمور دينهم وتفقيههم فيه فقط .

لقد ساهم هذا القرار كذلك في سهولة تنظيم دور الإمام ومهامه داخل المسجد و"خضوع خطابه الديني للمراقبة من خلال الأئمة الرئيسيين والمفتشين التابعين لمديرية الشؤون الدينية"[3] ويرى جيلالي المشاري أن هذا القرار مكن الدولة (من تحويل وظيفة الإمام من منطق تقليدي قاده "شيخ الجامع" أو "الداعية" الذي لم يشترط فيه أن يكون جامعيا، فقط أن يكون حافظا للقرآن الكريم)[4] يتم تزكيته من طرف جماعة المسجد إلى إمام تزكيه شهادته الجامعية وتكوينه وانضباطه الإداري.

استطاعت الدولة من خلال هذه الإجراءات التنظيمية أن تشرف على نوع الخطاب المنبري الذي يليق على العامة وأكدت المادة 34 من القانون الأساسي الذي يحدد مهام الإمام

---

[1]– المستاري جيلالي: **الخطاب الديني ومسألة المواطنة في الجزائر. قراءة في مضمون خطب منبرية في مساجد وهران** دفاتر مركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC، ملف الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق، تنسيق الزبير عروس، وهران، الجزائر 2011.

[2]- MOUSSAOUI Abderrahmane, opcit, P 266.

[3]– المستاري جيلالي: مرجع سابق، ص 163.

[4]–المرجع نفسه، ص 164.

على أن يكون الخطاب المسجدي منصبا حول "الحفاظ على الوحدة الدينية للجماعة وتماسكها"[1]، وبهذا أصبحت معظم الخطب المسجدية مرتبطة بأحداث وطنية واجتماعية معينة.

صحيح أن الإمام لا يملي عليه ما يخطب لكن الموضوع العام للخطبة المسجدية تشرف عليه مديريات الشؤون الدينية ومفتشياتها ممّا جعل الخطب المسجدية الحالية تنقسم إلى قسمين:

– خطب ذات طابع وطني: تلقى في المناسبات والأعياد الوطنية مثل: استقلال الجزائر، ثورة نوفمبر، أحداث 08 ماي 1945 وغيرها.

– خطب ذات طابع ديني: مرتبطة بمناسبات وأعياد دينية مثل: شهر رمضان، العيدين الفطر والأضحى، عاشوراء وغيرها.

– فيما تبقى من الخطب ذات الطابع الاجتماعي مثل: نظافة الحي، المشاركة في الأعمال المحلية وغيرها تتصدر آخر أنواع الخطب المسجدية.

لذلك فمفهوم المواطنة في الخطاب المسجدي يميل أكثر إلى كونه يجعل من المواطنة المدنية عنوانا له فقط، وفي الحقيقة لا يزال يتناول المسائل الاجتماعية بطريقة تقليدية تخضع إلى العديد من التعليمات الإدارية للحفاظ على مؤسسة المسجد من الجماعات الإسلامية والجماعات المتطرفة التي استولت عليه سابقا وجعلته منبرا سياسيا معارضا الأمر الذي جعل النوع المعاصر من المواطنة وهو الحضرية لا يمارس في المساجد بشكل كبير، وفي هذا يقول جيلالي المستاري: "يتم التركيز في الخطب المسجدية على معاني الشعور بالواجب الوطني اتجاه الأرض والذاكرة دونما الإشارة إلى المعاني ذات العلاقة بالحقوق والحريات والواجبات المدنية"[2].

[1]– المستاري جيلالي: مرجع سابق ، ص 164.

[2]– المرجع نفسه، ص 173.

يتمتع الخطاب المسجدي بنوع من القدسية تجعله مؤثرا ركيزا في تعبئة المخاطبين وتوجيههم أكثر من غيره من المؤسسات الاجتماعية الأخرى لأنه يعتمد على النصوص القرآنية والأحاديث، كما ان مكانة الإمام الاجتماعية التي تضعه في مرتبة (حامي بيت الله) تجعله يحظى بثقة كبيرة أكثر من الفعالين المحليين في المجتمع المحلي، وبالتالي سيكون حشد الناس لتعليمهم وتوعيتهم من أجل المشاركة في تنظيم الحياة الحضرية سيكون سهلا من خلال مؤسسة باعتبارها تحمل دلالات رمزية من شأنها أن تلعب دورا في جعل المسجد مسرحا للمشاركة السكانية فيما يلقي الحي عزوفا عن المشاركة وهذا ما سيتم اكتشافه من خلال الاستطلاع الميداني.

– رابعا: الثقة وعلاقتها بالبناء الرمزي نحو المجال الديني والمدني:

أ. ما هي الثقة؟

أكدت العديد من الدراسات أن بناء الثقة أو منحها يمكن أن يتم بسرعة وما إن تبنى فإنها تجعل ميدان إنجاز الأشياء سريعا، ورغم أن علم الاجتماع يميل إلى الاهتمام بالقيم والثقافة أكثر من المشاعر إلاّ أنه يؤكد على أن الثقة "متغير ركيز لفهم العمل الاجتماعي وتفسيره"[1] وهذا ما سنحاول استقصاءه في قراءتنا السوسيولوجية لكل من الأعمال ذات الطابع الديني والمدني.

يصف جورج زيمل الثقة "بأنها أحد أهم التركيبات المجتمعية، والقوى الاصطناعية للمجتمع كما أنها أساس السلوك العملي"[2] ويرى زيمل أن المجتمع يمكن له أن يزول بغياب الثقة ويفقد تكامله، كما يعرفها الدكتور محمد بومخلوف بأنها: "أساس لقيام الروابط الاجتماعية ولا روابط

[1]- BARAIET Jack: confidence**: time and emotion in the sociology of action**, in journal for the theory of social behavior, july 2007/n 23(3), USA, p.p 229-247.

[2]- SIMMEL Georg: **types of social Relationship**, in Kurt h Wolff, (Ed) the sociology of Georg simmel, the free press New-York, 1906, P 318.

بدون ثقة، كما أنها تبدأ من العلاقة الدموية وتمتد إلى المجتمع، تساهم الثقة في تقوية النسيج الاجتماعي وتدعيم الأفراد والجماعات في حياتهم الاجتماعية"[1].

فالثقة متغير خفي من شأنه أن يتحكم في نجاح العمل التشاركي لأنه يعمل على تحسين العلاقات والتشجيع على الإبداع والعمل بين الأفراد والجماعات، لذلك فكرنا أن هذا المتغير قد يكون حاسما في ترجيح كفة التشارك السكاني في المشاريع ذات الطابع المدني والتي تمثلها مختلف السلطات الإدارية والتقنية للدولة بينما تدخل المشاريع التشاركية ذات الطابع الديني في كونها تعبد للعلاقة بين العبد والإله، لذلك فالمواطن يقف بين نوعين من المجالات الأول يشير إلى شكل مادي مدني يمثله مستخدموا الإدارة المحلية وممثليها، بينما يمثل الثاني شكلا دينيا يتمتع برمزية عظيمة يمثله الإمام وهو المسجد وفي هذا يرى Collins أن الثقة في الممثل مصدر ضروري للعمل بحيث تمكننا الثقة في الممثلين الرسمين لمختلف المشاريع في العمل أسرع وببساطة[2].

لا يؤثر مستوى الثقة التي يشعر بها المشاركون فقط على مستوى التفاعل الاجتماعي فقط بل يؤثر أيضا على نوع الأعمال وكميتها، كذلك درجة الاهتمام بها ومتابعتها تتوقف على عامل الثقة[3]، الذي يعتبر عاملا مهما لبناء شبكة العلاقات الاجتماعية وتطورها كما أن الثقة تلعب دورا هاما في تحديد نوع الممارسات والتمثلات الاجتماعية التي من شأنها أن تلعب دورا هاما في جميع الأعمال التشاركية، هذا ما دفع توماس فريدمان في كتابه "العالم المسطح"

[1]– بومخلوف محمد: **من فعاليات الملتقى الوطني الرابع لقسم علم الاجتماع، مداخلة تحت عنوان: الروابط الاجتماعية ومشكلة الثقة**، منشورات كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007–2008، ص 1.

[2]- RANDELL Collins: **in the micro-foundation of macrosociology**, in American journal of sociology, n86/5, 1981, P 1002.

[3]-Ibid, P 1003.

للقول أن العالم المعاصر يدور حول المشاركة والعلاقات التي يتوقف ازدهارها أو انتهاؤها على الثقة[1].

خلاصة:

شهدت الساحة والمسجد تحولات مفاهيمية واجتماعية كبيرة عبر التاريخ، تأثرت في معظمها بالأحداث السياسية وتغير نمط الحياة داخل المجتمع، حيث لاحظنا كيف تحولت الساحة العمومية من البعد الفني الذي كان في وقت الاغريق واليونان إلى مكان رمزي للمناقشة العمومية في العصور الرومانية ومسرحا حضريا كبيرا، ليتم احتلالها من طرف رجال الدين في العصور الوسطى ثم بعد ذلك تصبح المكان الذي جسد للثورة ضد الاقطاعية وحشد الرأي العام. في وقت لاحقا ومع ظهور تلاشى دور الساحة العمومية تدريجيا بسبب ظهور المنتزهات العمومية، المقاهي وغيرها مما أدى إلى الاستغناء عنها في المخططات الحضرية الكبيرة واستبدالها بالأماكن الحديثة للتجمع إلى غاية ظهور الأنترنت التي أحدثت تغييرا جذريا نمط الحياة الاجتماعية وبالتالي أصبحت الساحات العمومية الكبرى مساحات معمارية تحافظ على الصورة الجمالية للمدن واحتلت محلها مواقع التواصل الاجتماعي.

بالرغم مما سبق لاتزال ساحات الحي لا تزال تلعب دورا مهما في تشكيل الروابط الاجتماعية داخل المجتمع المحلي لأنها تسمح بالاتصال الجسدي والمرئي بين الأفراد على خلاف مواقع التواصل الاجتماعي، حتى أننا لاحظنا أن عناصر المجتمع الحالي تميل إلى كل ما هو محلي لأنه جزء من المسكن وامتداد له، لذلك فالأفراد يمتلكون ثقة أكبر في كل ما هو محلي لأنهم يشعرون بالانتماء والارتباط به بشكل كبير بالمقارنة مع الكل الحضري وهو المدينة.

[1]– ستيفينإم.آر .كوفي بالاشتراك مع ريبكا أره ميرلل: **سرعة الثقة الشيء الذي يغير كل شيء**، تر. نشوى ماهر كرم الله، العبيد كان، الرياض، السعودية، 2014، ص 41.

بالنسبة للمسجد يمكن القول أنه كان ولا يزال يعبر عن المكان العمومي الذي تنطلق منه الحياة بالنسبة للمسلمين خاصة في الجزائر، ويمكن أن يكون هذا الشعور امتدادا لاعتبارات تاريخية في خصائص المجتمع الجزائري بحيث شكلت الزوايا ودور القرآن دورا مهما للحفاظ على الهوية الجزائرية، اللغة التقاليد الدين وغيرها، لذلك تمتلك مؤسسة المسجد مكانة خاصة لدى المجتمع الجزائري والتي استمرت فيما بعد ليكون المسجد مكانا للانتقال الديموقراطي التي عرفته الجزائر في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، بالإضافة إلى مشاركته الكبيرة كمؤسسة اجتماعية تربوية في توجيه الناس من خلال الخطب والدروس المسجدية لاحقا بالرغم من تدخلات السلطة رغبة في تنظيمه وفك سيطرة الاسلاميين عليه، لذلك لا يعبر المسجد عند الجزائريين عن المكان الذي تؤدى فيه الصلاة فقط بل هو المكان الذي يلجأ إليه دائما كمؤسسة لفك النزاعات الأسرية والجوارية، مؤسسة لعقد الزواج، ومؤسسة للتبرعات والمساهمات الفردية والجماعية إنه وإن صح التعبير البيت الجماعي الذي يرتبط به الجميع.

الفصل الرابع: حول المجتمع المدني والحركات الجمعوية

تمهيد

- **أولا: قراءة في التحولات المفاهيمية للمجتمع المدني.**

- **ثانيا: المجتمع المدني في الوطن العربي.**

- **ثالثا: المجتمع المدني في الجزائر**

خلاصة

- **تمهيد:**

سنقدم في هذا الفصل عرضا شاملا عن مفهوم المجتمع المدني، وكيف ظهر هذا المصطلح في الدول الأوروبية وأصبح دارجا في مختلف الدراسات المهتمة بالتنمية المحلية، كما سنعرض في هذا الفصل كذلك مفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي والجزائري، ثم سنتعرض بعد ذلك وبالتدقيق إلى المنعرجات التي سلكتها التنظيمات الجمعوية في الجزائر وماهي أهم الأدوار التي لعبتها والمهام التي تؤديها على الصعيد التنموي.

أولا: قراءة في التحولات المفاهيمية للمجتمع المدني:

أ. المجتمع المدني في الكتابات التاريخية القديمة:

ظهرت كلمة مجتمع مدني في اللغة الفرنسية خلال القرن السابع عشر، كنقيض للفظ الحالة الطبيعية (l'état de la nature) وهي تعني "المجتمع الحر من دون سلطة الدولة، أمّا المجتمع المدني فكان يعني المجتمع الذي تنظمه الدولة"[1].تاريخيا اختلفت المعاجم والقواميس في ضبط تاريخ موحد لمفهوم يجمع بين الكلمتين، فنجد القواميس(Larousse, Robert, Littré) تفصل بينهما دائما ولا توحدهما في لفظ واحد، حيث تشير لكلمة "مجتمع" لوحدها وتوثقها على أنها ظهرت في القرن الثاني عشر، بينما "مدني" فقد ظهرت في القرن الثالث عشر، دون الإشارة إلى عبارة "مجتمع مدني"[2]، أما فيما يخص أصل الكلمة فهو يرجع إلى اللّغة اللاتينية وبالتحديد إلى كتابات أرسطو، حيث استخدمت هذه الكلمة "Societas" للإشارة إلى "الجمع المنظم سياسيا ودلالة إلى الجمهورية "Res publica" أو الحضارة بمعنى الوحدة التي يعد

[1]– جون هرنبرغ: **المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة**، تر: على حاكم صالح، حسن ناظم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 278.

[2]– فرانسوا نجون: "**مجتمع مدني**"، **تاريخ كلمة**، تر: علي يوسف، المحجة، العدد 28، كانون الأول 2013، ص–ص 147–173.

القانون لحمتها"[1]. إذن المجتمع المدني في هذه الحقبة كان يعبر عن الجماعة المنظمة سياسيا وقانونيا.

بالنسبة للكتابات الرومانية نجد أن كلمة "مدني" رادفت كلمة "طبيعي"، أما بالنسبة لمصطلح مجتمع مدني فقد كان يعرف بأنه "ذلك المجتمع الذي ينظم الأفراد، مثل العائلة والمجتمع الشامل"[2]، حيث كان يشير إلى جميع التجمعات التي كانت تظهر عصبية معينة سواء كانت هذه العصبة كبيرة أو صغيرة.

1- المجتمع المدني عند منظري التعاقد الاجتماعي:

لاحقا عرف مفهوم المجتمع المدني تطورا كبيرا في أوروبا بفعل التجربة التاريخية التي عاشها المجتمع الأوروبي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وطوره فلاسفة نظرية العقد الاجتماعي وهم توماس هوبز، جون لوك، جون جاك روسو، حتى أن كتاباتهم اعتبرت المنعرج الأول الذي "نقل مفهوم المجتمع المدني من الحالة الطبيعية وهي (الدولة) إلى حالة المجتمع السياسي"[3]، وفي هذا السياق يقول توماس هوبز "هو مجتمع تنظمه الدولة سياسيا ويتوافق مع قوانينها، كما أنه قائم على فكرة التعاقد"[4]،نلمس من خلال الدّلالة التي منحها هوبز لمفهوم المجتمع المدني بأنه جزء مصغر من الدولة ويخضع لها، إذ لا يمكن لها أن تلغيه وبالمقابل لا يمكن له الغاؤها.

أما جون لوك فقد وصفه بأنه لا يرتبط مع الدولة بل مستقل عنها كليا، كما أنه هو الذي يفرض على الدولة كيفية سن القوانين؛ يضم المجتمع المدني حسبه مجموعة من الأفراد أو الجماعات التي تكونت بطريقة عفوية، وفي هذا السياق يقول "المجتمع المدني هو ذلك

---

[1]- فرانسوا نجون: "**مجتمع مدني**"، **تاريخ كلمة، ص 147-173**.

[2]- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3]- بشارة عزمي: **المجتمع المدني دراسة نقدية**، منشورات مركز الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 157.

[4]- جون اهرنبرغ: مرجع سبق ذكره، ص 279.

المجتمع المنظم سياسيا في الدولة، مهمته تنظيم القانون الطبيعي الموجود، فهو دون الدولة وفوقها"[1]، يبدو أن المفهوم الذي منحه جون لوك لمصطلح المجتمع المدني جاء كنقيض لما عبر عنه هوبز في كتاباته رغم أنهما ينتميان إلى نفس المدرسة، حيث رفض (لوك) أن يعتبر المجتمع المدني خاضعا للدولة واعتبره فوقها بل متحكما فيها. من جهة أخرى اعتبر (جون جاك روسو) المجتمع المدني "المكان الذي يعيش فيه الإنسان المتمدن، أين تنمو الفنون والعلوم، ووظيفته هي حماية حقوق وحريات الأفراد والجماعات ومصالحهم إلى غاية أن يعم السلم والأمن الاجتماعيين"[2]، وقال كذلك "بأنه هو الميدان الوسيط بين الروابط والأنشطة الطوعية التي تقف بين الفرد والدولة"[3].

يبدو أن الأفكار التي طرحها رواد نظرية العقد الاجتماعي أشارت جميعها إلى وجود فكرة التعاقد في مفهوم المجتمع المدني، فالمجتمع المدني حسبهم ما هو إلا ثمرة لتعاقد الأفراد فيما بينهم يتمكنون من خلاله من توحيد كلمتهم والتشاور في القضايا العامة وتبقى مهمة الدولة هي ضمان استمراريته وحمايته، كما منح هذا الطرح أيضا مفهوما محددا للمجتمع المدني عندما توافق على فكرة انفصاله الجزئي عن الدولة وليس هو الدولة، واستطاع بذلك إلغاء ما كان متعارفا عليه في فلسفة اليونانيين (أفلاطون) وغيرهم، غير أن هذا الاتفاق سيعرف تغيرات كثيرة بعد الثورة الفرنسية، بسبب ارتباط هذا المفهوم لاحقا بالاقتصاد مما دفع إلى صياغة محددات جديدة في مفهومه ودلالته"[4].

---

[1]– اهرنبرغ جون: مرجع سبق ذكره ، ص 882.

[2]- DOUGLAS Robin: **Morality and Sociability in Commercial Society: Smith, Rousseau—and Mandeville**, the review of politics, Cambridge university, 79(4), page 597-620.

[3]- GHILS Paul : **le concept, les nations de société civil**, in Equivalences 24e année, n°2, P.P 119-152.

[4]– بشارة عزمي: **واقع وفكرة المجتمع المدني، قراءة شرق أوسيطة، في إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 1997، ص 391.

2- المجتمع المدني عند ماندفيل وآدم سميث:

على غرار رواد مدرسة العقد الاجتماعي نجد أعمال أشارت هي الأخرى إلى مدلول مصطلح المجتمع المدني منها التي قام بها كل من (ماندفيل Mandeville) و(آدم سميث) في عام 1714، حيث دافع الأول (ماندفيل) على أطروحته التي قال فيها "أن الاهتمام بالمصالح الخاصة وملاحقتها لا يدمر المجتمع بل يساهم في سعادة الجميع"[1]،وقد أصدر كتابه الموسوم بـ(خرافة النحل la fable des abeilles) وتوسع كثيرا في طرحه حول المجتمع المدني، غير أننا في عملنا هذا سنشير فقط إلى أفكاره التي تتعلق بصياغته للمفهوم، حيث اعتبر المجتمع المدني مرتبطا بالعامل الاقتصادي وقال: "المجتمع المدني هو مقر المصالح والحاجات المادية"[2]، كما رفض (ماندفيل) أن ترتبط كلمة مجتمع مدني بالمجتمع السياسي بل هي متفككة عنه، لأنها تدل على علاقات التبادل والاستهلاك والمنافع المتبادلة بين الأفراد ووصفه بالقول هو حبكة النسيج الاجتماعي"[3].وبالتالي التفسير الذي قدمه (ماندفيل) حول المجتمع المدني يحمل دلالة تجارية لا سياسية والتي تعني تحقيق مصالح وحاجات تحكمها التبادلات التجارية لا السياسية، كما يرى أن علاقات التبادل والمصلحة تعقد جراء "دورة الإنتاج والاستهلاك"[4] بمعنى أن تكوين المجتمع المدني لا ينم من الرغبة في ممارسة أدوار سياسية بقدر ما ينم عن رغبة في تحقيق حاجات مادية ، وهذا ما دافع عنه أيضا آدم سميث الذي أكد كذلك على أن المجتمع المدني لا يعبر عن التصور السياسي أو الدولة بل هو عقد اقتصادي بين الأفراد يرمي إلى تحقيق حاجات مادية، ويقول في هذا: "هو مجتمع للتبادل التجاري"[5] كما يقول أيضا "هو جهاز تتناغم في المصالح تلقائيا من دون أن يتعمد الأفراد ذلك"[6]، كما استخدم آدم سميث

---

[1]–رانجون فرانسوا، مرجع سبق ذكره، ص.ص 147–173.

[2]- نفسه، ص. ص 147–173.

[3]– نفسه، الصفحة نفسها.

[4]– نفسه، الصفحة نفسها.

[5] -DOUGLAS Robin, opcit, page 597-620

[6] -ibid.

في كتاباته مصطلح أمة للرمز إلى الدولة بدل استخدام مجتمع مدني للإشارة إلى الدلالة السياسية للمجتمع ، حتى أنه وثق ذلك في كتاباته عام تحت عنوان1976 (أبحاث حول الطبيعة وأسباب ثراء الأمم)، بعد ذلك قرر كل من **(برنارد ماندفيل)** و**(آدم سميث)** إحداث قطيعة بين المجتمع المدني والدولة وكان ذلك في بداية القرن التاسع عشر ومنذ ذلك الحين "لم يعد المجتمع المدني هو الدولة وإنما هو مجتمع تسيره مبادئه الخاصة"[1].

نلاحظ أن مصطلح المجتمع المدني تأثر كثيرا بالمراحل التاريخية التي عاشتها أوروبا حيث ساهمت هذه الأخيرة في إحداث تغيرات جذرية على الدلالة العلمية للمصطلح وجعلته يصبح نقيضا لما كان عليه في بداية تدوين العلوم في الفترة اليونانية، إذ انتقل من رمز للدولة إلى معارض لها، خاصة في كتابات **(سميث)** و**(ماندفيل)**، حيث تم فصله جذريا عن الدولة وأصبح يرمز إلى كل التعاقدات التي يقوم بها الأفراد بشكل رسمي لتكوين أي منظمة اجتماعية.

3- المجتمع المدني عند هيجل وماركس وآخرون:

في وقت لاحق جاءت كتابات **(هيجل)**، **(ماركس)**، **(فيرغسون)** و**(غرامشي)** لتوضح وتتعمق أكثر في مفهوم المجتمع المدني ودلالاته، إذ فصلت كتابات هؤلاء المفكرين نهائيا بين الدولة والمجتمع المدني وأصبح المفهومين لا يشيران إلى نفس المعنى إطلاقا. بالنسبة لهيجل فقد اعتبر المجتمع المدني "بأنه الحيز الأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة وأنه مجال لإشباع الرغبات والحاجات من خلال العمل، إنه مجال يؤطره الحق"[2]، وبالتالي يشير لفظ المجتمع المدني حسبه إلى كل الروابط والنظم القانونية، الاجتماعية والاقتصادية التي تجمع الأفراد وتنظم حياتهم العامة، كما يسمح لهم بتكوين مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تساعدهم على إدارة شؤونهم المدنية والفصل فيها بشكل منظم.

---

[1]- DOUGLAS Robin, opcit, page 597-620.

[2]-اهرنبرغ جون: مرجع سابق، ص 285

بالنسبة لكارل ماركس فهو الآخر فصل بين الدولة والمجتمع المدني وأضاف إلى المفهوم فكرة الصراع الطبقي حول وسائل الإنتاج، "في إشارة منه إلى الطبقة البرجوازية التي كانت تملك وسائل الإنتاج"[1]، حيث اعتبرها الطبقة المسيطرة على عناصر المجتمع المدني بل أنها أول من ساهم في استقلاليته عن الدولة بهدف الدفاع على مصالحها المختلفة التي لطالما أثر عليها رجال السياسة. في سياق معاكس لماركس وصف الإيطالي **(أنتونيو غرامشي)** المجتمع المدني بأنه المجال الذي تتصارع فيه الإيديولوجيات والأفكار، ويقول في هذا السياق: "يعبر المجتمع المدني عن مجموعة من التنظيمات والمؤسسات التي تشكل وعي المواطنين أو مجموع المؤسسات التي تعمل على انبثاق وتوطيد ما أسماها بالهيمنة الإيديولوجية"[2].

بين ماركس وغرامشي تتوحد فكرة الصراع في صياغة مفهوم المجتمع المدني، غير أن الفارق بينهما يكمن في نوعية الصراع القائم، حيث يرى ماركس أن المجتمع المدني هو الفضاء الذي تتصارع في المصالح الاقتصادية بين الطبقة البورجوازية والبروليتاريا وهذا الفكر أو التأويل كان مبنيا على رفضه الشديد لفكرة الرأسمالية، بينما غرامشي أرجع فكرة الصراع إلى الإيديولوجيات من باب الدفاع عن "دور الحركات الشيوعية لمواجهة الأنظمة الشمولية"[3]، ويرى فيه دائرة من المؤسسات الخاصة، كنائس مدارس ونقابات، وبهذا المعنى يكون المجتمع المدني حسبه فضاء تبنيه المؤسسات التي تشكل لحمة المجتمع وتنشأ فيه الإيديولوجيات وتنتشر عبر نطاق واسع.

4-المجتمع المدني في الفكر الحديث والمعاصر:

استعمل هذا المفهوم من جديد في الخطابات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية الحديثة والمعاصرة بشكل كبير، وهذا ما دفع المفكرين في العلوم الإنسانية لإعلان الصورة الجدية

[1]- اهرنبرغ جون، مرجع سابق، ص 285

[2]- نفسه، ص 286

[3]-GHILS Paul, opcit, P.P 119-152

لمصطلح المجتمع المدني وربطوه بمفهومي الحرية والديمقراطية لكونهما السبب الأول في نشأته وتعدد أشكاله، إذ لا يمكن تصور مجتمع مدني في بيئة تخلو من الحرية والديمقراطية، تطور هذا المصطلح كثيرا حتى أصبح "يغطي كل الحركات البيئية، النسوية، والحركات النقابية وغيرها من التنظيمات التي تعبر عن الحرية، التلقائية والاستقلالية"[1]، وفي هذا السياق عرفته هيئة الأمم المتحدة بالقول: " يشير المجتمع المدني إلى الطائفة الواسعة من المنظمات غير الحكومية وغير الربحية التي تحيي الحياة العامة وتدافع عن المصالح وقيم أعضائها، على أساس اعتبارات أخلاقية، ثقافية، سياسية، علمية، دينية أو خيرية"[2]، كما اتفقت معظم الندوات والمؤتمرات لهيئة الأمم المتحدة بأنه القاعدة أو الحلقة الأساسية في سلسلة التنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة ودعت إلى ضرورة إشراكه في عملية التنمية.

حتى أن الحداثة ساهمت في تحول جذري في مفهوم المجتمع المدني وأعطته دلالة جديدة وهي المجال النقدي للمجتمع السياسي، تم ذلك بعدما ازدادت الفجوة بين الطبقة السياسية والمواطنين، حيث شكلت طبقة منفصلة عن الواقع الاجتماعي لبقية المواطنين ولا تمثل الواقع بالإضافة إلى ظهور الليبرالية الاقتصادية وزيادة خطاباتها الناقدة لتسلط الدولة عليهم من خلال رجال السياسة أو مالكي السلطة، هذا ما دفع الخطابات الليبرالية الاقتصادية إلى " تكوين كتلة اجتماعية تتألف من الفاعلين الاقتصاديين الذين تخنق الحكومة مبادراتهم وتسيطر بشكل تعسفي على مصالحهم".

تميزت كذلك الفترة المعاصرة بظهور شكل آخر من المجتمع المدني وهي المنظمات غير الحكومية أو كما تسمى "القطاع الثالث"[3]، حيث ظهر هذا الشكل من أشكال المجتمع

[1] – العياشي عنصر: **ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا**، مجلة إنسانيات، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، رقم 13، 2001، ص 63–73.

[2]- BIZIOU Michaël : **de la société civil à la société civile mondial,** dans cités , n° 17, 2004/1, page 13 -23

[3]- HOURS Bernard : **les ONG outils et contestation de la globalisation**, dans journal des anthropologues, n° 94, 2003, p 13-22.

المدني في ستينيات القرن الماضي في شكل "جمعيات خيرية" كانت تجمع التبرعات من أمام الكنائس لإرسالها إلى المستعمرات، حتى أنها جعلت مهمتها الأولى الدفاع عن الشعوب المستعمرة ومساعدتها باسم الإنسانية، وأطلق على ذلك تسمية "التبادل بين الشمال والجنوب"[1] كان للهيئات الإنسانية تاريخ طويل في مجال دعم الحركات التحررية عبر العالم وتقديم الإغاثة للدول الفقيرة والمساهمة في تنميتها مثل: "اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي دعمت القضايا المتعلقة بالسلام والأمن في الحرب العالمية الأولى، كذلك رابطة النساء الدولية للسلام والحرية (WILPE) التي تأسست عام 1915 والتي تعد واحدة من المنظمات القليلة التي دافعت وضغطت من أجل نهاية الحرب، كما أن هذه المنظمة "صنفت كأقدم حركة سلام نسائية، ولا تزال فعالة إلى اليوم".[2] لاحقا ساهمت هذه المنظمة غير الرسمية في إنشاء العديد من المنظمات الرسمية مثل هيئة الأمم المتحدة بسبب فعالية نشاطاتها على المستوى العالمي لتنبثق بعد ذلك العديد من المنظمات الشبيهة متعددة الانتماءات.

تطورت المفاهيم عبر التاريخ وتوسعت نطاقات هذه المنظمات والجمعيات المنطوية تحت جناح المجتمع المدني ليصبح الحديث حاليا عن مجتمع مدني عالمي ساهمت في ظهوره العولمة وشبكة الأنترنت التي جعلت من العالم قرية صغيرة، مما نجم عنه "اندثار الصراعات القوية التي كانت تعرفها المنظمات غير الحكومية في السبعينيات والثمانينيات بسبب الحرب الباردة، واتجاه هذه المنظمات والشبكات العالمية في فترة التسعينيات نحو الشراكة والتعاون الدولي بينها"[3]، وهذا ماساهم في التفتح الاجتماعي نحو إقامة شبكة علاقات عالمية ومساعدة المجتمعات الفقيرة وتنميتها، وفي هذا الاطار برزت العديد من المنظمات غير الحكومية التي امتدت شبكتها على المستوى العالمي مثل:"(منظمة أطباء بلا حدود)، (أطباء العالم)

[1]- HOURS Bernard : opcit, page 13-22.

[2]– سانام ناجي: جودي البشرى: **نساء يبين السلام، المشاركة في الخبرات**، مجلة التحذير الدولي، 04 سبتمبر 2004، لندن، دون صفحة.

[3]- HOURS Bernard, opcit, page 13-22.

(المنظمات التشاركية العالمية) بالإضافة إلى العديد من المنتديات الدولية التي تنشط على شبكة الأنترنت"[1].

ثانيا: المجتمع المدني في الوطن العربي:

إن الحديث عن المجتمع المدني في البلدان العربية التي لم تصل بعد إلى التحول الاقتصادي والصناعي الذي عاشته أوروبا هو حديث عن مرحلة مسبقة لم تتضح بعد، وتبقى كل مظاهر الحداثة والعصرنة مجرد شكل ظاهري لمجتمع تابع صناعيا وتجاريا وتكنولوجيا للغرب، حتى أن مدلول الكلمة في التعيين مختلف تماما، فالمفاهيم التي أطلقها الفلاسفة والباحثون على مصطلح المجتمع المدني الغربي لا تتفق أو لا تتوافق مع المدلول اللّغوي لها في العربية، حيث ينقسم هذا المصطلح إلى شقين: مجتمع ومدني ومدلولهما في القاموس العربي جاء كالتالي:

- **مجتمع:** لفظة في اللّغة العربية مشتقة من الفعل جمع أو اجتمع، إذن بهذا تكون صفة لاسم زمان أو مصدرا ميميا[2]، لا يعني عددا من الأفراد مثلما هو الحال في اللّغة الأجنبية "Society" أي جماعة أو تجمع مجموعة من الأفراد[3].
- **مدني:** تشير هذه الكلمة في اللغة العربية إلى المدينة أو الحاضرة وعكسها بدوي في المقابل نجد أن لفظة مدني في اللغة الأجنبية تعني الشعوب المتحضرة أو الأفراد غير العسكريين، وغير رجال الدين[4]

يقودنا هذا التعقيب البسيط على مدلول الكلمة في قواميس اللغة العربية إلى اكتشاف الاختلاف الكبير في المدلول الأوروبي للمصطلح والمدلول العربي وهذا ما يؤدي إلى صعوبة

---

[1]- BIZIOU Michael, opcit, page 13 à 23

[2]- محمد صلاح نغم: **مجتمع مدني أم مجتمع أهلي؟ دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية**، مجلة العلوم السياسية، العدد 38-39، جامعة بغداد، ص. 140-156

[3]- نفس المرجع، الصفحة نفسها.

[4]- نفس المرجع، الصفحة نفسها.

استخدام نفس المصطلح في اللغة العربية للدلالة على صفة(مجتمع مدني) كما هو الحال في الكتابات الغربية، من جهة أخرى تطور مفهوم المجتمع المدني في أوروبا مع "بزوغ القرن 17 عشر مصاحبا لعصر التنوير والنهضة، ثم بعد ذلك كرد فعل نقدي لتبعيات البرجوازية والرأسمالية، فظهرت النقابات والاتحادات والمنظمات المدافعة عن العمل والحركات النسوية"[1] في الوقت الذي لم تصل فيه البلدان العربية إلى القدرة على بلورة هذا المفهوم بسبب الحروب والأزمات الاجتماعية التي مرت بها، إذ أن"فكرة التمدن التي تعد الحامل الرئيسي للمجتمع المدني باعتباره يشكل كل المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان ومصالحه في ظل التدمن والتطور الاقتصادي، لم تصل إليها الدول العربية لأن بنيتها المدينية متريفة ولم ترتقي بعد إلى مرحلة المدنية[2]،فنسيجها العمراني غالبا ما يتشكل من بقايا مدن استعمارية أو أحياء ذات تجمعات بشرية طائفية، كما تعد المنظومة الإسلامية مرجعها المقدس الذي لا ينبغي المساس به في جميع الأحوال، ومن غير المقبول إطلاقا إلغاؤه كما حدث في البلدان الأوروبية بعد إعلان القطيعة مع الأطر القديمة مثل الكنيسة والإقطاع.

إن المجتمع المدني هو قبل كل شيء مجتمع المدن، ومؤسساته هي التي ينشئها الناس في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، وعلى اعتبار أن المجتمع العربي لا يزال لا يعرف بعد القطيعة بين ماضيه التقليدي البدوي وحاضره المتمدن يعد التكلم عن المجتمع المدني في الدول العربية مخاطرة كبيرة وطمسا لمدلول المصطلح بالنظر إلى وضعية مدنه والسلوكيات والانماط الاجتماعية السائدة فيه. يقول عبد الحميد أبو سليمان في هذا السياق: "إن السباق الحضاري بين الأمم أصبح يشكل تحديا للوجود الإسلامي في هذا العصر فلم تجد كثير جهود الترجمة العلمية والادبية من أعمال الحضارات الأخرى، ولن يغير إرسال البعثات أو إنشاء المعاهد شيئا من الصورة المؤسفة التي يعيشها المسلمون في هذا العصر بسبب ما

[1]– محمد صالح نغم. مرجع سابق، ص 140–156

[2]– نفسه، الصفحة نفسها.

آلت إليه العقلية الإسلامية ومناهجها التي كرست إلى ضعف روح المبادرة واضمحلال الحماس النفسي والعقائدي، وأصبحت مجبرة على المتابعة الجزئية فتأخرنا لضعفنا"[1].

كل هذا ساهم في جعل مفهوم المجتمع المدني الراهن للدول العربية، يأخذ منحى آخر مغاير تماما لما هو عليه في المدن الأوروبية، وبالتالي لا يمكن تصور مجتمع مدني في مدن تتشكل من تنظيمات ذات طابع تقليدي يحتكم إلى الجماعات الأهلية والعقيدة التي تعطي إيحاء بأنها مجرد تنظيمات محلية أهلية تتأسس وفق معايير موروثة تربطها خصائص عرقية عشائرية كما هو الحال في الدول العربية. أما بالنسبة للمجتمع المدني الغربي فالمدنية هي التي كانت حاضنة لتكوينه وتطويره، كما أنها ساهمت في بناء البنية الثقافية والتكوينات الاجتماعية للأفراد، مما جعل المجتمع المدني الغربي يتكون من شريحة مجتمعية متعددة الانماط ولا تحتكم للعادات ولا للعقيدة، في حين لاتزال الدول العربية تعاني من تدهور كبير في البينة القاعدية للمدن التي تمتاز أغلبها بالتريف والقبلية، لذلك نجد أن أغلب هيئات المجتمع المدني فيها عبارة عن "مجتمعات أهلية"[2]، حتى أن هذا الأمر دفع العديد من الباحثين العرب إلى محاولة إعادة صياغة المجتمع المدني بمنحه مفهوم جديدا وهو "المجتمع السياسي أو الجماعة السياسية"[3].

"من الصعب تصور دولة وطنية قوية بدون مجتمع مدني، كذلك من الصعب أن نتصور مجتمعا مدنيا قويا في ظل دولة مستبدة غير ديمقراطية، دولة لا تحترم الحريات كما تشتد فيها البيروقراطية[4]، وهذا ما نلمسه في الدول العربية التي تستعمل الاستبداد والقهر في كل تعاملاتها السياسية ويظهر ذلك جليا في احتكار السلطة من طرف الأقليات ورفض فكرة التداول على

---

[1]– أبو منشار الحرباوي نزار نبيل ، **بين المجتمع الغربي والمجتمع المدني العربي، مجلة رؤية تركية**، العدد 07، تركيا، 2013.

[2]– محمد صالح نغم: مرجع سق ذكره، ص 140–156.

[3]– نفسه، الصفحة نفسها.

[4]– نفسه، الصفحة نفسها.

الحكم، وحرية التعبير والمعارضة السياسية، حتى وإن وجدت فإنها شكلية وغالبها يعرض للقمع من طرف الدولة ومؤسساتها، وهذا ما يؤثر على جميع الحركات والمنظمات والنقابات التي تصبح خاضعة للدولة تنشأ من أجلها وبواسطتها، عن طريق القوانين والقيود الإدارية الممارسة عليها، والمراقبة الدائمة لنشاطاتها، الأمر الذي يكبح الحريات لهه الهيئات المدنية ويعرقل أداءها بين أكبر القيود التي تفرضها القوانين الإدارية على هيئات المجتمع المدني نجد:

- صعوبة إجراءات التسجيل والإشهار.
- القيود على الموارد المالية لها.
- عدم وجود حصانة تقيها من سطوة الدولة.
- تقييد معظم العامل عن ممارسة حقهم النيابي والمشاركة المجتمعة[1].

هذا ما يجعل المنظمات المتعددة مجرد منظمات شكلية وليست مستقلة لأن واقعها يوضح بأنها تابعة وخاضعة للدولة:

لا حظنا أن العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية هي علاقة تكامل لذلك فالديمقراطية هي شرط أساسي لوجود وتطور المجتمع المدني كما أن غياب هيئات المجتمع المدني في أي دولة يكرس إلى ظهور الاحادية على اختلافها سواء شمولية أو تسلطية[2]، ولعل أصدق مقياس للديمقراطية هي درجة الحرية التي تمنح لمؤسسات المجتمع المدني بحيث تصبح الناطق الرسمي لمطالب أفراد المجتمع كما أنها تضمن لهم الاستجابة لمطالبهم وعدم تهميش الأقليات الأمر الذي يبدو بعيدا في الدلو العربية وهذا ما تؤكده الإحصائيات التي تشير إلى وجود 70000 منظمة أهلية عربية[3]، غير أن الأداء المتوقع منها ضيق بالمقارنة مع عددها وهذا ما يبين أو يثبت التحدي الذي رفعته الدول العربية فيما يخص المسار الديمقراطي هو محاولة

[1]– محمد صالح نغم: مرجع سبق ذكره، ص 140–156.

[2]– نزار نبيل أبو منشار الحرباوي: مرجع سابق، دون صفحة.

[3]– نفس المرجع، دون صفحة.

تمويق لها كدول ديمقراطية، دليل ذلك انتشار العديد من الأزمات الاجتماعية في هذه الدول نذكر منها: التجارة الموازنة، عمالة الأطفال، العنف ضد

النساء وغيرها التي لم تستطع مؤسسات المجتمع المدني رغم تعددها أن تسلط الضوء عليها ومحاولة تقديم حلول للدولة للتخلص من هذه الأزمات.

في الأخير يمكن القول على أنه وبالرغم من التداول الواسع لمفهوم المجتمع المدني في البلدان العربية وتكثيف الجهود والمبادرات لقيامه إلا أنه لا يزال لم يرتقي بعد إلى ذلك المستوى العالمي فلا يمكننا الإقرار بوجود مجتمع مدني وفق النموذج الغربي نظرا للواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية وتركيبتها الاجتماعية لاتي تمتاز بوجود العلاقات القبلية العشائرية أكثر وغياب الديمقراطية والحريات، لذلك لا يمكن أن ينتج مجتمع مدني دون تلك التراكمات المساعدة على إنتاجه، فالمجتمع المدني هو نتاج تحول ديمقراطي شامل وواسع الناطق تحت ظل مؤسسات دستورية تحميه وترعاه من سطوة الدولة.

ثالثا: المجتمع المدني في الجزائر(الجمعيات):

أ. خلال الفترة الاستعمارية:

عرفت هذه الفترة تضييقا واسعا من طرف السلطات الفرنسية على الممارسات المدنية للجزائريين وطمس الهوية الثقافية والاجتماعية لهم، وركزت في ذلك على محاربة التعليم والمؤسسات التعليمية التي كانت تتم عبر الزوايا والكتاتيب خاصة عندما وضع الفرنسيون أيديهم على الأوقاف الإسلامية، فتقلص التعليم حتى اختفى غالبا وبقي محصورا فقط في بعض الزوايا التي كانت تنشط في الجنوب والمناطق الجبلية، تاريخيا حتى سنة 1891 ظلت

الزوايا هي المراكز التعليمية الرئيسية في البلدان العربية وقد كان التعليم يتم تحت إشراف الأهالي[1].

في السابق كان المجتمع الجزائري معروفا بنمطه التقليدي حيث كانت مختلف التنظيمات العشائرية تحتكم إلى كبار القرية والمشايخ، وكانت مظاهر التضامن المحلي تتم من خلال تنظيمات أهلية مثل ما كان عند القبائل الأمازيغية "تاجمعت" و"التويزة" الموجودة إلى يومنا هذا، لذلك فالتصنيف الذي مارسته فرنسا على الاهالي الجزائرية من خلال مختلف المراسيم والقوانين الاستيطانية التي كانت تهدف إلى شل كل مظاهر التضامن والتعاون مع الحركات الشعبية والمقاومات التحررية، مما أدى إلى تلاشي وتقلص هذه التنظيمات الأهلية بسبب سياسات التجويع والتشريد، وقانون الاهالي الذي حرم على الجزائريين ممارسة حقوقهم المدنية يقول أبو القاسم سعد الله في هذا السياق: "اعتبر القانون الفرنسي الجزائري مجرد رعايا، لا يمكنهم مناشدة الحرية والسياسة والحقوق المدنية، حق الجمعيات والنوادي الثقافية والفنية لا يسمح لهم بإنشائها والانخراط فيها دون ان يعرف هذا القانون التعسفي الملاحقة"[2].

سنة 1901 منحت السلطات الفرنسية الضوء الأخضر للبدء في إنشاء مختلف التنظيمات المدنية في فرنسا ومختلف مستعمراتها من خلال القانون المدني "الذي صوت عليه في 1901/01/01، الذي يتضمن المبادئ الأساسية لإنشاء الجمعيات تسييرها وحلها"[3]، وفي إطار هذا القانون شرع الجزائريون في تأسيس الجمعيات وممارسة حقهم المدني غير ان ذلك كان مشروطا بتقمص الجنسية الفرنسية والمتخرجين من المدارس الفرنسية، فتأسست بذلك

[1]– شاوش إخوان جهيدة: **واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعيات مدنية بسكرة أنموذجا**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014–2015، ص 96.

[2]– سعد الله أبو القاسم: **تاريخ الجزائر الثقافي**، الجزء 05، دار المغرب الإسلامي، دون تاريخ، ص 313.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

جمعية الراشدية في الجزائر العاصمة سنة 1901، دائرة صالح باي قسنطينة 1908، نادي السباب الجزائري بتلمسان وغيرها[1].

ظهور الجمعيات كان منحصرا في أوساط المثقفين المعروفين بالاندماجيين[2]، مارست هذه التنظيمات المجنية مهمة التوعية الثقافية والاجتماعية من خلال النشاطات التي كانت تتم عبر مختلف النوادي الثقافية وهذا بدوره ساهم جدا في تعميق الحركة الوطنية وزيادة الوعي التحرري والحركات الشعبية، المحافظة على الهوية الجزائرية الإسلامية، زيادة التضامن بين الاهالي الجزائرية، ورغم القيود التي مارستها فرنسا الاستعمارية فيما بعد، بعد اكتشافها للدور المحوري الذي تلعبه هذه المؤسسات المجنية في تجنيد المجتمع الجزائري من أجل استقلاله والحفاظ على هويته، إلا أن هذه التنظيمات ظلت تمارس نشاطها ومهامها.

لقد لعبت الاحداث التاريخية العالمية دورا مهما في تكثيف النشاطات والممارسات المدنية في الجزائر، من خلال الحربين العالمتين الأولى والثانية، اللتان ساهمتا في تكوين العديد من الجمعيات الوطنية وظهر نوع آخر من الجمعيات وهي الرياضية الإسلامية[3]، كذلك بعض التنظيمات الطلابية والجمعيات الدينية نذكر منها:

- جمعية طلاب شمال إفريقيا المسلمين 1922.
- فيدرالية المنتخبات الإسلامية الجزائرية 1927.
- فريق مولودية الجزائر 1921.
- نادي الإصلاح 1934.
- المعهد الإسلامي للتضامن الاجتماعي 1946.

---

[1]– سعد الله أبو القاسم: **تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ص 313.**

[2]– دارس عمر: **الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر**، واقع وآفاق، مجلة انسانيات، العدد 28، 2005، ص 23–33.

[3]– بوسنة محمود: **الحركة الجمعوية في الجزائر، نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 17، جوان 2002، ص 134.

- الكشافة الإسلامية الجزائرية (مدرسة تكوين مناضلي الحركة الوطنية).
- جمعية العلماء المسلمين 1931[1].

هذه الأخيرة لعبت دورا محوريا في التعبئة الثقافية والنضالية للمجتمع الجزائري تأست كرد فعل على احتفال الفرنسيين بمائة سنة من الاحتلال، وجهت هذه الجمعية نشاطها نحو المطالبة باستعادة الحقوق المدنية والحريات للجزائريين، محاربة البدع والخرافات وقد قادها كل من العامة عبد الحميد ابن باديس، البشير الإبراهيمي والعديد من العلماء والمناضلين تحت شعار: "الجزائر بلادنا، الاسلام ديننا، والعربية لغتنا"[2].

عرفت هذه الفترة أيضا ازدواجا في التركيبة الفكرية والثقافية لعناصر المجتمع المدني فانقسمت المؤسسات والمنظمات إلى نوعين لكل منهما خصائصه الاجتماعية والثقافية، إذ تحيز الأول بكونه امتداد للنسيج الاجتماعي الجزائري وكانت مرجعيته دينية ومهمته كانت في حماية المجتمع الجزائري من الاختراق والمحافظة على الهوية واللّغة والتلاحم الاجتماعي عن طريق المؤسسات الأهلية التقليدية[3]، كالزوايا، الطرق الصوفية، المساجد ومؤسسات الوقف كانا قائما على القيم والعمل التطوعي يقول بيار بورديو في هذا الصدد: "إن الشيء الذي ظل يدل على وجود فئة اجتماعية مستقلة هو الارتباط الاجتماعي الثقافي الذي مثلت القبيلة"[4] كانت هذه الفئة متقوقعة على نفسها ورافضة لأشكال الاندماج، مما جعل الأهالي الجزائرية تعيش عزلة شديدة ورفض كل ما تحمله الثقافة الفرنسية[5]، هذا ما جعل الأهالي الجزائرية بعيدة

---

[1]– عجالي كمال: **مساهمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على الهوية الوطنية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 16، 2001، ص 103–108

[2]– نفسه.

[3]– بن طاهر علي: **الدولة والمجتمع المدني في الجزائر، دراسة تحليلية لمضمون الثقافة السياسية**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر –3–، 2010–2011، ص 95.

[4]- BORDIEU Pierre : **sociologie de l'Algérie**, presse universitaire de France, Paris, 1980, P 62.

[5]– صفار زيتون مداني: **اقتباسات من محاضرة في السياسة الحضرية الجزائرية**، جامعة الجزائر 2، 2015.

عن الإطار السياسي والاجتماعي بما في ذلك المجتمع المدني وهذا ما يسميه ابن خلدون بالعصبية.

بالنسبة للفئة الثانية فقد تكونت مؤسساتها عن طريق النخب التي تلقت تعليما فرنسيا حاولت أن تفرض نفها بعدما عجزت الفئة في فرض نفسها والتعبير عن الواقع الاجتماعي والسياسي وفشلت في إدانة النظام الاستعماري بشكل فعال وإزالة القمع المسلط عليها الذي فرضته إيديولوجية السياسة الكولونيالية"[1]، هذه الفئة تبدو معاصرة وأكثر حداثة في التفكير والإيديولوجيات، بحيث ضاعت سبل جديدة للدفاع عن الهوية والدين وبدأت النضال عن طريق هيئات المجتمع المدني غير التقليدية، منها الجمعيات، الأحزاب "وضمت إلى صفوفها العديد من الجزائريين الذين تكونوا في الزوايا والمساجد وبدأت بالمطالبة بالاستقلال والتحرر وبناء الدولة الديمقراطية"[2]، وقد تميزت هذه المرحلة ببروز العديد من النخب نذكر منها:

1- النخب التقليدية التي ظلت متمسكة بمنطلقاتها الدينية متأثرة بالمدارس القرآنية الصوفية، التي كان مرجعيتها الدين الإسلامي كان ممثلها: جمعية العلماء المسلمين.

2- نخب سياسية لليبرالية تضم كل الفئات البرجوازية الجزائرية الصغيرة مواكبة للحداثة وترغب في الجمع بين الأصل الجزائري والحداثة.

3- نخب سياسية ثورية ترى بأن الصراع والكفاح ضد المستعمر يقوم على مجهودات الشعب، وكانت تضم العديد من العمال والقرويين وامتدت فيما بعد لتنبثق عنها حركة جبهة التحرير الوطني.

---

[1]- جغلول عبد القادر: **الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر**، تر: سليم قسطون، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ص 198.

[2]- مالكي محمد: **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 220-222.

امتازت هذه النخب بفكرها الوطني الديمقراطي، بقيادة مصالي الحاج، كانت ايديولوجياتها شعبوية وتقليدية المحتوى وعرضة للنزاع الفئات والنخب الطلاعية"[1].

ب. مرحلة فجر الاستقلال (1962-1989):

بعد إعلان الاستقلال التاريخي للجزائر من الاستعمال الغاشم الذي دام 132 سنة خرجت منه الجزائر كدولة منهارة جدّا نسبة الأمية التي فاقت 95% من إجمالي سكان مجتمع ظل يعيش التهميش وأغلبهم كان ممارسا لمهن الزراعة والحرف اليدوية، كل شيء كان يوحي بإنهاك المجتمع خاصة من الجانب الاجتماعي الثقافي، بالنسبة للبنية المدنية الاجتماعية لسكان الجزائر كانت كلها متكتلة في كيان التنظيم الواحد وهو حزب جبهة التحرير الوطني وترددت الكثير من الشعارات حول هذا التنظيم الحزبي "عليها نحي وعليها نموت"، هذا الحزب الذي قام بقيادة الدولة الجزائرية المستقلة متبنيا الاتجاه الاشتراكي وقد هيمن على المكتب السياسي هيمنة شاملة، إلى غاية أكتوبر 1962 حين قام الرئيس المعين بن بلة بعزل رئيس المكتب السياسي للحزب وجمع كل الصلاحيات في شخصه[2].

عرفت هاته الفترة ركودا شاملا حيث كانت عمليات التنمية تحت سيطرة الرئيس وتم إقصاء كل المبادرات والمنافسات في الميدان الاجتماعي، الثقافي، والمحلي، مما يعني دولتت أي سيطرة الدولة على كل المؤسسات والهياكل الاقتصادية وفضاءات التنشئة الاجتماعية[3] كانت الدولة تنظر إلى أفراد المجتمع الجزائري على أنه قاصر، وعمت الصبغة السياسية على جميع المنظمات وهياكل المجتمع المدني وأصبحت مقيدة بسبب هيمنة الدولة على جميع

---

[1]- HARBI Lahouari : **l'impasse du populisme, l'Algerie collectivité politique et état en construction,** ENAL, Alger, 1990, PP 47-72.

[2]- رميلاوي سفيان: **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2010، ص.

[3]- عروس الزبير: **الحركة الجمعوية في الجزائر**، الواقع والآفاق، محاولة في المفهوم والوظيفة، مركز البحث في الأنثربوبوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC، البرنامج الوطني للبحث، 2005، ص 11-55.

القطاعات، وهذا ما يفسره عدم اعتماد قانون جديد لتأطير العمل الجمعوي واقتصار العمل بالقانون الذي وضعته السلطات الفرنسية في 1901/07/01 إلى غاية 1971، هذا القانون الذي يبدو أنه أكثر صرامة من الأول[1]، بحيث اشترطت فيه المصادقة من طرف الوالي أو وزير الداخلية على اعتمادات الجمعيات، تكثيف مراقبة الدولة للنشاط الجمعوي أيا كان نوعه وقد تمحضت بموجب هذا العديد من التنظيمات التي تنشط خارج الأطر القانونية، منها الحركات الإسلامية والبربرية التي تعرضت لاحقا إلى ملاحقات قضائية واعتقالات أججت الاوضاع وطورته إلى انفجار شعبي متعدد الأطراف[2].

لقد نجم عن هذا القانون الذي يمنع أي تنظيمات تنشط خارج حزب جبهة التحرير الوطني. افقار وهشاشة الحياة الجمعوية منع بروز هياكل مؤسسات وسيطية كالجمعيات وتوسع الفجوة بين الدولة والمجتمع، ظهور العديد من مظاهر السخط والشغب والاحتجاجات الفوضوية والفتن، تعطيل نمو الثقافة الديمقراطية والمشاركة في الحركات الجمعوية بسبب القيود وسيطرة الدولة على اعتماد إنشاء الجمعيات وتمويلها[3].

كل هذه الإجراءات المتسلطة والممارسات التعسفية من قبل الدولة على التنظيمات المدنية باختلاف أشكالها جعل من التنمية بالمشاركة مستحيلة، إذ كانت جميع أعمال التدخل العمومي في المدن وضواحيها تتم من وإلى الدولة، واحتكرت مجموعة من الأفراد التي كانت لها سلطة القرار كل عمليات التنمية والتدخل العمومي، يقول الهواري عدي في هذا الشأن: "تميزت المرحلة الأولى من جزائر بعد الاستقلال بالعشوائية في التسيير، حيث اعتمدت السلطة على العائدات البترولية في جميع برامجها التسييرية، وكانت معظم المشاريع والتجهيزات لا

---

[1]– عروس الزبير: **الحركة الجمعوية في الجزائر**، ص 11–55.

[2]– باري عبد اللطيف: **المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري**، مذكرة ماجستير تخصص علوم سياسية، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 01 يوسف بن خدة، 2007، ص 111.

[3]– دارس عمر: مرجع سابق، ص 23–38.

تأخذ الاعتبارات السياسية باستعمال الخطاب الأخلاقي...إيديولوجية الدولة كانت ذات مرجعية ثقافية لا سياسة، في ظل نظام الحزب الواحد الذي لم يتمكن من رفع المستوى الثقافي للبلاد"[1]

يبدو أن تمركز الدولة وسيطرتها على جميع القطاعات الاجتماعية الاقتصادية وغيرها تحت ما يسمى "الشرعية الوطنية" التي منحها منتسبوا جبهة التحرير الوطني جعلت من الإبداع والابتكار أمرا مستحيلا، فكانت كل الفئات الاجتماعية تعيش تحت سلطة جبهة التحرير وكل من يخالفها أو يحاول المشاركة في تحسين أو تسيير مؤسسات الدولة ومجالاتها يعتبر خائنا فيتلقى الإقصاء، كان المجتمع عبارة عن كتلة يغيب فيها الإبداع بسبب سطوة الدولة على جميع عمليات التنمية، يقول الهواري عدي في سياق آخر "طالما أن الفكر الشعبوي لا يزال متجدرا في الثقافة والخطاب السياسي وطالما أنه يمثل تيار الأغلبية سيكون من الصعب أن تظهر الثقافة الديمقراطية في المجتمع الجزائري ولن يكون هناك مجتمع مدني بالمعنى الأدق للمفهوم"[2]

ت. الجمعيات وتجربة التعددية الحزبية:

إن أهم خطوة لمحت إلى رغبة الدولة من الاستغناء عن التسيير الأحادي لجميع المشاريع التنموية كانت في ميثاق 1987 الذي أسفر عن تعديل قانون الجمعيات، حيث شرعت الدولة في التخلي عن صلاحياتها تدريجيا من خلال منح الجمعيات صلاحيات التدخل في بعض الميادين أهمها الرياضية، بسبب عبئ التمويل الأحادي للدولة للمشاريع التنموية فتخلت عن دعمها الكلي وفتحت المجال أمام التمويل المتعدد لبعض القطاعات. كان هذا مؤشر يمهد لبداية تغير العلاقة بين السلطة والمجتمع، من خلال تغيير النصوص القانونية لمنظمات المجتمع المدني وفتح المجال أما الراغبين في المشاركة على المستوى المحلي

[1] - ADDI Lahouari : **l'Algérie et la démocratie, pouvoir et crise de politique dans l'Algérie,** Edition la découvert, France, 2010, P115.
[2] - ibid, Page 188

والوطني، من جهة أخرى غيرت خطابها السياسي من خلال شعار "من أجل حياة أفضل"[1] وقد أسفر هذا الخطاب بإلغاء بالتصريح الإداري لاعتماد الجمعيات الذي كان معمولا به.

لقد مهد هذا القانون إلى الانتقال التاريخي للدولة من الأحادية إلى التعددية كما عبر أيضا عن وعي الدولة بضرورة تهيئة القطاع الجمعوي خاصة وكافة عناصر المجتمع المدني مستقبلا لأنه هو السبيل الوحيد للتخلص من العبء الاقتصادي الذي طالها بسبب الاعتماد الكلي على عائدات البترول، يقول أيمن إبراهيم الدسوقي في هذا الموضوع: "بدأت الدولة الجزائرية منذ أواخر الثمانينات في تخفيف الخناق ضمن طبيعة الدولة الرخوة بسبب تصاعد الأزمة الاجتماعية، حيث تنازلت الدولة لبعض فئات المجتمع عن وظائفها، ومن أهم مظاهر هذا الأمر الدساتير والقوانين "[2].

بعد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الخامس من أكتوبر 1988 قامت الدولة الجزائرية بتجربة الانفتاح نحو التعددية الحزبية بعد مركزية الدولة والفساد الذي عم لسنوات واعتبر تاريخ 05 أكتوبر 1988 بمثابة التحول التاريخي في الحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع المدني الجزائري، بعد الاصلاحات الكبيرة التي وعد بها الرئيس الراحل الشادلي بن جديد بعد الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد بسبب ندرة المواد الغذائية، وقد عرضت هذه الاصلاحات على الشعب الجزائري في شكل استفتاء الدستور سنة 1989[3]، لقد فتح هذا التحول السياسي المجال نحو التعددية الحزبية، فتشكلت بذلك منظمات مستقلة غير تابعة للحزب الحاكم سابقا(جبهة التحري الوطني).

---

[1]– ناجي عبد النور: **النظام السياسي الجزائري من الاحادية إلى التعددية**، جامعة 08 ماي 1945، 2006، ص 126–127.

[2]– الدوسقي أيمن إبراهيم: **المجتمع المدني في الجزائر: الحجرة – الحصار – الفتنة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 75.

[3]- Lahouari ADDI, opcit .p 120

عرفت مؤسسات المجتمع المدني انتعاشا قويا بعد إقرار التعددية الحزبية التي فرضتها الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وبدأت مختلف التنظيمات والهيئات التي كانت تنشط بطريقة غير قانونية تحت حكم الحزب الواحد في تقنين نفسها شرعيا بعد سن المادة 40 من الدستور التي تنص على ما يلي: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به وحق العمل النقابي والعمل الجمعوي"[1]، و بالرغم من أن القانون الجديد للتفتح الديمقراطي لم يسقط حتى السلطة في مراقبة نشاطات مؤسسات المجتمع المدني إلا "أن هذا القرار الحاسم في تاريخ المجتمع الجزائري جعل العديد من المنظمات تسارع إلى إيداع طلبها على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية التي أحصت أكثر من 60 طلب لإنشاء أحزاب سياسية مختلفة الاتجاهات وكانت أغلبها تركز في برامجها على المشاركة في الحياة السياسية، تمثيل المواطنين والمساهمة في تلبية حاجاتهم، السعي للتأثير في اتخاذ وصناعة القرار السياسي"[2] وقد ترتب عنه ظهور العديد من الحركات الجمعوية في المدن الجزائرية في مقدمتها: جمعية أولياء التلاميذ، جمعيات بناء المساجد، جمعيات الشباب، جمعيات خيرية وغيرها.

تميزت الفترة الأولى من التحول الديمقراطي بتقييد المجتمع المدني بالاتجاه السياسي بالضرورة وهذا حسب ما نص عليها القانون الذي ذكرناه سابقا الذي يربط بين الجمعيات والعمل السياسي والذي لا يذكر أي نوع من التنظيمات الجمعوية وهذا ما يتناقض مع المفهوم الشامل للمجتمع المدني، لم يدم سريان هذا النص القانوني طويلا ففي سنة 1990 وبالضبط في شهر ديسمبر ثم إصدار نص قانوني يلغي الأول الذي يفتح المجال نحو النشاط الجمعوي

[1]– كربوسة عمراني: **المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن. أي دور؟ بالإشارة إلى حالة المجتمع المدني في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة، العدد 16، سبتمبر 2014، ص 160.

[2]– لعروسي رابح كمال: **آفاق ومستقبل المجتمع المدني في الجزائر**، النهضة، مج 10، العدد 02، 30-04-2009، مصر، ص.ص 141-161.

بمختلف أنواعه[1]، مثلا "ولاية قالمة فقط أحصت حوالي 421 جمعية سنة 1990 توزعت عبر بلديات الوطن"[2].

إن الإشكال الذي ظل قائما هو علاقة الدين بالدولة، يقول هواري عدّي في هذا الشأن: "إنها في الواقع دولة مسلمة، حيث لا يزال الدين يتحدى الدولة"[3]، حتى أن بعض البحوث والدراسات التي تحدثت عن تاريخ المجتمع المدني في الجزائر أرجعت الأسباب الأولى لعدم نضوجه كفكر مستقل عن الدولة هو مسألة الدين والهوية، التي يعود تاريخها إلى الحقبة الاستعمارية بسبب "تعمد الاحتلال سحق الدين واللّغة وجاءت سنوات الاستقلال لتكرس للأزمة"[4] بالإضافة إلى ما يعرف بأزمة المشاركة السياسية، حيث عجزت المؤسسات السياسية على استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع كما عجز الحزب الواحد على مسايرة التطورات التي فرضتها الساحة الاجتماعية والسياسة وكان تصوره للمشاركة ليس إلا مرادفا للتعبئة وبذلك أصبح المجتمع المدني مقيدا من طرف السلطة لسنوات ممّا أدى إلى انفجار الأزمة الأمنية التي دامت لسنوات بسبب بروز شرائج اجتماعية سياسية متحاربة ذات اختلافات ايديولوجية عميقة أغلبها كان يسعى إلى الحصول على السلطة وقد استعمل الدين الإسلامي لإضفاء الشرعية على هذا الصراع حتى أن الخطابات التي كان يلقيها رؤساء منظمات وأحزاب وجمعيات المجتمع المدني لم تكن سوى خطابات شاحنة للعاطفة وذات طابع ديني.

دخلت الدولة في أزمة اجتماعية عميقة جعلت من العمل التشاركي من أجل التنمية مستحيلا بسبب العنف المتعدد الأشكال الذي خيم على الحياة الاجتماعية وفرض حالة الطوارئ في فيفري 1992 وحضر نشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحل جميع الجمعيات والمنظمات المساندة لها، لقد عاشت الجزائر مرحلة أمنية صعبة دامت عشر سنوات، تم فيها حضر جميع

[1]– لعروسي رابح كمال، مرجع سابق، ص 141–161.

[2]– نفسه، الصفحة نفسها.

[3]-ADDI Lahouari ,opcit,121

[4]– الدوسقي أيمن إبراهيم، مرجع سابق، ص 38.

النشاطات الجمعوية واغتيال العديد من رموز وقيادات المجتمع المدني إلى غاية تاريخ 28 نوفمبر 1996 بصدور دستور جديد ينص على منح الحق للمواطنين لإنشاء الأحزاب والجمعيات بدون المساس بسيادة الشعب وأن لا يكون الحزب ذو مرجعية دينية أو لغوية أو عرقية أو مهنية أو جهوية[1].

وبالتالي فالتحول الديمقراطي الذي عرفته البلاد جاء بفعل مجموعة من الشروط الاجتماعية، التي استوردت مفهوم المجتمع المدني دون الأخذ بعين الاعتبار المناخ الملائم لتكوين المفهوم الحقيقي للمجتمع المدني من بينها المواطنة الليبيرالية وحرية التعبير، إنفصال الدولة عن العمل السياسي والديني، وجود وعي اجتماعي بالحقوق المدنية والسياسية، الابتعاد عن جميع الانتماءات الدينية، العرقية، الثقافية وغيرها، وإلا سيتكون مجتمع أهلي متصارع سينتهي بحرب أهلية، من جهة أخرى تشير الأحداث التاريخية التي سردناها في النص السابق إلى عطش المجتمع الجزائري نحو الممارسة السياسة واستلام السلطة أكثر مما تشير إلى ممارسة الحقوق المدنية والمشاركة في التنمية، حيث لاحظنا أن الحركات الجمعوية التي تشكلت في تلك الفترة كانت ذات تتخذ من اعتمادها كجمعية مبدأ لفرض فكرها الايديولوجي وانتمائها العرقي، لذلك كانت التجربة الأولى نحو العمل الديمقراطي فاشلة لأنها لم تراعي أن تكون طوعية يكون فيها الإنخراط بشكل عفوي، بقدر ما كانت عضوية ذات طابع تضامني بفعل الدين، العائلة، القبيلة وغيرها.

ث. مرحلة ما بعد الأزمة الاجتماعية والأمنية:

السنة	جمعية محلية	جمعية وطنية	المجموع
2000	49200	800	50 000
2001	57117	842	57 959
2002	65341	890	66 231

[1]– لعروسي رابح كمال، مرجع سابق، ص 149.

2003	65000	1000	66 000
2004	73000	800	73800
2005	69100	900	70 000
2006	74000	1000	75 000
2007	79023	900	79 971
2008	80 000	1000	81 000
2009	77361	962	78323
2010			91608

Source : Essaid Taib : « Associations et société civile en Algérie » O.P.U. 2014.

يلخص لنا هذا الجدول المسار الذي عرفته الاعتمادات التي منحتها الدولة للجمعيات الوطنية والمحلية منذ سنة 2000 إلى غاية 2010 حيث نلاحظ أن الجمعيات المحلية تشهد ارتفاعا كبيرا بالمقارنة مع الجمعيات الوطنية، وقد يرجع ذلك إلى التسهيلات التي منحت للجمعيات فيما يخص الحصول على الاعتمادات وكذلك الدعم المالي الذي كانت تتحصل عليه بعد حصولها على الاعتماد، حيث يكتفي الراغبون بتشكيل جمعية محلية "بطلب خطي للوالي المنتدب للمقاطعة الادارية أو رئيس الدائرة مع تقديم محضر تأسيسي للجمعية مصادق ومؤشر من طرف محضر قضائي يتضمن تاريخ ومكان انعقاد الجمعية العامة بالإضافة إلى قائمة الاعضاء الحاضرين تتضمن 15 عضو مؤسس على الأقل يشمل جميع المعلومات الخاصة بهم، شهادة السوابق العدلية للأعضاء وكذا وثائق الثبوتية لمقر الجمعية."[1]

يبدو أن التسهيلات التي منحت للجمعيات لعبت سببا كبيرا في تزايد الطلبات المقدمة على مستوى المصالح الادارية، حيث لاحظنا أن الاعتمادات الممنوحة عرفت تزايدا منذ 2001

[1]– القانون الأساسي لتأسيس الجمعيات رقم 12/06 المؤرخ في 2012/01/12، سلم لنا من طرف المكلفة بتسيير الجمعيات بولاية الجزائر، 2019.

، وحسب المكلفة بملف الجمعيات بولاية الجزائر فقد تلقى الجمعيات المحلية تشجيعا كبيرا من طرف الدولة بغرض ربط الادارة بالمواطن، حيث ترى أن الجمعيات ستكون الحل الأمثل للقضاء على القطيعة بين المواطن والمصالح الادارية لذلك فهم يعملون على مرافقة نشاطات الجمعيات المحلية وتشجيعها، وبالنسبة للجمعيات المسجدية فقد تم تجميدها من طرف والي ولاية الجزائر سنة 2019 إلى أجل غير مسمى وتكليف أئمة المساجد والقيمين على إدارة شؤون المسجد بما في ذلك عمليات البناء والنظافة والترميم لسبب لم ترغب في ذكره لنا.

خلاصة:

يمكن القول أن المجتمع المدني الجزائري في عهد الاستعمار عرف تنظيما أكثر مما هو عليه حاليا فقد استطاعت كل مؤساسته سواء تلك التقليدية أو المعصرنة أن تفرض نمطا تنظيميا عاليا ومتماسكا كما حشدت العديد من الفاعلين وعملت على ضبط سلوكهم وتوعيتهم في إطار طوعي منتظم ومستقل، وانتقلت عبر مراحل متعددة بدايتها مسيرة تعليمية فكرية قادتها الزوايا والمؤسسات الدينية، ثم تحولت إلى مرحلة ظهور النخب والفكر الجديد الذي أصر على ضرورة شحن الأفراد من أجل الحرية والاستقلال ورفض مظاهر القهر وطمس الهوية عن طريق العمل السياسي المحزب إلى جانب النشاطات الجمعوية والنقابية التي سافرت بالقضية الوطنية إلى المنظمات المدنية العالمية، وحولتها من قضية شعب إلى حركة تحررية دعمتها العديد من دول العالم ولم تضع مختلف عناصر المجتمع المدني السلاح حتى افتكت بالحرية.

أما فترة ما بعد الاستقلال فتميزت بطابع انقسامي كبير في البداية كرس إلى استراد مجتمع مدني ذو مرجعية غربية عرقية أو دينية، حيث لاحظنا أن المنظمات السائدة كانت تعتمد على الولاء إلى إيديولوجية معينة ولم تكن مستقلة، كما أن المنظمات المدنية عملت على تهميش العديد من الفاعلين الاجتماعيين وأصبحت تخص أقليات فقط وهو (النخب

الفكرية، التكنوقراطيون، البيروقواطيون)[1]، أما في وقتنا الحالي فنلاحظ أنه بالرغم من التسهيلات التي منحتها الدولة للجمعيات فلا تزال مراقبة من طرف السلطة حتى أنها في المجمل جردت من المهام المنوطة بها وهي تنظيم المجتمع وتوعيته، هذا ماساهم في ظهور تنظيمات ونشاطات جمعوية غير ناشطة تسعى من خلال اعتمادها على الحصول على الدعم المالي دون المشاركة في الحياة المدنية.

في الأخير يمكن القول أن التنظيمات التقليدية التي كانت ولا تزال تميز المجتمع الجزائري في القرى والمداشر وبالرغم من كونها تنظيمات غير رسمية تظل تصنع الحدث في جميع أشكال التضامن المحلي وتأسس لأعظم مظاهر المشاركة في تنظيم المجال المحلي من بينها ثاجمعت عند الأمازيغ والجماعة عند العرب.

[1]-AMIRI Ahmed**: Mythes et réalités d'une logique de mutation de la société civile Algérienne**, dans sud/nord, 2001/ N° 14, Page 123-134.

الفصل الخامس: تقديم ميدان البحث

تمهيد

- **أولا: لمحة عامة عن بلدية باب الزوار.**

- **ثانيا: التعريف بمجال البحث.**

- **ثالثا: قراءة في خصائص لعينة البحث المستجوبة عن طريق الاستبيان.**

- **رابعا: قراءة في الخصائص السوسيو-ديموغرافية لعينة البحث المستجوبة بالمقابلة.**

الشفهية

خلاصة

تمهيد:

يعتبر الجانب الميداني عاملا مهما لدراسة مختلف الظواهر الاجتماعية وتحليلها، باعتباره يمكننا من إسقاط مختلف التناولات والدراسات النظرية التي تعرضنا لها في الجانب الميداني، ويكون ذلك من خلال جمع البيانات، تبويبها وعرضها في جداول إحصائية ثم التعليق عليها وتحليلها، وفي هذا السياق قمنا بتقسيم هذا الجانب إلى أربع فصول كذلك نبدؤها بفصل وهو الفصل الخامس في البحث نعرض فيه عنصرين هامين الأول يتعلق بمسح شامل لمنطقة البحث من خلال موقعها،تاريخ نشأتها، تعداد سكانها، أما العنصر الثاني فسنتطرق فيه إلى عرض خصائص للعينة المبحوثة، أولها العينة التي تم استجوابها عن طريق تقنية الاستبيان، حيث يبلغ عددها 400 أسرة مقيمة في الحي الذي أقيمت فيه الدراسة الميدانية، وكذا عرض خصائص العينة التي تم استجوابها عن طريق المقابلة الشفهية ويبلغ عددها 11 أسرة من مجتمع كلي 26 أسرة وهي أسر تشاركت منذ أكثر من 06 سنوات من أجل تحسين وتطوير خدمات العمارة التي يقطنون بها وما جاورها من مجال عمومي وكان ذلك عن طريق اشتراك مادي وبدوي بين السكان لا يزال قائما إلى يومنا هذا.

أولا: سبب اختيار الحي للقيام بالبحث الميداني

اختيارنا للحي لم يكن وليد الصدفة، بل جاء لسببين، الأول عند ملاحظتنا المباشرة للعملية التي قامت بها مصالح ولاية الجزائر لتطبيق مشروع فرز النفايات المنزلية حيث اختارت حي رابية طاهر كحي نموذجي للمشروع، وحسب تصريح السيد رئيس مشروع المكلف بالبيئة لولاية الجزائر العاصمة فقد تم اختيار الحي نظرا للخصائص الاجتماعية للساكنة فيه، إذ يعرف الحي بأنه قديم النشأة ويضم العديد من العائلات الراقية التي تتمتع بمستوى تعليمي عالي حتى أن أغلبهم أساتذة في الجامعات وإطارات بمطار هواري بومدين كون هذا الحي بني مباشرة بعد جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا ومطار هواري بومدين الدولي الواقع بالدار

البيضاء. بالنسبة للسبب الثاني الذي جعلنا نختار الحي هو ملاحظتنا كذلك للمشروع الذي تقوم به مجموعة من الأسر للاعتناء بالعمارة التي يتشاركون فيها ومحيطها الخارجي هذا المشروع الذي بدأ منذ 06 سنوات تقريبا ولا يزال مستمرا حتى أنه لقي استحسانا من طرف سكان العمارات المجاورة والهيئات المحلية.

ثانيا: لمحة عامة عن بلدية باب الزوار:

جرت الدراسة الميدانية في بلدية باب الزوار التابعة إداريا للمقاطعة الإدارية للدار البيضاء وبالتحديد في حي رابية طاهر الذي يضم حوالي 1400 مسكن، وسنقدمهما كالآتي:

تقع بلدية باب الزوار شرق الجزائر العاصمة حوالي30كلم شرقا، تم الإعلان عنها لأول مرة كبلدية تابعة لمحافظة الجزائر الكبرى في التقسيم الإداري 1984، وتم إلحاقها بالمقاطعة الإدارية للدار البيضاء، تحتل البلدية مساحة مقدرة بحوالي 828.8 هكتار وتعرف على أنها البوابة الشرقية للجزائر العاصمة يحدها من الشمال بلدية برج الكيفان، من الجنوب بلدية واد السمار، من الشرق بلدية الدار البيضاء من الغرب بلدية المحمدية، وسنعرض مجموعة من المخططات الخاصة بإقليم بلدية باب الزوار للتعريف بها.

أ. مخطط عرض شامل لبلدية باب الزوار

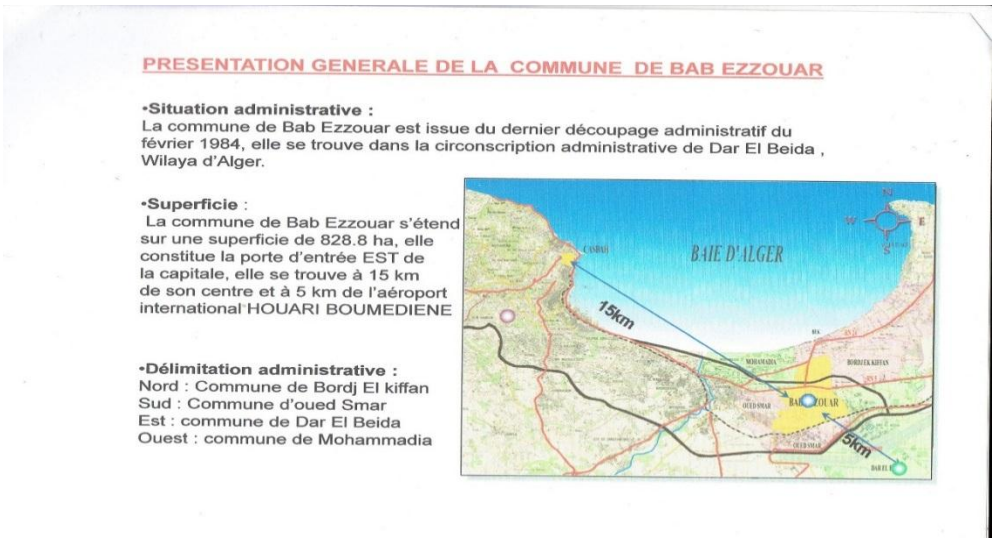

المصدر: بلدية باب الزوار خلية التهيئة والتعمير جانفي 2019

ب. مخطط تطور النمو الديموغرافي والمساكن في البلدية

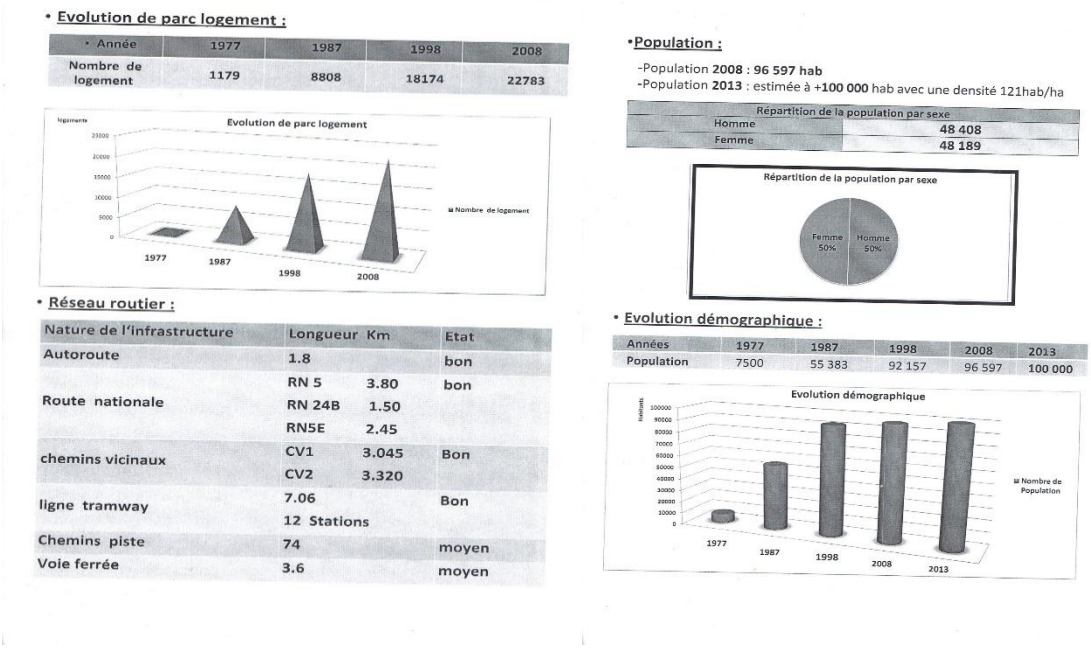

• Evolution de parc logement :

Année	1977	1987	1998	2008
Nombre de logement	1179	8808	18174	22783

• Réseau routier :

Nature de l'infrastructure	Longueur Km		Etat
Autoroute	1.8		bon
Route nationale	RN 5	3.80	bon
	RN 24B	1.50	
	RN5E	2.45	
chemins vicinaux	CV1	3.045	Bon
	CV2	3.320	
ligne tramway	7.06		Bon
	12 Stations		
Chemins piste	74		moyen
Voie ferrée	3.6		moyen

•Population :

-Population **2008** : **96 597 hab**
-Population **2013** : estimée à **+100 000** hab avec une densité 121hab/ha

Répartition de la population par sexe	
Homme	48 408
Femme	48 189

• Evolution démographique :

Années	1977	1987	1998	2008	2013
Population	7500	55 383	92 157	96 597	100 000

المصدر: بلدية باب الزوار خلية التهيئة والتعمير جانفي 2019

يوضح الشكل حجم سكان البلدية المقدر بـ 96597 سنة 2008 موزعة بين 48408 ذكور و48189 إناث، ليرتفع هذا المعدل بأكثر من 100.000 نسمة سنة 2013، نلاحظ أيضا

أن معدل نمو السكان في البلدية منذ سنة 1977 مر عبر مرحلتين المرحلة الأولى بين 1977 – 1987 تطور معدل نمو السكان فيها بنسبة 22.13 ٪ كون هذا الحي عرف تشييد العدد من الأحياء السكنية التي خصصت لترحيل سكان القصبة وبعض سكان البيوت القصديرية مثل حي 08 ماي 1945 سوريكال سابقا حي الصومام وغيرها، ثم انخفض معدل نمو السكان بين 1998 –2008 إلى 4.73 ٪ بسبب توقف عملية انجاز المشاريع السكنية بالبلدية.

بالنسبة لتطور عدد السكنات فقد عرفت البلدية تطورا كبيرا في معدل إنجاز السكنات حيث قفز من 1179 مسكن سنة 1977 إلى 22783 سنة 2008، يمكن تفسير ذلك بالمشروع الذي عرفته معظم بلديات القطر الجزائري في ذلك الوقت بعد توزيع العديد من قطع الأراضي على السكان كحل لأزمة السكن التي ساهمت في بناء العديد من السكنات الفردية من طرف المواطنين بين 1998 إلى 2008.

ت. مخطط تطور النمو الحضري للبلدية

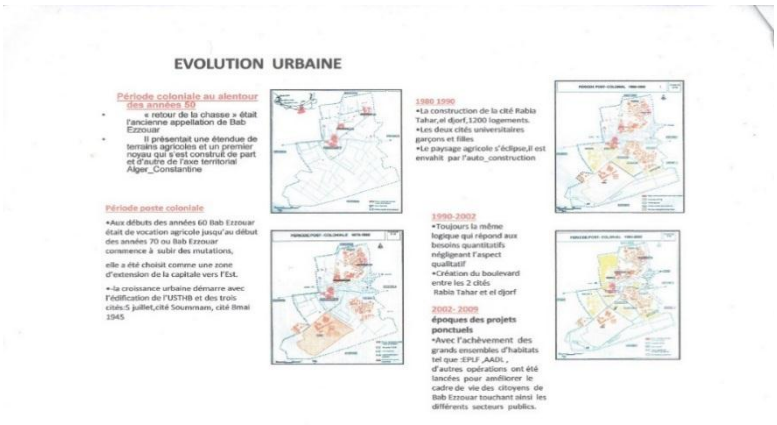

المصدر: بلدية باب الزوار خلية التهيئة والتعمير جانفي 2019.

يوضح لنا الشكل السابق مراحل النمو الحضري للبلدية عبر خمس مراحل وهي:

- **المرحلة الأولى فترة الاحتلال الفرنسي:** العودة من الصيد هي التسمية الأولى لبلدية باب الزوار وقد كانت البلدية تعرف بمساحتها الريفية الواسعة وأول نواة تم بناؤها على جانبي المحور الإقليمي الذي يربط الجزائر بقسنطينة.
- **المرحلة الثانية فجر الاستقلال:** في بداية الستينيات كانت المنطقة زراعية إلى غاية السبعينيات من القرن الماضي أين عرفت تحولات حينما اختيرت كمنطقة امتداد للعاصمة نحو الجهة الشرقية، بدأت مرحلة النمو الحضري للمنطقة بعد تشييد جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا كصرح تعليمي كبير، و 03 مناطق سكنية ضخمة وهي حي 05 جويلية، حي 08 ماي 1945 وحي الصومام.
- **بين 1980-1990:** عرفت هذه الفترة تشييد كل من حي رابية طاهر، حي الجرف حي 1200مسكن، إقامتين جامعيتين واحدة ذكور والثانية إناث.
- **بين 1990-2002:** عرفت هذه الفترة تعديل مخطط البلدية من خلال خلق منافذ وطرق جديدة لتخفيف الضغط على حركة المرور.
- **بين 2002-2009:** عرفت هذه المرحلة تشييد مناطق سكنية جديدة المبرمجة في صيغتي سكنات عدل والمؤسسة الوطنية للسكن الترقوي (EPLF) بالإضافة إلى مجموعة من العمليات التي ساهمت في تحسين المجال الحضري والعمومي.
- **سنة 2011:** إنجاز خط ترامواي يربط بين البلدية ومركز العاصمة وكذا بلدية برج الكيفان.

ث. مخطط أحياء البلدية

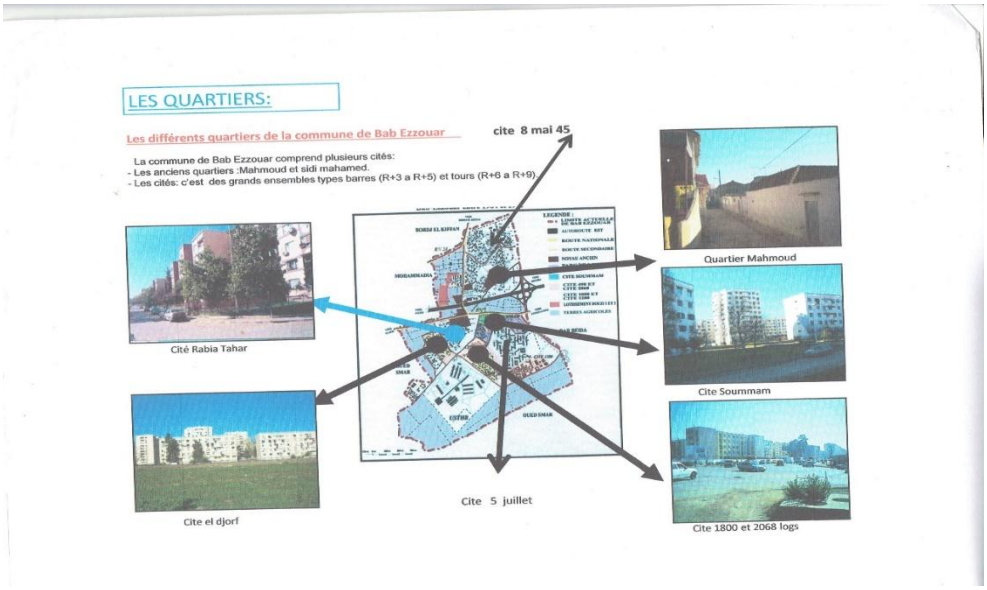

المصدر: بلدية باب الزوار خلية التهيئة والتعمير جانفي 2019

يوضح هذا المخطط مجمل أحياء بلدية باب الزوار وهي:

- حي رابية طاهر (مكان إجراء الدراسة الميدانية)
- حي محمود
- حي الصومام
- حي الجرف
- حي 05 جويلية
- حي 1800 و2068 مسكن
- حي 08 ماي 1945

ثالثا: لمحة عامة عن الحي:

أ. مخطط شامل لموقع حي رابية طاهر

المصدر: بلدية باب الزوار خلية التهيئة والتعمير جانفي 2019

يقع حي رابية طاهر في وسط بلدية باب الزوار يحتل 31.90 هكتار من إجمالي حجم البلدية ويقيم فيه ما يقارب 1440 ساكن، يحده من الشمال الطريق الوطني رقم 05، من الشرق حي بوسحاقي E، شرقا بوسحاقي F والجرف، جنوبا حي 2068 مسكن.

ب. الكثافة السكانية في الحي:

• **Population et densité:**

	Superficie (ha)	Population (hab)	Densité (hab/ha)
La commune	828,8	96597	116,55
Cité Rabia Taher	31,9	4600	144,20

• **Logement**

Taux d'occupation par logement TOL :

	Habitants	Logements	TOL (personne/logts)
Commune	96597	22743	4,24
Quartier	4600	1440	3,19

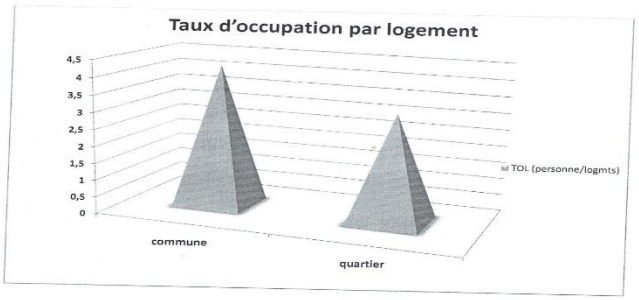

المصدر بلدية باب الزوار خلية التهيئة والتعمير جانفي 2019

يصل عدد سكان الحي حسب الشكل أعلاه إلى 4600 ساكن يشغلون 1440 مسكن ويصل معدل شغل المسكن TOL إلى 3.19، أما بالنسبة للبلدية كاملة فيصل معدل شغل المسكن إلى 4.24 من أصل 22743 مسكن.

رابعا: قراءة في خصائص العينة المستجوبة بتقنية الاستبيان:

سنحاول في هذا الجزء معرفة خصائص عينة البحث البالغ عددها 400 مفردة التي تم استجوابها عن طريق تقنية الاستبيان، بعد تبويب المعطيات الميدانية التي سنعرضها في الجداول الآتية:

- **جدول رقم 01 توزيع العينة حسب الجنس:**

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	211	**٪52.8**
أنثى	189	**٪47.3**
المجموع	400	**٪100**

شكل رقم 01 يوضح توزيع العينة حسب الجنس:

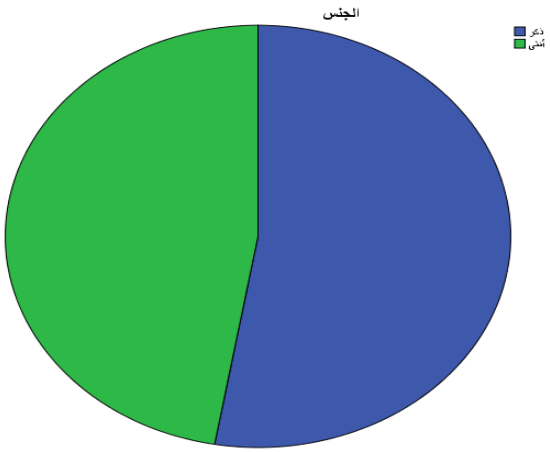

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين ينتمون إلى فئة الذكور بنسبة 52.8%، بينما سجلنا أدنى نسبة عند الاناث وقد بلغت47.3%، وهما نسبتان متقاربتان جدا.

يمكن تفسير تقارب جنس المبحوثين بين إناث وذكور بسبب تكليفنا للتلاميذ بتحويل الاستمارات إلى أولياء أمورهم دون تخصيص الجنس، لاكتشاف دور الجندر في تحديد

تصورات المبحوثين عن العمل التشاركي في المجال العمومي باختلافه، هل يلقى اهتمام جنس الذكور باعتبارهم يستهلكون وقتا أكبر في المجال الخارجي أكثر من النساء، لأن خصائص المجتمع الجزائري لا تسمح للنساء بذلك أم أن هذا الأمر غير وارد نظرا للنمط الاجتماعي الغالب على الحي، حيث تقطنه الطبقة المثقفة أكثر وهذا ما سنلاحظه في عرضنا للجدول رقم (08).

- **جدول رقم 02 توزيع العينة حسب السن:**

الفئات العمرية	التكرار	النسبة
[25-40]	139	**34.8٪**
]40-55[	157	**39.3٪**
]55-70[	48	**12.0٪**
أكثر من 70سنة	56	**14.0٪**
المجموع	400	**100٪**

شكل رقم 02 يوضح توزيع العينة حسب السن.

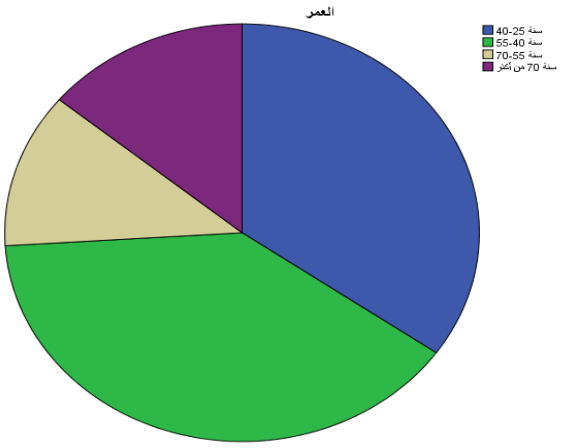

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة هي 39.3% من المجموع الكلي للعينة المدروسة سجلت في الفئة العمرية]40-55]، تليها نسبة 34.8% سجلت في الفئة العمرية [25-40]

وهما نسبتان متقاربتان، بينما سجلت نسبة 14% لدى الفئة العمرية]55-70[وهي نسبة منخفضة جدا، في حين سجلت أدنى نسبة في الفئة العمرية أكثر من 70 سنةوهي 12%.

يعود ذلك إلى كون أكبر عدد من الاستمارات المسترجعة كان لدى التلاميذ الذين يتمدرسون في المرحلة الابتدائية، بينما استرجعنا عددا ضئيلا في الطورين الآخرين. تم توزيع الاستمارات من خلال المدارس لتسهل علينا عملية المسح الميداني بعدما لقينا صعوبة كبيرة في توزيعها بسبب تخوف المبحوثين تارة ورفضهم التعامل معنا وغيابهم عن البيوت في مرات عديدة، هذا ما جعل فئة الشباب تكون أبر من فئتي الكهول والشيوخ باعتبار أن أولادها حاليا يتمدرسون في المرحلة الابتدائية.

جدول رقم 03 توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
لا يقرأ ولا يكتب	12	%3
ابتدائي	32	%8
متوسط	8	%2
ثانوي	168	%42
تعليم عالي	180	%45
المجموع	400	%100

شكل رقم 03 يوضح توزيع العينة حسب المستوى التعليمي.

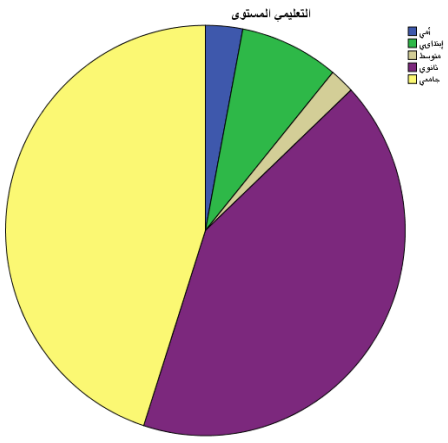

يتضح لنا من خلال الجدول الاحصائي أن أعلى نسبة ممثلة في الخانة تعليم عالي بـ 45%، تليها نسبة 42% ممثلة للمبحوثين الذين لديهم مستوى ثانوي، ثم تنخفض النسبة عند باقي المستويات حتى تسجل أدنى نسبة وهي 2% للمبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي متوسط وهي نسبة ضئيلة جدا.

من خلال النسب نلاحظ أن العينة المبحوثة تتمتع بمستوى تعليمي جيد حتى أن أغلبها تنحصر فيمن أنهوا تعليمهم الجامعي أولديهم مستوى ثانوي، ويمكن تفسير ذلك كون أن هذا الحي تم تشييده سنوات الثمانينات من القرن الماضي خصيصا للأساتذة الجامعيين العاملين بجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى إسكان العديد من الإطارات العاملة بمطار هواري بومدين (حسب تصريح رئيس خلية التهيئة والتعمير ببلدية باب الزوار)، هذا ما جعل الحي يجمع العديد من الإطارات والطبقة المثقفة وهذا ما سنلاحظه أيضا في تعريجنا على عرض الفئات السوسيومهنية للعينة.

جدول رقم04 يوضح الوضعية العائلية للعينة المبحوثة:

الحالة العائلية	التكرار	النسبة
متزوج	336	**%84**
مطلق	16	**%4**
أرمل	36	**%9**
أعزب	3	**%0.75**
المجموع	400	**%100**

شكل رقم 04 يوضح توزيع العينة حسب الحالة العائلية.

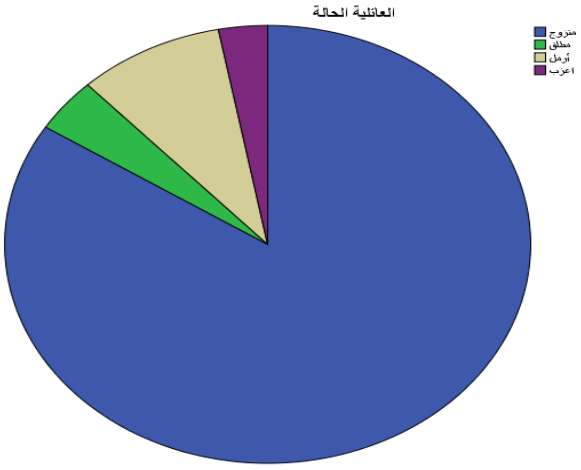

نلاحظ من خلال الجدول الاحصائي أن أعلى نسبة نجدها لدى المتزوجين بـ 84% وهي نسبة عالية جدا، تليها نسبة 9% ممثلة في الحالة العائلية أرمل وهي نسبة ضئيلة جدا، بنما نسجل أدنى نسبة 0.75 % لدى العزاب.

من خلال هذه النسب يتضح لنا أن أغلب المبحوثين أجابوا بأنهم متزوجون، بينما نجد الأرامل والمطلقين بنسبة قليلة، أما فيما يخص العزاب فهم ثلاث شباب في الحي يقطنون يشغلون الأقبية في الحي بشكل منفرد.

جدول رقم 05 يوضح الأصل الجغرافي للمبحوثين حسب مكان الميلاد.

الأصل الجغرافي حسب مكان الولادة	التكرار	النسبة
حضري	316	%79
ريفي	84	%21
المجموع	400	%100

شكل رقم 05 يوضح توزيع العينة حسب الأصل الجغرافي

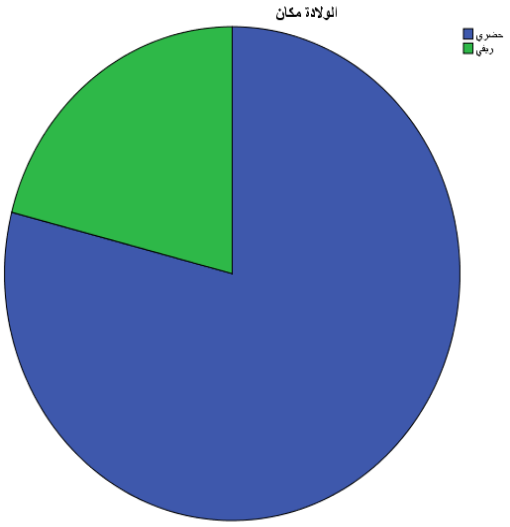

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة قدرت بـ 79% ممثلة للمبحوثين المولودين في منطقة حضرية وهي نسبة عالية جدا، بينما قدرت أدنى نسبة بـ 21% ممثلة للمبحوثين الذين ولدوا في منطقة ريفية وهي نسبة ضئيلة.

لدينا فكرة مسبقة على أن الحي عرف أول عملية إسكان سنوات الثمانينات وأن قاطنيه أغلبهم من الطبقة المثقفة، كما أننا نعلم أن تلك الفترة كانت تمثل بداية لمرحلة ما بعد الاستقلال أين كان من الصعب على قاطني المناطق الريفية إتمام تعليمهم بالمقارنة مع سكان المدن الكبرى في الجزائر وهذا ما يمكننا من تفسير المعطيات الإحصائية التي أفرزها الجدول.

جدول رقم 06 يوضح عدد الأسر المقيمة في الشقة:

عدد الأسر	التكرار	النسبة
أسرة واحدة	272	%68
[2-3 أسر]	108	%27
أكثر من 03 أسر	20	%5
المجموع	400	%100

شكل رقم 06 يوضح توزيع العينة حسب عدد الأسر المقيمة داخل الشقة

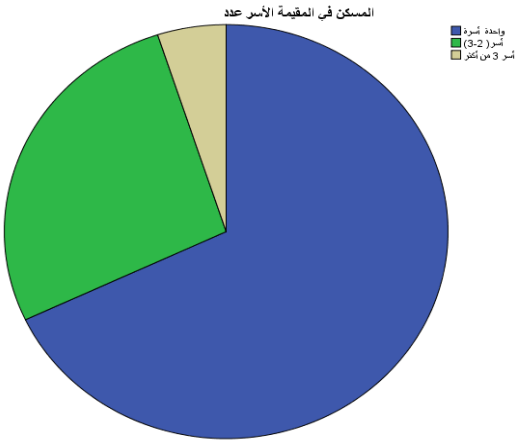

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة مقدرة بـ 68% ممثلة في عدد الأسر التي تقطن في الشقة لوحدها وهي نسبة مرتفعة جدا، تليها نسبة 27% ممثلة في الفئة من 2-3 أسر في الشقة الواحدة، بينما سجلت أدنى نسبة في الفئة أكثر من ثلاث أسر التي تقطن في شقة واحدة وقدرت بـ 5% وهي نسبة ضئيلة جدا.

يمكن تفسير ذلك بأن شقق الحي صغيرة من حيث المساحة وعدد الغرف الذي يتراوح بين ثلاث غرف إلى أربع وإذا علمنا أن معدل شغل المسكن يتمركز في الفئة]4-8] أشخاص في الشقة الواحدة حسب معطيات الجدول الموالي، لذلك لا تسمح هذه المساحة لأكثر من أسرة واحدة لشغلها كما أن القدرة المعيشية للعائلات القاطنة بالحي سمحت لهم بعدم المعاناة من أزمة السكن.

جدول رقم 07 يمثل العدد الإجمالي للأفراد المقيمين في الشقة:

عدد الأفراد المقيمين في الشقة	التكرار	النسبة
[4-1]	148	**%37**
]4-6[	212	**%53**
أكثر من 6	40	**%10**
المجموع	400	**%100**

شكل رقم 07 يوضح عدد الأفراد الشاغلين للمسكن:

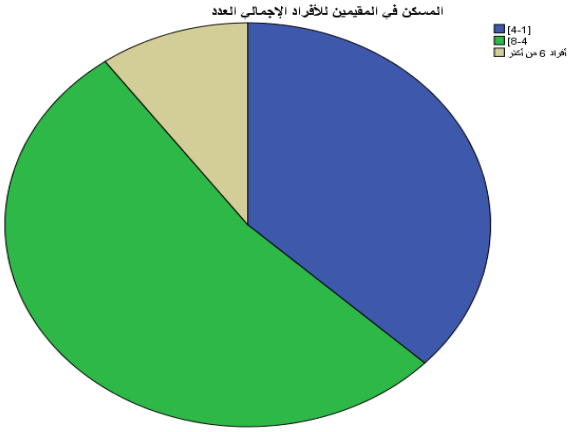

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة قدرت بـ 53% ممثلة للفئة]4-8] وهم عدد الأشخاص الذين يقطنون الشقة وهي نسبة متوسطة، تليها نسبة 37% ممثلة في الفئة[1-4] وهم عدد الأشخاص الذين يقطنون الشقة، بينما سجلت أدنى نسبة عند الفئة أكثر من 8 أشخاص وقد قدرت بـ 10% وهي نسبة ضئيلة جدا.

تفسير نتائج الجدول لسببين الأول يتعلق بمساحة الشقة التي لا تسمح بشغل المسكن لأكثر من 6 أفراد أما الثاني فيتعلق بالخصائص الاجتماعية لأفراد العينة التي يلاحظ عليها أنها تنتمي إلى الطبقة المتعلمة، التي غالبا ما تميل إلى العائلة النووية (الأسر التي تحدد النسل).

جدول رقم 08 يوضح الفئات السوسيومهنية للأزواج:

الفئات السوسيومهنية	التكرار	النسبة
رؤساء المؤسسات التجار والحرفيون	13	%3.3
المهن الفكرية العليا والإطارات	255	%63.8
المهن الوسيطة	36	%9
الموظفون	44	%11
العمال	14	%3.5
المتقاعدون	34	%8.5
البطالون	4	%1
المجموع	400	%100

شكل رقم 08 يوضح الفئات السوسيومهنية للأزواج.

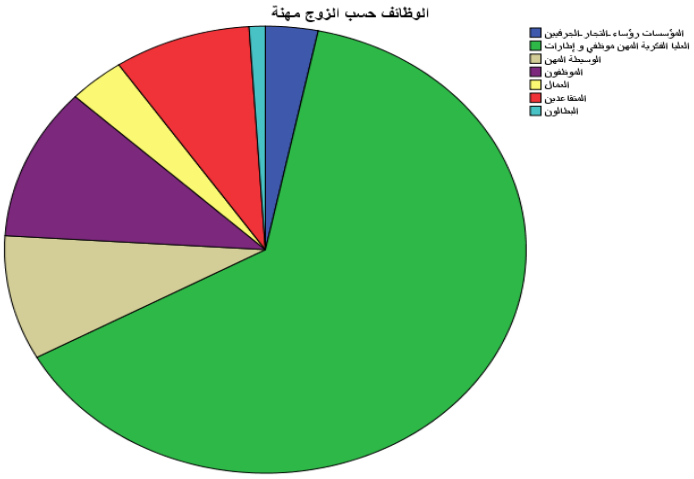

يتضح من خلال الجدول أن أعلى نسبة من قدرت بـ 63.8% ممثلة للأشخاص الذين يمتهنون وظائف فكرية عليا وإطارات وهي نسبة مرتفعة جدا، تليها نسبة 11% للموظفين، فيما سجلنا أدنى نسبة لدى البطالين بلغت 1% وهي نسبة ضئيلة جدا.

في البداية تجدر الإشارة إلى المقياس الذي اعتمدنا عليه في تقسيم الفئات السوسيومهنية للمبحوثين، وهو مقياس C.S.P *، علما بأننا إستعنا في تقسيمنا هذا على السؤال المفتوح الذي طلبنا من خلاله تحديد المهنة بالضبط لأنها "تعتبر متغيرا مهما يؤثر على مختلف التصورات والتمثلات الذهنية للفرد التي تحدد ممارساته اتجاه المجال الذي يقطن فيه"[1]. ومنه يمكن القول أن أغلب المبحوثين ينتمون إلى فئة الإطارات السامية والمهن الفكرية كون الحي جمع العديد من إطارات الخطوط الجوية الجزائرية والأساتذة الجامعين، كذلك نلاحظ تدرجا اجتماعيا تنازليا وفق مقياس C.S.P

*يعبر هذا المقياس عن مكانة الفرد في التدرج الاجتماعي والطبقات الاجتماعية ويعتمد على ثلاث مؤثرات وهي الظروف الخاصة للفرد، المهنة الممارسة، الوضعية في المهنة، يحدد 08 فئات وهي:

- الفلاحون: ملاك الأراضي الفلاحية ووسائل الانتاج
- رؤساء المؤسسات، التجار والحرفيون: رجال الأعمال ومالكي المؤسسات التي تشغل أكثر من 10 عمال.
- المهن الفكرية العليا والاطارات: الإطارات السامية للأمن: إطارات الوظيف العمومي والقطاع الاقتصادي، أساتذة التعليم العالي، والمهن العلمية
- الموظفون: مستخدموا الإدارات العمومية الذين يديرون الشؤون الصغيرة، عمال الشرطة الجيش، موظفوا التجارة.
- المهن الوسيطة: أساتذة التربية والتعليم بأطوارها الثلاث، مستخدموا قطاع الصحة مثل الممرضين والخدمات الاجتماعية، الأئمة، التقنيون.
- المتقاعدون: كل المستخدمين الذين يتقاضون أجورهم من صندوق المعاشات
- العمال: أجراء المهن اليدوية والعضلية مثل السائقين، الحدادين، النجارين ...
- البطالون: الذين لا يمارسون أي نشاط

[1] صفار زيتون مدني: **المهن والفئات السوسيومهنية، محاضرات في تكوين وتأطير طلبة الدكتوراه** ، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، تخصص علم الاجتماع الحضري،2017-2018 ، جامعة الجزائر02 أبو القاسم سعد الله، بوزريعة، الجزائر.

جدول رقم 09 يوضح مهنة الزوجات:

الفئات السوسيومهنية	التكرار	النسبة
رؤساء المؤسسات التجار والحرفيات	1	%0.3
المهن الفكرية العليا وإطارات الدولة	45	%11.3
المهن الوسيطة	6	%1.5
الموظفات	125	%31.3
المتقاعدات	22	%5.5
الماكثات بالبيت	201	%50.3
المجموع	400	%100

شكل رقم 09 يوضح الفئات السوسيومهنية للزوجات:

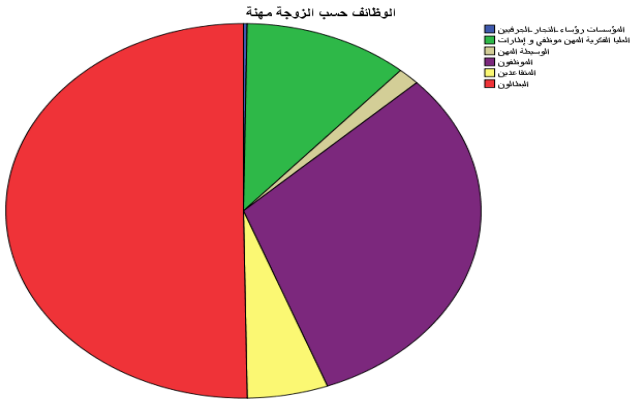

يتضح من خلال الجدول أن أعلى نسبة قدرت بـ 50.3% لدى النساء الماكثات بالبيت وهي نسبة متوسطة، تليها نسبة 31.3% تمثل الزوجات الموظفات، في حين سجلت أدنى نسبة لدى النساء رؤساء المؤسسات والتجار قدرت بـ 0.3% وهي نسبة ضئيلة جدا.

يمكن القول أن الفئات السوسومهنية للزوجات تراوحت بين الماكثات في البيت والموظفات وهذا ما يفسر أيضا

جدول رقم 10 يمثل توزيع العينة حسب طبيعة المسكن:

طبيعة المسكن	التكرار	النسبة
ملك	340	**%85**
إيجار	60	**%15**
المجموع	400	**%100**

شكل رقم 10 يوضح توزيع العينة طبيعة المسكن:

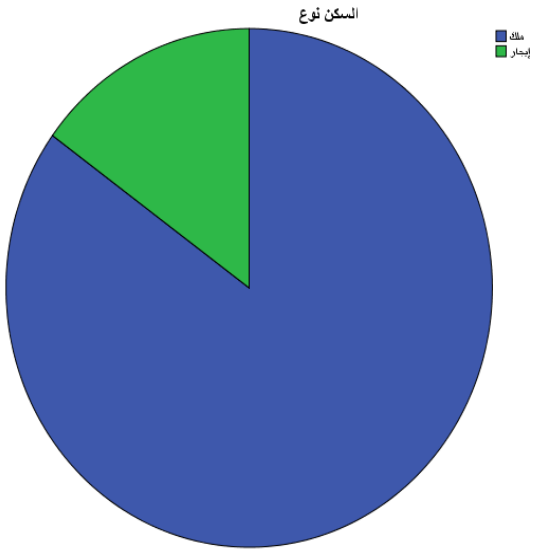

نلاحظ من خلال الجدول الاحصائي أن أعلى نسبة سجلت لدى المبحوثين الذين يمتلكون المسكن بصفة دائمة وقدرت بـ 85% وهي نسبة مرتفعة جدا، بينما سجلت أدنى نسبة لدى المبحوثين الأجراء وقد قدرت بـ 15% وهي نسبة ضئيلة جدا.

يمكن تفسير المعطيات السابقة بكون الحي قديم النشأة لذلك أغلب السكان استطاعوا الحصول على عقد الملكية بعدما انهوا حقوق الإيجار لدى الوكالة الوطنية للتسيير العقاري بالدار البيضاء OPGI وفق الإجراءات القانونية المعمول بها فيما يخص التنازل على السكن الاجتماعي، فيما يمثل الأجراء نسبة قليلة وهم من قاموا باستئجار الشقق من طرف الملاك الذين غادروا المنطقة.

خامسا: قراءة في الخصائص السوسيوديموغرافية والاجتماعية لعينة البحث المستجوبة باستخدام تقنية المقابلة الشفهية.

جدول رقم 11 الخصائص السوسيوديموغرافية والاجتماعية لعينة البحث:

الخصائص السوسيوديمغرافية					الخصائص الاجتماعية				
الرقم	الجنس	السن	المستوى التعليمي	الحالة العائلية	طبيعة المسكن	تاريخ الإقامة	المهنة	الاشتراك	نوعه
مبحوث 1	أ	45	جامعي	متزوج	ملك	1990	موظفة	مشترك	مادي
مبحوث 2	أ	57	ثانوي	متزوج	ملك	1982	ماكثة بالبيت	مشتركة	مادي
مبحوث 3	ذ	65	ابتدائي	متزوج	ملك	1981	متقاعد	مشترك	مادي+ يدوي
مبحوث 4	أ	36	جامعي	متزوج	إيجار	2015	معلمة	مشتركة	مادي
مبحوث 5	ذ	59	ثانوي	متزوج	ملك	1980	موظف	مشترك	مادي+ يدوي
مبحوث 6	أ	69	جامعي	أرملة	ملك	1981	متقاعدة	مشترك	مادي+ يدوي
مبحوث 7	أ	45	جامعي	متزوج	ملك	1995	مديرة شركة	مشترك	مادي
مبحوث 8	أ	40	جامعي	متزوج	إيجار	2018	محاسب	غير مشترك	مادي
مبحوث 9	ذ	55	جامعي	متزوج	إيجار	2018	طبيبة	غير مشترك	مادي
مبحوث 10	ذ	26	ثاوي	أعزب	ملك	2000	عامل يومي	مشترك	يدوي
مبحوث 11	ذ	30	جامعي	أعزب	ملك	1985	مهندس معماري	مشترك	مادي+ يدوي

أ. الخصائص السوسيوديمغرافية:

جنس المبحوثين كان متساويا تقريبا بمعدل 06 إناث و5 ذكور من أصل 11 مبحوث أما بالنسبة لسن المبحوثين فنجد أن أغلبهم يتمركزون في الفئة العمرية" 56 فأكثر" بمعدل 11/4، تأتي بعدها الفئة العمرية" 26-36 "بمعدل 11/3 حالة، فيما يتوزع الباقي على الفئتين" 36-46" و" 46-56 " بمعدل 11/2 لكل فئة عمرية.

توضح لنا الخانة الثالثة المستوى التعليمي للعينة التي يتمركز أغلبها في المستوى التعليمي "جامعي" بمعدل 11/8 مبحوث، يأتي بعدها مستوى الثانوي 11/3 حالة، في حين سجلنا حالة واحدة فقط ممن لها مستوى تعليمي ابتدائي، من جهة أخرى توضح لنا الخانة الرابعة الحالة العائلية للمبحوثين، حيث نجد أن أغلبهم متزوجون بمعدل 7/ 11 مبحوث، 11/2 أعزب و11/2 أرمل.

ب. الخصائص الاجتماعية:

يصف لنا الشق الثاني من الجدول رؤية شاملة للخصائص الاجتماعية للعينة وهي طبيعة المسكن، المهنة، الاشتراك الشهري ونوعه والتي سنلخصها فيما يلي:

بالنسبة للمسكن فنلاحظ أن أغلب المبحوثين مالكين للسكن بصفة دائمة وليسوا أجراء بمعدل 11/8 مبحوث مالك، فيما نجد 11/3 من المبحوثين أجراء(كراء) ويرجع السبب إلى أن هذا الحي قديم النشأة وأغلب الشقق قد تم شراؤها ولم تعد ملكا للوكالة الوطنية للتسيير العقاري OPGI بعدما تم استيفاء شروط الحصول عليها وفق البنود التي ينص عليها العقد المبرم مع الوكالة، كما نلاحظ أيضا أنهم يقيمون في الحي منذ أكثر من 10 سنوات بمعدل 11/8 حالة وهذا ما يجعلهم أكثر ارتباطا بالمكان اجتماعيا ونفسيا، أما الباقي فيشغلون المسكن منذ أقل من 10 سنوات بمعدل 11/3 حالة.

- **النشاط المهني:**

تنتمي أغلب العينة إلى فئة العاملين بمعدل 11/7 حالة الذين يمارسون مهن مختلفة غير أننا نلاحظ أن أغلبهم يمتهنون مهن فكرية، في حين نجد 11/2 مبحوث في حالة تقاعد و11/2 مبحوث لا يعمل. يمكن تفسير المعطيات السابقة بطبيعة نشأة الحي الذي علمنا أنه تم إنشاؤه خصيصا لأساتذة التعليم العالي بعد افتتاح جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا نهاية السبعينيات وكذا بعض إطارات مطار هواري بومدين الدولي لذلك نجد أن أغلب الشاغلين لمساكن الحي من الطبقة المثقفة التي تمتهن المهن الفكرية العليا.

- **الاشتراك الشهري ونوعه:**

فيما يخص الخانة التي توضح لنا الاشتراك الشهري في الجدول، نجد أن المبحوثين الذين يشاركون في دفع المستحقات الشهرية أو السنوية لإعادة ترميم العمارة يمثلون 09/ 11مبحوث، يقوم هؤلاء بدفع المستحقات المالية التي يتفقون عليها مسبقا دون انقطاع. أما فيما يخص نوع الاشتراك فنلاحظ أن 5/ 11 من المبحوثين يفضلون الاشتراك المادي دون اليدوي، فيما نرى أن 11/4 يساهمون ماديا ويدويا، بينما نجد حالة واحدة من المبحوثين تساهم في المشروع يدويا فقط، يذكر أن هذه الحالة يمثلها شاب يساهم رب أسرته في الاشتراك الشهري بينما هو يساهم يدويا باعتباره يتقن ممارسة العديد من المهن اليدوية مثل الدهن والتلحيم وغيرها.

خلاصة:

لقد سمحت لنا البيانات والمعطيات الميدانية التي جمعت من خلال الاستبيان من استنتاج مجموعة من النقاط المتعلقة بخصائص عينة البحث والتي سنحاول تلخيصها فيما يلي:

- تقارب جنس المبحوثين بين إناث وذكور مما يوحي أن العينة شملت كلا الجنسين دون انحياز لجنس دون الآخر.
- ارتفاع نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين 25سنة إلى 55 سنة مما يشكل لنا عينة شابة.
- أغلب المبحوثين يتمتعون بمستوى تعليمي جديد جامعي أو ثانوي
- ارتفاع النسب لدى المبحوثين المتزوجين عن الأرامل والمطلقات بينما وجدنا فئة العزاب في ثلاث حالات فقط
- أغلب المبحوثين أصولهم حضرية، وأغلبهم غير نازحين من الريف.
- ارتفاع نسب الأسر التي تشغل الشقة بمفردها.
- ارتفاع النسب لدى أرباب الأسر الذين يمتهنون مهن فكرية أو إطارات، فيما تنخفض النسب لدى الفئات السوسيومهنية الأخرى، والقليل منهم البطالون أو الحرفيون ورؤساء المؤسسات.
- ترتفع النسب بشكل طفيف في الفئات السوسيومهنية للزوجات الماكثات بالبيت، ثم تليها مباشرة الزوجات اللواتي يعملن كموظفات، والقليل منهن الحرفيات ورئيسات المؤسسات.
- ترتفع النسب لدى المبحوثين الممتلكين للمسكن بشكل كبير مقارنة مع المقيمين بصفة غير دائمة(الأجراء).
- أغلب المبحوثين يقيمون في الحي منذ مدة زمنية طويلة (أكثر من 16 سنة) بينما نجد القليل منهم ممن قدموا إلى الحي حديثا.
- ارتفاع نسبة المبحوثين الذين كانوا يقيمون في ولاية العاصمة بجهاتها الثلاث شرق غرب ووسط بينما القادمون من خارج الولاية قليلون جدا.

بالنسبة للعينة المستجوبة بالمقابلة الشفهية وجدنا مايلي:

- تتوزع العينة على الجنسين نساء ورجال وهذا دليل على أن مشاركة السكان في هذا المشروع المحلي لا يتحكم فيها عامل الجندر حتى أن المشرف الأول على المشروع وقائده هي سيدة متقاعدة من سلك المدرسة العليا للفلاحة، فالمبحوثون لا يميزون بينهم على أساس الجنس.
- أغلب المبحوثين يزيد سنهم عن 56 سنة، وهي الفئة العمرية التي غالبا ما يكون أصحابها قد أحيلوا على سن التقاعد، مما يجعلهم متفرغين تماما لتنشيط مثل هذه المشاريع المحلية وإدارتها.
- أغلب المبحوثين متزوجين وأرباب أسر، هذا الامر قد يجعلهم أكثر اهتماما بتحسين جودة خدمات العمارة التي يمتلكونها لتسهيل حياتهم اليومية، بينما قد نجد الشباب لا يهتمون كثيرا نظرا لانشغالاتهم المهنية وكذا تفكيرهم الدائم في بناء مستقبلهم في مساكن أخرى يمتلكونها هم وليس آباءهم.
- يمتلك أغلب أفراد العينة مستوى تعليميا جيدا، هذا ما قد يساهم كثيرا في التخطيط الجيد لكيفية تحسين خدمات العمارة وتنظيمها عن طريق تبادل الخبرات والنقاش الفكري البناء.
- أغلب المبحوثين يمتلكون المسكن بصفة دائمة هذا ما يجعلهم يهتمون أكثر بتحسينه وتحسين المجال العمومي المحيط به لتسهيل حياتهم اليومية كما أنهم لا يشعرون بالغربة كما سيشعر الأجراء لأنهم يقيمون بصفة مؤقتة، من جهة أخرى يشغل أغلب أفراد العينة المبحوثة المسكن والحي منذ مدة طويلة تزيد عن العشرين سنة هذا ما يجعلهم أكثر ارتباطا بالمجال المحلي وفي هذا يقول محمد السيد عامر:(طول مدة الإقامة يؤدي إلى نوع من الارتباط والانتماء بين الفرد والبيئة المحلية التي يعيش فيها وذلك سيزيد من رغبته في المشاركة)[1].

[1]– محمد السيد عامر: **المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية**، تقديم: علي ليله، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001–2002، ص 253.

- يمتهن أغلب أفراد العينة المبحوثة مهن فكرية عليا بسبب طبيعة نشأة الحي وهذا ما قد يساعدهم في تسهيل النقاش والرغبة في المشاركة في المشاريع المحلية المهتمة بتنظيم المجال المحلي.
- يشترك أغلب المبحوثون في الاشتراك الشهري سواء ماديا أو يدويا بينما لا يشترك فقط مبحوثان وقد كان المبرر الأول لهما بعدم الاشتراك هو عدم امتلاكهما للمسكن اشتراكهما حسب المقابلة الشفهية التي قمنا بها معهما.

الفصل السادس: اهتمام السكان بالمشاركة في تنظيم المجال العمومي من خلال الاحساس بالانتماء والارتباط المحلي.

تمهيد

- **أولا: قراءة في درجة الاحساس بالانتماء والارتباط المحلي للمبحوثين مع الحي.**
- **ثانيا: علاقة الاحساس بالانتماء والارتباط المحلي بالمشاركة في تنظيمه.**
- **ثالثا: الرباط الاجتماعي القوي بين السكان يساهم في تحقيق مشاركة اجتماعية فعالة.**
- **خلاصة**

تمهيـــــــــد:

تلعب مشاركة السكان في تنظيم المجال العمومي بجميع أشكالها دورا مهما في تحقيق التنمية المحلية، استمرار الحياة الحضرية وتطورها وفق المتغيرات التي تطرأ على هذا المحيط المحلي، فلا يمكن إيجاد شيء أقرب للمجال العمومي على المستوى المحلي وأكثر انغراسا فيه، استخداما له وتضررا بتضرره من الساكن فيه، لأنه يشكل امتدادا لمجاله الخاص وهو المسكن، لذلك يجب على كل الأفراد الاجتماعيين تغيير نمط التفكير الذي يرى بأن المجال العمومي ما هو إلا مجال خاص بالدولة وجزء من ممتلكاتها وهي المطالب الوحيد بتنظيمه وإدارته؛ فمثلما المسجد يلقى إقبالا شديدا للمساهمة في بنائه، ترميمه والمحافظة عليه يجب أن تلقى الساحة العمومية هي الأخرى اقبالا شديدا عليها لأنها مكان للقاء الجماعة وجزء لا يتجزأ من الحي يعبر عن هويته وانتمائه.

اعتقدنا أن المسجد يحمل رمزية خاصة لدى الأفراد لذلك فالمشاركة في تنظيمه مرتبطة بانتماء روحي ينسجه المشارك مع المسجد بفعل إحساسه بالأمان والانغراس فيه أكثر من ساحة الحي لذلك نجده يهتم به أكثر، بينما ينخفض الشعور بالانتماء اتجاه ساحة الحي نظرا لعدم ارتباطهم وانغراسهم في المجال المحلي، هذا ما ينجم عنه عدم الاهتمام بالمشاركة في تنظيمها.

سنحاول الوقوف على بعض المؤشرات التي تسمح لنا باكتشاف شعور الانتماء نحو المجال المحلي من خلال التطرق إلى تاريخ اقامتهم في الحي، العلاقات الاجتماعية للسكان داخل الحي، شعورهم بالانتماء إلى الحي وغيرها، من أجل تحديد الدور الذي تلعبه العلاقة القائمة بين درجة الانتماء إلى المجال المحلي وعملية المشاركة في تنظيمه.

أولا: قراءة في درجة الاحساس بالانتماء والارتباط المحلي للمبحوثين مع الحي.

1- **جدول رقم 12 يمثل تاريخ أول إقامة في الحي لدى المبحوثين**

تاريخ الإقامة	التكرار	النسبة
0-5 سنوات	28	**%7**
6-11 سنة	36	**%9**
12-16 سنة	36	**%9**
أكثر من 16 سنة	300	**%75**
المجموع	400	**%100**

شكل رقم 11: يمثل تاريخ أول إقامة في الحي

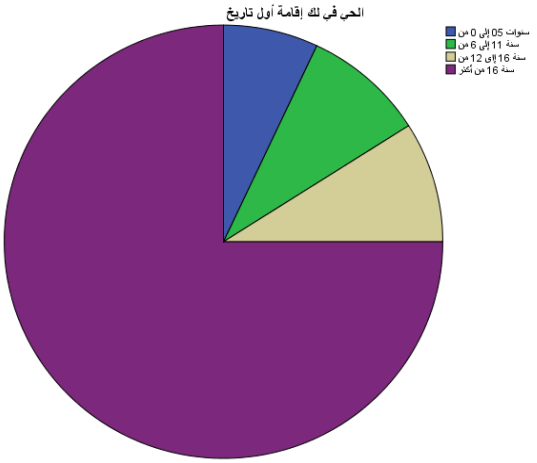

يتضح لنا من خلال الجدول أن أغلب المبحوثين يقيمون في الحي منذ مدة طويلة حوالي 16 سنة فأكثر بما يعادل نسبيا 75% وهي نسبة عالية جدا، تليها نسبة 9% لدى المبحوثين الذين يقيمون في الحي بين الفئتين [6-11] و[12-16] سنة وهي نسبة ضعيفة، بينما سجلنا أدنى نسبة في المبحوثين المقيمين في الحي من [0- 05] سنوات وهي نسبة ضئيلة جدا.

يساهم طول مدة الاقامة في مكان ما في بناء رابطة قوية مع المكان والأشخاص الذين نتعرف عليهم في هذه الأمكنة، مما قد يدفعنا إلى الارتباط بطريقة لا إرادية بمختلف الأشكال

المعمارية والتفاصيل الموجودة في هذا المجال السكني ولعل أكثر هده الأمكنة هي ساحة الحي، المسجد، الملعب وغيرها، من الأماكن التي اجتمعنا فيها مع العديد من الأفراد وتشاركنا فيها العديد من الممارسات والذكريات الجماعية المختلفة كاللعب في مرحلة الطفولة، التشاور تبادل الأفكار وحتى النزاعات المختلفة التي سريعا ما تترسخ في ذهن الفرد لتعبر لنا مع مرور الزمن عن ذاكرة جماعية تساهم إلى حد بعيد في تشكيل الرباط الاجتماعي لسكان ذلك المجال حتى أن البعض قد يتقاسم مشاكله الأسرية مع جيرانه ويجعل هذه المساحات متنفسا له من ضيق المسكن وأتعابه يمكن أن يساهم كل ذلك في نسج نوع من القرب الروحي والإحساس بالانتماء والحنين إلى هذه المجالات بطريقة مباشرة تظهر بعلاقاتنا القوية داخل المجال السكني الذي نقيم فيه أو غير مباشرة لا نشعر بها دائما لكن سرعان ما نسترجعها في شكل حنين إليها إذا ابتعدنا.

ما يلاحظ على عينة البحث من خلال الجدول السابق أن أغلبها تقيم في الحي منذ مدة طويلة والعلاقات بين سكانها ممتدة عبر الزمن وهذا ما قد يساهم في ارتفاع معدل مشاركة سكانها في الاعتناء بمختلف أشكال المجالات العمومية الموجودة فيها أكثر بهدف المحافظة عليها وهذا ما سنراه في النتائج اللاحقة.

2-جدول رقم 13: يمثل توزيع العينة حسب مكان الإقامة السابق

مكان الإقامة السابق	التكرار	النسبة
شرق الجزائر العاصمة	179	**%44.8**
غرب الجزائر العاصمة	34	**%8.5**
وسط الجزائر العاصمة	76	**%19**
خارج ولاية الجزائر العاصمة	111	**%27.8**
المجموع	400	**%100**

شكل رقم 12 يبين توزيع العينة حسب مكان الاقامة السابق.

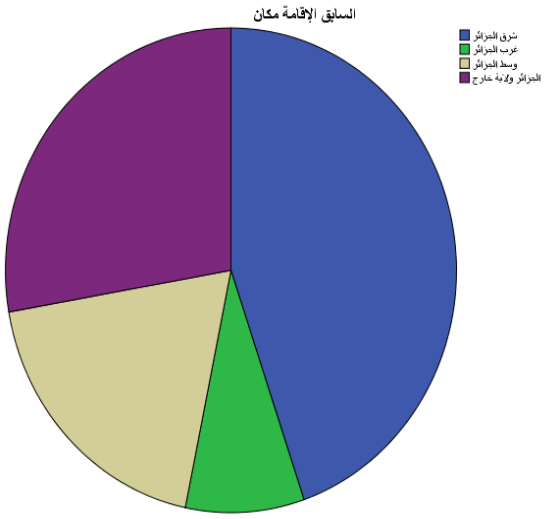

نلاحظ من خلال البيانات الإحصائية أن 44.8% من المبحوثين كانوا يقيمون سابقا في شرق الجزائر العاصمة، تليها نسبة 27.8% كانوا يقيمون سابقا خارج ولاية الجزائر العاصمة، في حين سجلت أدنى نسبة عند المبحوثين الذين قدموا من غرب الجزائر العاصمة بما يعادل 8.5%.

يمكن القول بأن أغلب المبحوثين مقيمين داخل الولاية سابقا وليسوا نازحين غير أنهم ينتمون إلى مناطق مختلفة من العاصمة لكننا نعتقد أن هذا المتغير لن يؤثر بشكل كبير على مختلف التصورات والتمثلات الذهنية للمبحوثين وممارساتهم التشاركية داخل المجال العمومي الذي يجمعهم لأن الحي قديم النشأة وكما رأينا في الجدول السابق أن معظمهم يقطنون فيه منذ أكثر من 16 سنة لذلك فشعورهم بالاغتراب قد يكون ضئيلا جدا.

3-جدول رقم 14: يمثل مكان قضاء الحاجيات الضرورية للسكان

مكان قضاء الحاجيات	التكرار	النسبة
داخل الحي	309	%77.3
خارج الحي	91	%22.6
المجموع	400	%100

شكل رقم 13 يمثل توزيع العينة حسب مكان قضاء الحاجيات الضرورية

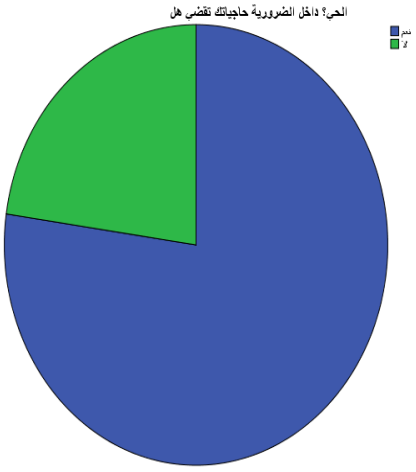

نلاحظ من خلال الجدول الاحصائي أن أعلى نسبة بلغت 77.3%ممثلة للسكان الذين يقومون باقتناء حاجياتهم داخل الحي وهي مرتفعة، أما أدنى نسبة قد بلغت 22.6% ممثلة للسكان الذين يقتنون حاجياتهم خارج الحي وهي نسبة منخفضة.

من خلال القراءة الاحصائية يمكن القول أن الحي يوفر لنسبة كبيرة جدا من المبحوثين معظم احتياجاتها فهم بذلك غير مضطرين للتنقل خارجه لاقتناء ما يلزمهم والذي يساهم بشكل كبير في خلق نوع من الارتياح والسكينة داخله، ويرتبطون به أكثر. فسوسيولجيا يرتبط كثيرا الشعور بالانتماء إلى مكان ما مع حجم الخدمات المتوفرة فيه، وعلى العكس من ذلك يحدث وينمو الشعور بالغربة وعدم الرغبة في الاندماج والرحيل غالبا بصفة قهرية واضطرارية بسبب التهميش وضعف التنمية التي تخيم على المناطق السكنية مما تجعلها غير قابلة للعيش وهذا ما أوضحته معظم الدراسات التي بحثت في أسباب ظاهرة النزوح نحو المدن التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث وجدت أن السبب الرئيسي الذي يجعل السكان يفكرون في مغادرة الأماكن التي قطنوا فيها لمدة طويلة هو التهميش وكان ذلك في فجر الاستقلال وظهور التصنيع كما قد يكون ذلك بسبب اللاأمن.

ومنه يمكن القول أنه توجد علاقة بين مستوى الخدمات التي يقدمها الحي كمجال مع درجة الشعور بالانتماء والاندماج فيه.

جدول رقم 15: مكان قضاء وقت الفراغ.

مكان قضاء وقت الفراغ	التكرار	النسبة		
في مقهى الحي	69	%17.3	140	%35.1
في حديقة الحي	45	%11.3		
في مسجد الحي	14	%3.5		
في الحي عند الجيران	12	%3		
في المنزل	141	%35.3		
خارج الحي	119	%29.8		
المجموع	400	%100		

من خلال الجدول الاحصائي يتضح لنا أن نسبة 35.3% هي أعلى نسبة ممثلة للمبحوثين الذين يقضون وقت فراغهم في المنزل، تليها بالتساوي تقريبا نسبة 35.1% ممثلة للمبحوثين الذين يفضلون قضاء وقت فراغهم في الحي بمختلف مجالاته المقهى، الحديقة، المسجد، أو عند الجيران وهي نسبة متوسطة كذلك أما أدنى نسبة فقد بلغت 29.8% ممثلة للمبحوثين الذين يفضلون قضاء وقت فراغهم خارج الحي.

يمكن تفسير النسبة الاولى بتوزيع الاستمارة من حيث الجنس(أنظر الجدول رقم 01) التي كانت أغلبها إناث، هذا ما جعل أغلبهن يفضلن قضاء وقت فراغهن داخل المنزل وهذا مايعرف عن المرأة في المجتمع الجزائري عموما التي تميل إلى سكينة المنزل وقضاء وقت فراغها في المطبخ، بالنسبة للنسبة الثانية فقد تعمدنا أن نقوم بجمع النسب المختلفة الممثلة لمختلف أشكال المجالات العمومية وجعلها في نسبة واحدة كون أن هذه المجالات وإن اختلفت في شكلها ووظائفها تبقى تقدم وظيفة اجتماعية مشتركة وهي الالتقاء بين الجيران، التشاور ومناقشة الافكار المختلفة مما يولد نوعا من الارتباط المحلي وتقوية شبكة العلاقات الاجتماعية بينهم، فيما تفضل نسبة قليلة منهم قضاء وقت فراغها خارج الحي وبعيدا عن سكانه.

تساهم الاجتماعات المختلفة للسكان في مختلف المجالات العمومية في خلق جو من التشاور واكتشاف الآخر، وكذا التحاور على النقائص المختلفة للحي وتقديم اقتراحات جماعية وبذلك المشاركة ولو بطريقة معنوية (تقديم أفكار) في تحسين الحي وتنظيمه.

جدول رقم 16: توزيع تكراري يوضح رأي المبحوثين في إقامة علاقات داخل الحي.

هل أقمت علاقات داخل الحي	التكرار	النسبة
نعم	291	%72.8
لا	109	%27.3
المجموع	400	%100

شكل رقم 15 يوضح العلاقات التي نسجها السكان داخل الحي.

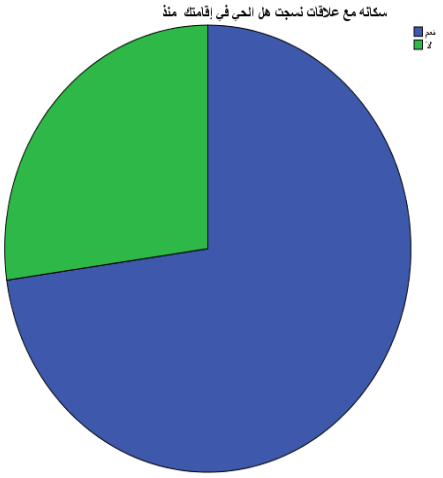

توضح لنا النسب الاحصائية المعروضة على الجدول أنن نسبة **72%** من المبحوثين أقاموا علاقات مع جيرانهم في الحي وهي نسبة كبيرة، في حين **27%** منهم لم يقيموا علاقات اجتماعية داخل الحي وهي نسبة قليلة.

يمكن أن توحي لنا النتائج السابقة أن معظم المبحوثين استطاعوا إقامة علاقات اجتماعية مع سكان الحي وأن هنالك رباطا اجتماعيا بينهم، وهذا ما يحمل في طياته دلالة سوسيولوجية على وجود إحساس بالانتماء إلى الحي الذي يقيمون فيه. في اعتقادنا أن المكان الذي استطاع فيه الأفراد انشاء علاقات اجتماعية سيبنون مع محيطه وفضاءاته المختلفة كساحته العمومية مقاهيه، مسجده وغيرها نوعا من الاحساس بالانتماء والانغراس من خلال النقاشات، الممارسات

والتفاعلات التي جمعتهم مع بعض كجيران أو كأصدقاء والتي ستبقى راسخة في أذهانهم كذاكرة جماعية.

تجدر الاشارة إلى أن العلاقات التي تمكن المبحوثون من نسجها هي علاقات مختلفة، تراوحت بين علاقات، جيرة بنسبة **43.3%**، صداقة بنسبة **27.8%** وحتى عائلية من خلال رابطة الزواج **1.8%** بنسبة وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:

شكل رقم 16 يوضح نوع العلاقات المنسوجة داخل الحي.

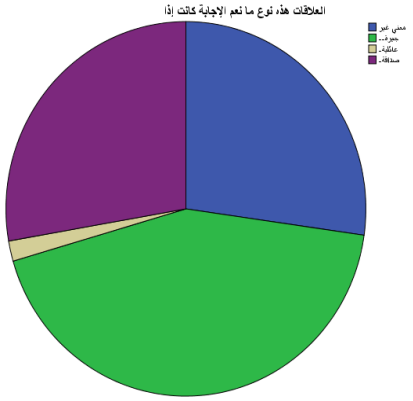

جدول رقم 17: توزيع تكراري يوضح درجة ارتباط السكان بالحي.

الاحساس بأن الحي جزء من المسكن	التكرار	النسبة
نعم	355	%88.8
لا	45	%11.3
المجموع	400	%100

شكل رقم 17 يبين رأي المبحوثين حول درجة احساسهم بأن الحي يمثل جزء من المسكن.

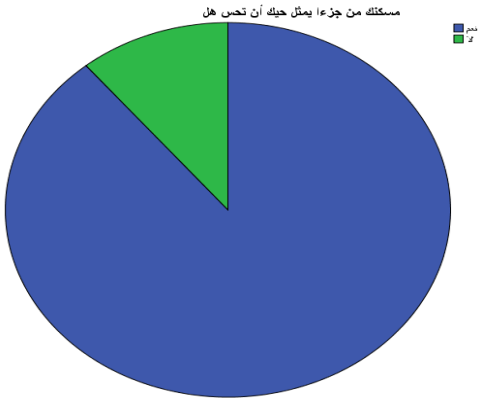

نلاحظ من خلال البيانات الاحصائية الموضحة في الجدول أن أعلى نسبة بلغت **88.8%** وهي نسبة عالية جدا، أما أدنى نسبة فتمثل **11.3%** وهي نسبة ضئيلة جدا ممثلة للأفراد الذين يرون أنهم غير مرتبطين بالحي.

توضح النتائج السابقة أن نسبة كبيرة من المبحوثين يرتبطون مع الحي ويشعرون بأنه يمثل جزء من مسكنهم، وهذا ما قد يساهم بشكل كبير في جعل الأفراد يفكرون في تحسين مختلف المجالات العمومية التي يتشكل منها الحي وتنظيمها بما في ذلك الساحة والمسجد.

فبالنسبة للساكنة تعبر المجالات العمومية التي تحيط بالحي عن العتبة بين المجال الخاص وهو المسكن والمجال العمومي ويعبر عنه في التصور العامي للمعنى (بالحومة) وهذا

ما جعل المبحوثين يقرون بأنها جزء من المسكن وامتداد له يجتمعون فيه، يتسامرون، يتناقشون أو حتى يتصارعون داخله، كما أنها وبأجزائها المختلفة تشكل مجالا كليا وهوية جماعية تجمعهم ويشعرون أنهم ينتمون إليها بشكل كبير خاصة إذا امتدت علاقاتهم عبر الزمن، وهذا ما يتضح على العينة المبحوثة (أنظر الجدول رقم 11).

كما يترتب عن ذلك مجموعة من تعابير شفوية عامية ترتبط كثيرا بمصطلح الحومة وتحمل في معناها الترابط والتآزر فيقال: (حنا ولاد حومة وحدة) بمعنى نحن أبناء حي واحد (هذه حومتي)، فالحومة حسب العديد من الدراسات السوسيولوجية عميقة في المخيال الفردي عن الحي، الأمر الذي يمكنهم من اتخاذ هذا المجال كمتنفس يساعد على تخفيف ضغط المسكن وتشكيل هوية جماعية مركزها الحي وتساهم في تشكل مختلف الروابط الاجتماعية والاندماج لأنها تفسح لهم المجال للتلاقي وتبادل الأفكار، كالمقاهي الساحات العمومية المساجد وغيرها.

- **جدول رقم 18 توزيع تكراري يوضح مدى تفكير المبحوثين بالرحيل من الحي.**

هل فكرت في الرحيل من الحي	التكرار	النسبة
نعم	153	%38.3
لا	274	%61.8
المجموع	400	%100

شكل رقم 18 يوضح مدى تفكير المبحوثين بالرحيل من الحي.

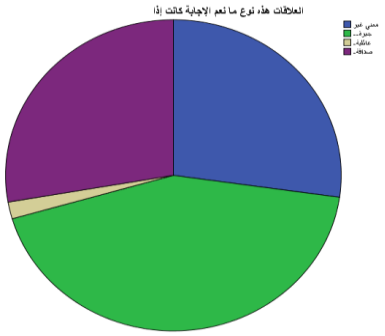

من خلال الجدول الاحصائي يتضح لنا أن نسبة 61.8 من المبحوثين لا ترغب بالرحيل من الحي بما يعادل أكثر من نصف العينة المبحوثة وهي نسبة مرتفعة، في حين نجد 38.3 منهم يرغبون بالرحيل من الحي وهي نسبة قليلة مقارنة بالعدد الاجمالي للعينة المبحوثة.

يمكننا تفسير عدم رغبة فئة كبيرة من العينة المبحوثة بالرحيل هو شعورها بالارتياح داخله سواء من جانب المسكن الذي يقيمون فيه أو بمحيطه الخارجي، هذا الارتياح المعنوي يبني لديهم أيضا نوعا من التخوف اتجاه مغادرة الحي إلى مكان آخر قد لا يندمجون سريعا مع محيطه وقد يكلفهم خسارة الامتيازات المادية والمعنوية التي يوفرها لهم حي رابية طاهر حيث يمكن تعداد الحاجيات المادية في القرب من مركز المدينة بحي نجده قريبا من العاصمة سهولة التنقل نظرا للخدمات التي يحتويها بما في ذلك محطة الترامواي، وكذا الحاجيات اليومية. أما الامتيازات المعنوية فتتعلق بالحياة الاجتماعية ومختلف العلاقات التي بنوها داخله

والتي سنتطرق إليه في عرضنا إلى مجموعة من المقابلات الشفوية التي قمنا بها مع بعض المقيمين فيه لاحقا.

تجدر الاشارة إلى أن المبحوثين الذين أقروا بأنهم يرغبون بمغادرته كانت مبرراتهم أغلبها لضيق المسكن وليس لسبب آخر ما يعادل نسبة **25%** منهم وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

شكل رقم 19 يوضح تبرير السبب الرئيسي الذي يدفع المبحوثين إلى التفكير بالرحيل

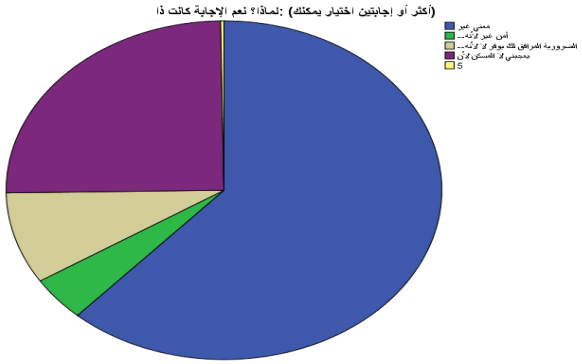

ثانيا: علاقة الاحساس بالانتماء والارتباط بالمجال العمومي المحلي بالمشاركة في تنظيمه.

جدول رقم 19: يمثل علاقة الاهتمام بما يحدث في الحي مع المشاركة في حملات تنظيفه

المشاركة في حملات لتنظيفه / الاهتمام بما يحدث في الحي	نعم	لا	المجموع
نعم	183 **%90.1**	65 **%33**	248 **%62**
لا	20 **%9.9**	132 **%67**	152 **%38**
المجموع	203 **%100**	197 **%100**	400 **%100**

يتضح من خلال الجدول الاحصائي أن أعلى نسبة بلغت 62%ما يمثل الاتجاه العام للخانة "نعم أهتم بما يحدث في الحي "مدعمة بنسبة 90.1%منهم صرحوا بأنهم شاركوا في حملات تنظيفه وهي نسبة عالية جدا، بينما بلغت أدنى نسبة بـ 38% ممثلة للاتجاه العام للخانة "لا أهتم بما يحدث في الحي" مدعمة بنسبة 67% منهم لم يشاركوا في حملات تنظيف الحي.

يفسر لنا هذا الجدول الاحصائي مدى تأثير درجة الاهتمام بالحي مع المشاركة في حملات تنظيفه والاعتناء به حيث وجدنا أنه كلما زاد اهتمام الساكنة بالحي زادت نسبة مشاركتهم في حملات لتنظيفه وكلما قل اهتمامهم بالحي كمجال محلي يجمعهم كلما كانوا غير مهتمين بالمشاركة في كل النشاطات المحسنة والمنظمة له، إذ يساهم الشعور بالانتماء إلى المجال المحلي على بناء وتحفيز العمل التشاركي لتحسينه وتحسين المجالات العمومية المكونة له.

نعتقد أن المشاركة كفعل اجتماعي لا يمكن أن تحدث من دون وجود ارتباط بين الساكن والمجال الذي يشارك فيه قد يكون هذا الارتباط عبارة عن تصور أو تمثل نحوه أو حاجة مادية له، وهذا ما يجعل درجة المشاركة تختلف بين مجال وآخر. وقد وجدنا مستوى الدلالة الإحصائية كاف تربيع (k^2) تساوي 0.000 وهي أصغر من القيمة 0.05، مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائيا بين الاهتمام بما يجري في الحي مع المشاركة في حملات لتنظيفه وبالتالي المتغيران غير مستقلان عن بعضهما.

جدول رقم 20 علاقة تاريخ الإقامة مع المشاركة في حملات تنظيف الحي:

مدة الإقامة بالسنوات / المشاركة في تنظيف الحي	[0-5]	[6-11]	[12-16]	أكثر من 16	المجموع
نعم	13 **%46.4**	15 **%41.7**	21 **%58.3**	154 **%51.3**	203 **%50.8**
لا	15 **%53.6**	21 **%58.3**	15 **%41.7**	146 **%48.7**	197 **%49.3**
المجموع	28 **%100**	36 **%100**	36 **%100**	300 **%100**	400 **%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة بلغت 50.8% وهي نسبة المبحوثين الذين شاركوا في حملة لتنظيف الحي سابقا مدعمة بنسبة 58.3% بما يمثل الخانة [12-16] سنة ثم تنخفض النسبة تدرجيا لتصل إلى 41.7% بما يمثل الخانة [5-11] سنة، أما أدنى نسبة فقد بلغت 49.3% بما يمثل الاتجاه العام للخانة لا" أي لم أشارك في حملات تنظيف الحي سابقا مدعمة بنسبة 58.3% للخانة [5-11] سنة ثم تنخفض النسبة لتصل إلى 41.7% في الخانة [12-16] سنة.

لقد تأثرت عملية المشاركة السكانية في تنظيف الحي والاعتناء به بمتغير الزمن الذي لعب دورا نسبيا في زيادة نسبة المشاركة عند القاطنين القدامى للحي وانخفاضها عند القاطنين الجدد والعكس صحيح. حيث يبادر الساكنون القدامى إلى التفاعل أكثر مع حملات تنظيف الحي وتحسينه وتجدونهم أكثر حرصا على صورته بفعل الشعور بالانتماء إليه وأنهم مسؤولون عليه بالإضافة إلى علاقاتهم الاجتماعية التي تكون متوطدة أكثر فهم يعرفون أغلبية الجيران

ولا يجدون صعوبة في مشاركتهم الأعمال والمشاريع المحلية، في حين يكون القاطنون الجدد لازالوا لم يبنوا بعد علاقات اجتماعية لذلك فهم يتخوفون من الفعل التشاركي.

بلغ مستوى الدلالة الإحصائية كاف تربيع في هذه العلاقة (k^2)0.519 وهي أكبر من القيمة 0.05، مما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائيا بين المشاركة في تنظيف الحي مع متغير عدد سنوات الاقامة في الحي وبالتالي المتغيران مستقلان عن بعضهما.

جدول رقم 21: يوضح العلاقة بين الالتزام بمواعيد اخراج النفايات مع الإحساس بأن الحي يمثل جزء من المسكن

الإحساس أن الحي جزء من المسكن / الالتزام بتوقيت إخراج النفايات	نعم	لا	المجموع
نعم	250 **%70.4**	22 **%48.9**	272 **%68.0**
لا	105 **%29.6**	23 **%51.1**	128 **%32.0**
المجموع	355 **%100**	45 **%100**	400 **%100**

من خلال الجدول الاحصائي نلاحظ أن أعلى نسبة بلغت 68% وهي الاتجاه العام للخانة "نعم ألتزم بتوقيت اخراج النفايات" مدعمة بنسبة 70.4% من السكان الذين صرحوا بأنهم يحسون بأن الحي يمثل جزء من مسكنهم، أما أدنى نسبة فقد بلغت 32% ممثلة الاتجاه العام للخانة "لا" أي غير ملتزم بتوقيت إخراج النفايات مدعمة بنسبة 51.1% من السكان الذين لا يحسون بأن حيهم جزء من المسكن.

يمكن أن تقدم لنا النتائج الإحصائية قراءة سوسيولوجية مفادها أن الالتزام بتوقيت إخراج النفايات يتأثر بدرجة الإحساس بأن الحي جزء من المسكن، لذلك لابد من الاعتناء به والمشاركة كطرف فاعل في عدم ترك النفايات في ساحته العمومية لأن ذلك سيشوه الصورة الاجتماعية له، بنفس القدر الذي أعتني به بمسكني وبنظافته يجب علي كمواطن الاعتناء بالحي، بينما يقل هذا الشعور بالمسؤولية اتجاه النفايات المنزلية وتراكمها عند الأشخاص الذين لا يشعرون بأن حيهم جزء من المسكن وأنهم يرتبطون به وينتمون إليه، لذلك نجدهم غير حريصين على الالتزام بمواعيد إخراج النفايات التي تحددها مصالح البلدية.

بلغ مستوى الدلالة الإحصائية كاف تربيع في هذه العلاقة (k^2) 0.003 وهي أصغر من القيمة 0.05، مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائيا بين الالتزام بمواعيد إخراج النفايات مع متغير الإحساس بأن الحي جزء من المسكن وبالتالي المتغيران غير مستقلان عن بعضهما.

جدول رقم 22 يوضح العلاقة بين الالتزام بتوقيت إخراج النفايات مع تقييم الإقامة في الحي حسب المبحوثين.

كيف تقيم الإقامة في الحي / الالتزام بتوقيت إخراج النفايات	جيدة	متوسطة	سيئة	المجموع
نعم	79 **%83.2**	112 **%67.1**	81 **%58.7**	272 **%68**
لا	16 **%16.8**	55 **%32.9**	57 **%41.3**	128 **%32**
المجموع	95 **%100**	167 **%100**	138 **%100**	400 **%100**

نلاحظ من خلال الجدول الاحصائي أن أعلى نسبة بلغت 68% ما يمثل الاتجاه العام للخانة "نعم ألتزم بتوقيت إخراج النفايات" مدعمة بنسبة 83.2% من المبحوثين الذين في نفس الوقت يقيمون الإقامة في الحي "بالجيدة" وهي نسبة مرتفعة جدا، لتنخفض النسبة لنفس الاتجاه عند المبحوثين الذين يرون أن الإقامة في الحي " سيئة" بنسبة 58.7%. بينما نجد أن أدنى نسبة بلغت 32% ما يمثل الاتجاه العام للخانة "لا ألتزم بتوقيت إخراج النفايات" مدعمة بنسبة 41.3% عند المبحوثين الذين يرون بأن الإقامة في الحي سيئة وتنخفض النسبة لتصل 16.8% عند المبحوثين الذين يقيمون الإقامة في الحي "بالجيدة"

يمكن القول بأنه كلما ازدادت نسبة المبحوثين الذين يرون أنفسهم أنه في إقامة جيدة كلما كانوا ملتزمين أكثر بتوقيت إخراج النفايات والعكس صحيح، أي كلما كان المبحوثين غير

راضين عن الإقامة كلما قل حرصهم على الالتزام بمواعيد إخراج النفايات. وهذا يرجع إلى عامل الإحساس بالراحة والطمأنينة داخل المقر السكني، حيث يساهم هذا العامل المعنوي في جعل الأفراد أكثر اهتماما بالمجال السكني الذي يشغلونه ويعتنون به أكثر ويحرصون على المشاركة ولو بطريقة غير مباشرة في تحسينه وتنظيمه، ولعل الالتزام بتوقيت إخراج النفايات هو أكبر مشاركة قد يقم بها الفرد للاعتناء بالمجال العمومي المحيط به، حيث أن هذه المسألة (مسألة معالجة النفايات المنزلية) هي عبارة عن سلسلة تشاركية يعد الفرد الحلقة الرئيسية لدورانها السلس، لذلك ستكون مشاركته عن طريق الالتزام بتوقيت إخراج النفايات فعلا اجتماعيا سويا يضمن السيرورة الحسنة لهذه السلسلة.

بلغت قيمة الدلالة الإحصائية كاف تربيع في هذه العلاقة (k^2) 0.000 وهي أصغر من القيمة 0.05، مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائيا بين الالتزام بمواعيد إخراج النفايات مع متغير تقييم الإقامة في الحي، وبالتالي المتغيران غير مستقلان عن بعضهما

- **ثالثا: الرباط الاجتماعي القوي بين السكان يساهم في تحقيق مشاركة اجتماعية فعالة:**

يقر لويس ويرث في كتابه "الحضرية كأسلوب للحياة" بأن السبب الأساسي لبناء علاقة الجيرة هو القرب المجالي فيقول:" إنك جاري لأنك تسكن بالقرب مني"[1]، إذ من غير الممكن إنكار الدور الذي يلعبه تقاسمنا للمجال في خلق نوع من العلاقات الجوارية والممارسات حتى وإن كانت مختلفة من حيث النوع و القوة، يقول ديبول في هذا الصدد DEPAULE:" إن عتبات المسكن نوافذه، أبوابه، موقعه، كلها نقاط مهمة بواسطتها تتكون علاقات الساكن

[1]JOSEPH.I, Y, Y.hoseph I-joseph: **école de Chicago -naissance de l'écologie urbaine**- (éd. 1),S Editionchicago, 1979 ,p 113.

بالآخرين وتنتج العديد من الممارسات والأنشطة"[1]، في هذا السياق قمنا بإسقاط الفكرة التي تقر بدور القرب المجالي كمؤثر على تشكل العلاقات والعمل التشاركي بين جماعة السكان حيث نلاحظ أن جميع الفاعلين في دراستنا يتقاسمون نفس المجال السكني ألا وهو العمارة وبالتالي قد يلعب هذا المؤثر دورا كبيرا في بعث مختلف المشاريع التشاركية. قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة على المبحوثين لوصف نوع العلاقة التي تربطهم مع بعض، وقد كانت إجاباتهم في الغالب تدور حول المفاهيم التالية: الجوار، التضامن، الاتحاد، العائلة. تقول إحدى المبحوثات في هذا الصدد:" **انظري أنا دائما أقول أننا في هذه العمارة نشبه السلائف (نسبة إلى السلفة)، كأننا دار العائلة الكبيرة.... ندخل من نفس الباب ومتضامنون بيننا ...لذلك كل خدمة زائدة في هذه العمارة سننتفع بها جميعا**"

يذكر كذلك أن هذا القرب ساهم في تكوين علاقة بين الساكنين امتدت عبر الزمن وهي علاقة الجوار التي تعتبر ثاني شكل ينسجه الانسان في محيطه بعد علاقة القرابة، فتقاسم بهو العمارة والحديقة الداخلية كذلك تبادل أطراف الحديث من الشرفات، كلها عوامل تجعل السكان دائمي الاحتكاك مع بعض، ويرتبطون ببعض دون الشعور بذلك خاصة إذا كانت علاقة الجوار ممتدة عبر الزمن، وفي هذا يرى ريمون لودروت أن أي مجموعة حضرية يتم ربطها بالمجال الذي تعيش فيه بشكل مباشر، حيث يسمح لهم هذا المجال بتكوين روابط ابتداء من مشاركتهم في الحياة الجماعية وتقاربهم بصفة دائمة في مجال معين، وبالتالي يحصل لهذه المجموعة السكانية ارتباط بالمكان، ويكون تركيبها مكاني واجتماعي في آن واحد[2]، هذا ما دفعنا إلى الاعتقاد أن عامل تقاسم المكان والعلاقات الممتدة عبر الزمن ساهمت في تحفيز السكان نحو التضامن المحلي والمشاركة معا في تحسين المجال الذي يجمعهم.

[1]– سوالمية نورية،**جماعات الجيرة داخل الأحياء الحضرية– دراسة ميدانية لحي حضري بولاية وهران**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 08، الجزائر، 2013، ص 182.

[2]- LE DRUT Raymond : **Sociologie urbaine**, PUF, paris, 1966, sans page.

تشير المعطيات التي تحصلنا عليها إثر العمل الميداني أن المشاركين في العملية مقيمون منذ سنوات طويلة فيها وتجمعهم علاقات طويلة المدة، نذكر منهم السيدة بن مصباح صاحبة الفكرة ومساعديها الأول والثاني يقيمون في العمارة منذ سنة1981إضافة إلى العديد من المبحوثين، حيث لمسنا أنهم أغلب الجيران حسب قولهم ، تقول مسيرة التنظيم في إجابتها عن سؤال يتعلق بمدى معرفتها لجميع القاطنين بالعمارة:" **بالتأكيد أعرف كل الجيران المشاركين، فقط القاطنين حديثا بصفة غير دائمة (تقصد المستأجرين) لا أعرفهم ولا أتكلم معهم**" كما تشير معظم إجابات المبحوثين بأنهم يعرفون بعضهم البعض منذ الزمن فهم مثل البيت العائلي **تقول إحدى المبحوثات:**" **نحن هنا عائلة واحدة ...نحن نشبه كثيرا العائلة الواحدة ....الجد والجدة و نساء السلائف**"

لقد ساهم القرب المجالي في نشوء علاقة قوية بين السكان، التي بدورها ساهمت في تكوين وتعزيز روح العمل التشاركي بينهم لتحسين مختلف خدمات هذا المجال السكني الذي يجمعهم، إذ لعب هذا العامل أي "القرب المجالي" كمؤثر خفي للمساهمة والتعاون معا بهدف انجاز مشاريع مختلفة. إذ أنه ولو لم يكن ظاهرا لعامة الناس ولا يمكن لهم رؤيته بالعين المجردة كما كان الحال بالنسبة لعامل الحاجة، إلا أنه ساهم بشكل كبير في دفع السكان نحو التشارك والتعاون لإعادة تهيئة المجال السكني، هذا ما يفسر أيضا عدم وجود ولا حالة من المساهمين في المشروع تقطن خارج العمارة، حيث لاحظنا أن كل المساهمين كانوا من داخل العمارة ويقطنون فيها بصفة دائمة كما أنهم يعرفون بعضهم بعضا منذ مدة طويلة. من جهة أخرى ساهم القرب المجالي في توطيد شبكة العلاقات الاجتماعية بين السكان حتى أن العديد من المبحوثين شبه العلاقة التي تجمعهم بالعائلة الواحدة التي تجمعها الرابطة الدموية والتي تدفعها دائما إلى الإحساس بأنهم يتقاسمون نفس المصير وهم ملزمون دائما بالتعاون والوقوف جنبا إلى جنب كلما تطلب الأمر، وبالتالي يعتبر التعاون بينهم واجب لابد منه، كما يمكننا

هذا التشبيه أيضا من تفسير سبب تواصل العمل التشاركي بين السكان وديمومته لسنوات طويلة، حيث بدأ منذ أكثر من 07 سنوات ولايزال قائما إلى يومنا هذا.

في الأخير يمكن القول بأن كلا من القرب المجالي والثقة أثرا بشكل كبير على تقوية الرباط الاجتماعي والشعور بالانتماء والواجب نحو بعضهم البعض، هذا ما دفعهم إلى التضامن فيما بينهم والتعاون لإنجاز العديد من المشاريع داخل العمارة التي امتدت لاحقا إلى غاية محيط العمارة الخارجي لسنوات طويلة ودون اللجوء إلى السلطات المحلية وبالتالي كانت مشاركتهم فعالة جدا في مجال التنمية المحلية.

خلاصـــــة:

حاولنا في الجزء الأول من الفصل استخراج والتدقيق في أهم المؤشرات التي من شأنها أن تعبر لنا على درجة الاحساس بالانتماء إلى الحي من بينها تاريخ أول إقامة في الحي مكان قضاء وقت الفراغ، وغيرها لربطها فيما بعد مع الاحساس بالانتماء إلى الحي فاكتشفنا ما يلي:

- علاقات السكان ممتدة عبر الزمن حيث أن نسبة 75%من العينة المبحوثة تقيم فيه منذ أكثر من 16 سنة، وليست قاطنة بصفة حديثة وهذا مؤشر على قوة ارتباطهم بالحي ومختلف مجالاته العمومية لفترة ممتدة زمنيا.
- 77.3% من المبحوثين يقضون حاجياتهم الضرورية داخل الحي وهي نسبة مرتفعة وتوحي بأن الحي يوفر للساكنة معظم الاحتياجات وهو ما يولد فيهم الشعور بالارتياح فيه والمحافظة عليه.
- 35.3% من المبحوثين يقضون أوقات فراغهم في المنزل، وقريبا منها كثيرا بنسبة 35.1% يقضون أوقات فراغهم في المرافق والمجالات العمومية للحي منها الساحة، المسجد المقهى وغيرها وقد قدمنا تفسيرا سوسيولوجيا للنسبة الاولى، بشكل توزيع العينة

من حيث الجنس التي غالبها إناث (أنظر الجدول رقم 01) اللواتي يفضلن قضاء وقت فراغهن داخل المنزل، أما النسبة الثانية وهي 35.1% فتمثل إجابات جنس الذكور من عينة البحث، وهي مؤشر جيد يساعد على زيادة الاحساس بالانتماء إلى الحي من خلال التفاعل الذي يحدث داخل مجالاته العمومية.

- 72.8% من المبحوثين استطاعوا اقامة علاقات اجتماعية داخل الحي، 43% منها كانت عبارة عن علاقات جيرة، 27.8% منها علاقات صداقة و1.8 منها علاقات عائلية أسست لها رابطة الزواج.
- 98.3% من المبحوثين يرون بأن الحي هو جزء من المسكن وأنهم ينتمون إليه وإلى المجالات المكونة له وهي نسبة عالية جدا قد تساهم كثيرا في زيادة اهتمامهم بالمشاركة في تحسينه.
- 61.8% من المبحوثين لا يرغبون بالرحيل من الحي ويريدون البقاء وهذا مؤشر قوي على ارتباطهم بالحي ارتباطا قويا، كما أن الآخرين الذين صرخوا بأنهم يريدون الرحيل أغلبهم يبرر رغبته بضيق المسكن وليس بوضعية الحي العامة التي لا تعجبه

كل هذه المؤشرات لها دلالة سوسيولوجية على أن السكان يرتبطون كثيرا بالحي حيث تجمعهم علاقات ممتدة عبر الزمن والتي مكنتهم من التعرف على بعضهم البعض بصورة جيدة ووطدت علاقاتهم حتى أن بعضها تطورت إلى غاية بناء رابطة الزواج، من جهة أخرى يوفر الحي للسكان معظم حاجياتهم الضرورية ولا يجعلهم مضطرين إلى التنقل خارجه لقضاء ما يلزمهم وهذا أمر مهم يجعلهم مرتاحين فيه ومرتبطين به ولا يفكرون في مغادرته بالعكس سيحاولون المحافظة عليه وتحسين خدماته أكثر.

قد يفكر الكثير من القارئين لعملنا البحثي في الغاية أو المبرر الذي جعلنا نتجه إلى عرض شامل لنظرة السكان اتجاه المكان الذي يقيمون فيه ونحن نعالج فكرة المشاركة في

تنظيم المجال العمومي، إننا كباحثين في علم الاجتماع الحضري نرى أن بداية فكرة المشاركة أو المساهمة في تحسين المجال العمومي المحلي بشكل خاص ترتبط كثيرا بالرباط الذي ينسجه السكان مع المجتمع المحلي الذي يجمعهم خاصة إذا تكلمنا على فكرة التشاركية وليس التطوعية، هذه التشاركية التي تعبر عن فعل يبنى على فكرة اللحمة بينما يستطيع أن يكون الفعل التطوعي فرديا أو جماعيا.

فالمجال المحلي لا يدلنا فقط عن الأماكن الفيزيقية التي نقيم فيها، ولا يتتشكل كذلك من مجمل المباني والأشكال المعمارية للمدينة، بل يتعداه إلى كونه فضاء روحيا للمجتمع، يؤثر ويتأثر بجميع الممارسات والتمثلات التي يبنيها الأفراد فيما بينهمإضافة إلى كونه نسقا متكاملا من العلاقات بين الأفراد الذين يقطنون مجالا مشتركا، وهذا ما تبناه روبرت ماكيفر في قراءاته حيث يرى بأن المجال المحلي مجال روحي قبل كونه مجالا عمرانيا جافا فيقول "هو نسق اجتماعي تجمع بين أعضائه مجموعة من المصالح المشتركة وتسود بينهم قيم عامة وشعور بالانتماء بالدرجة التي تمكنهم من المشاركة في الظروف الأساسية لحياة مشتركة"[1]، وهذا ما يدفعهم إلى التضامن معا لتنظيمه وتحسينه حتى يضمن لهم حياة كريمة.

[1]– الجولاني فادية: **علم الاجتماع الحضري** –قسم الدراسات الاجتماعية–، مطابع الفرزدق التجارية، السعودية، 1996، ص 160.

الفصل السابع: دور التمثلات الاجتماعية نحو نوع المجال على تحفيز المشاركة في تنظيمه.

تمهيد.

- **أولا: موقف المبحوثين من المشاركة في تحسين المجال العمومي المدني، كمثال مشروع الفرز الانتقائي للنفايات.**
- **ثانيا: علاقة الإحساس بالانتماء والارتباط بالمجال العمومي المحلي بالمشاركة في تنظيمه**
- **ثالثا: الرباط الاجتماعي القوي بين السكان يساهم في تحقيق مشاركة اجتماعية فعالة**

خلاصة

أولا: موقف المبحوثين من المشاركة في تحسين المجال العمومي المدني، كمثال مشروع الفرز الانتقائي للنفايات.

- **جدول رقم 23: يوضح مدى معرفة السكان لعملية الفرز الانتقائي للنفايات التي جرت في الحي:**

هل لديك فكرة عن مشروع الفرز الانتقائي	التكرار	النسبة
نعم	299	%74.8
لا	101	%25.3
المجموع	400	%400

نلاحظ من خلال الجدول الاحصائي أن أعلى نسبة قد بلغت 74% وهي تمثل المبحوثين الذين يقرون بأنهم لديهم فكرة عن مشروع الفرز الانتقائي للنفايات وهي نسبة مرتفعة، أما أدنى نسبة فقد بلغت 25.3% من المبحوثين الذين يفندون بأن لهم فكرة عن عملية الفرز الانتقائي للنفايات التي حدثت في الحي.

يمكن القول أن العملية لقت صدى واسعا لدى الساكنة وهذا ما يفسر إقرار الأغلبية بأنهم يعرفونها، قد يكون ذلك بسبب طول المدة الزمنية لهذه العملية في الحي حيث أن عملنا الميداني تم بعد ثلاث سنوات من تطبيق العملية في الحي، كما أن الحاويات الخاصة بالفرز وكذا المناشير والإعلانات لا زالت موجودة إلى يومنا هذا رغم أنها تآكلت ولم تلقى الاعتناء الكافي إلى أنها موجودة والمار بأزقة الحي سينتبه لها لا محالة، حتى أننا في سؤال للمبحوثين عن السبب الذي جعلهم لا يعرفون عملية الفرز الانتقائي للنفايات أقروا أن ذلك بسبب غيابهم المستمر عن الحي

وقد بلغت النسبة 13.3% وهذا ما يؤكد اعتقادنا في أن حاويات الفرز المنتشرة في الحي كان لها تأثير كبير على التشهير لعملية الفرز.

- **جدول رقم 24 يمثل نسبة مشاركة السكان في عملية الفرز الانتقائي للنفايات:**

هل شاركت في مشروع الفرز الانتقائي للنفايات	التكرار	النسبة
نعم	231	**%57.8**
لا	169	**%42.3**
المجموع	400	**%400**

نلاحظ من خلال البيانات الإحصائية أن أعلى نسبة بلغت 57% وهي تمثل نسبة المبحوثين الذين شاركوا في عملية الفرز الانتقائي للنفايات داخل الحي وهي نسبة متوسطة وغير ببعيد منها نجد نسبة 42.3% من المبحوثين الذين لم يشاركوا في عملية فرز النفايات.

يمكن القول أن نسبة المشاركة في عملية الفرز كانت متوسطة، ولم تلقى استجابة من طرف غالبية السكان، وقد يكون ذلك لمؤثرات عديدة وهي، عدم فاعلية الحملات التحسيسية التي دامت ثلاث أيام فقط حسب المكلف بالبيئة في بلدية باب الزوار ورئيس مشروع مكلف بخلية البيئة في ولاية الجزائر اللذان صرحا أن العملية التحسيسية دامت 03 أيام ليتم بعدها تمديدها إلى أسبوع كامل، وبالتالي فالعملية لمتلق استجابة قوية نظرا لحداثة الفكرة لدى الساكنة وعدم اختيار الفترات المناسبة للتحسيس التي نرى من الأفضل أنها كانت في أيام العطل الأسبوعية حتى تلقى صدا واسعا.

- **جدول رقم 25 يمثل نوع النشاط الذي كلف به السكان:**

نوع النشاط	التكرار	النسبة
فرز النفايات داخل المنزل	178	**%41.1**
المساعدة في تنظيف الحي	149	**%34.4**
المشاركة في الاجتماعات وتقديم اقتراحات	106	**%24.5**
المجموع	433	**%100**

من خلال الجدول الاحصائي يتضح لنا أعلى نسبة بلغت 41.1% تمثل الاتجاه العام للخانة فرز النفايات داخل المنزل، تليها نسبة 34.4% ممثلة للاتجاه العام للخانة المساعدة في تنظيف الحي، أما أدنى نسبة فقد بلغت 24.5% وهي تمثل الاتجاه العام للخانة المشاركة في الاجتماعات وتقديم اقتراحات.

يلاحظ أن مهمة السكان لم تكن كبيرة جدا حيث تم حصر مشاركتهم في هذه العملية فقط في التنظيف سواء فرز النفايات داخل المنزل أو خارجه، هذا الأمر قد يجعل مشاركتهم تفقد قيمتها من حيث مقاربة التمكين الاجتماعي هذه المقاربة السوسيولوجية التي تدرج ضمن بنودها ضرورة إشراك المواطن عن طريق تمكينه من تسيير مجاله الحضري بتقديم اقتراحات، ولا تحصر مشاركته في الفعل اليدوي فقط، فالفرد الاجتماعي ليس شيئا من الأشياء الجامدة فهو يؤثر ويتأثر لذلك نحن نرى أن الاشراك الحقيقي للمواطن سيبلغ مقاصده لو تم فيه تمكينه من تقديم اقتراحات خاصة فيما يخص أمكنة وضع الحاويات لأنه أكثر ارتباطا واحتكاكا بالمجال المحلي من الهيئات الرسمية وفي هذا يؤكد كل من ويليمز وتيمليت (WILLIAMS et TIMLETT) في دراستهم المتعلقة برصد أهم الأسباب المساهمة في عدم مشاركة الناس في الفرز في فرنسا، حيث أكدت على أن (اختيار أماكن الجمع يؤثر بشكل كبير على

ممارسات الفرز بحيث أن 75٪ من السكان الذين يساهمون في عملية الفرز بالاعتماد على النقاط التي حددتها المصالح التقنية صرحوا بأنهم سيقومون بعملية فرز أكثر إذا تم تزويدهم بصناديق ذات عجلات تجعل تنقلهم أكثر سهولة وأن 50٪ من الأفراد الذين لم يشاركوا في العملية كانوا سيشاركون لو قامت السلطات بتزويدهم بصناديق لها عجلات حتى تسهل لهم المهمة وتخفض من مشقة تنقلاتهم إلى المفارز)[1].

جدول رقم 26 يمثل علاقة جنس المبحوثين مع مشاركتهم في مشروع الفرز:

المشاركة في الفرز / جنس المبحوثين	نعم	لا	المجموع
ذكر	127 **%55**	84 **%49.7**	211 **%52.8**
أنثى	104 **%45**	85 **%50.3**	189 **%47.3**
المجموع	231 **%100**	169 **%100**	400 **%100**

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن أعلى نسبة 52.8% بلغت52.8% وهي تمثل الاتجاه العام للخانة "ذكر" مدعمة بنسبة 55% منهم شاركوا في عملية الفرز الانتقائي، أما أدنى نسبة فقد بلغت 47.3% وهي تمثل الاتجاه العام للخانة "أنثى" مدعمة بنسبة 50.3% منهن صرحن بأنهن لم يشاركن في عملية الفرز الانتقائي للنفايات.

1- DUPREL Mikael : r**eprésentations sociales du tri sélectif et des déchets en fonction des pratiques de tri,** dans les cahiers internationaux de psychologie sociale, n 98, 2013, page 173-209.

يمكن القول بأن الجندر كان له تأثير نوعا ما على درجة المشاركة في المشاركة في عملية الفرز حيث لاحظنا أن مشاركة الرجال كانت أكثر من النساء، ونعتقد أن هذا يرجع إلى كون العملية حدثت في المجال العمومي للحي الذي يعتبر الرجل في المجتمع الجزائري أكثر استخداما له إن لم نقل امتلاكا له، فالمرأة في المجتمع الجزائري لا يمكنها حضور الاجتماعات ولا الحملات التحسيسية التي تقام خارج عتبة المسكن فقط تكتفي بعملية فرز النفايات داخل المنزل وتكليف الزوج أو الأبناء بإلقائها في حاويات الفرز.

جدول رقم 27 يمثل تقييم السكان لمعدل الاستجابة العام مع العملية:

معدل الاستجابة العام	التكرار	النسبة
قوية	76	**%19**
متوسطة	67	**%16.8**
ضئيلة	257	**%64.3**
المجموع	400	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول الاحصائي أن أدنى نسبة بلغت 64.3% تمثل المبحوثين الذين يرون بأن الاستجابة كانت ضئيلة ولم يتفاعل الجميع مع مشروع الفرز الانتقائي، فيما يرى 19 منهم أن نسبة الاستجابة كانت قوية، أما أدنى نسبة فقد بلغت 16.8% وهي تمثل السكان الذين يعتقدون أن نسبة الاستجابة والتفاعل كانت متوسطة.

يمكن تفسير رأي المبحوثين حول معدل الاستجابة العام بحالة الحي بعد تطبيق المشروع لمدة 03 سنوات، حيث لا تزال النفايات تؤرق السكان كما أن الحاويات الخاصة بالفرز تعرف تدهورا كارثيا، بسبب عدم اكتراث السكان بفرز النفايات داخل المنزل كما أنهم لا يحترمون شروط الفرز من خلال خلطهم لجميع أنواع النفايات المنزلية ورميها في حاوية واحدة حتى أن

بعضهم يكلف أبناءه الصغار برمي القمامة هؤلاء الذين لم يتعودوا على العملية كما أن الكثير منهم يخلط بين ألوان الحاويات التي اعتمدتها ولاية الجزائر وحثت على تطبيقها بصرامة، في اعتقادنا هذا هو السبب الرئيسي الذي جعل السكان يحكمون على أن نسبة الاستجابة كانت ضعيفة.

جدول رقم 28 يوضح نسبة نجاح مشروع الفرز الانتقائي حسب المبحوثين:

تقييم العملية حسب المبحوثين	التكرار	النسبة
تستحسنها وتريد أن تعمم	46	**%11.5**
لم تلقى الاعتناء الكافي	90	**%22.5**
لم تعجبك ولم تكن ناجحة	246	**%66**
المجموع	400	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول الاحصائي لأن أعلى نسبة بلغت **66%** وهس تمثل المبحوثين الذين يرون أن العملية لم تكن ناجحة وهي نسبة مرتفعة، تليها نسبة **22.5%** من المبحوثين الذين صرخوا بأن العملية لم تلقى الاعتناء الكافي، في حين بلغت أدنى نسبة **11.5%** من المبحوثين الذين صرحوا بأنهم يستحسنون العملية ويريدون أن تعمم على باقي الأحياء.

يمكن القول أن معظم المبحوثين يرون أن العملية لم تكن ناجحة نظرا للنتائج التي يشاهدونها في الواقع، إذ أن النفايات لا تزال تشوه الصورة الحضرية للحي كما أن مشروع الفرز توقف بدون معرفة السكان للسبب، حتى أن الكثير منهم صرحوا لنا بأنهم توقفوا عن عملية الفرز في المنزل بسبب ملاحظتهم المتكررة لعمال EXTRANET[1]وهم يقومون بجمع

[1]المؤسسة العمومية الخاصة بمعالجة النفايات وردمها.

جميع الحاويات التي قام السكان بفرزها ووضعها في شاحنة واحدة لنقل النفايات، هذا الأمر جعل السكان يتوقفون عن عملية الفرز.

ثانيا: موقف المبحوثين من المشاركة في تحسين المجال العمومي الديني، كمثال تنظيف المسجد.

- **جدول رقم 29 يمثل نسبة مشاركة المبحوثين في عمليات تنظيف المسجد:**

المشاركة في عملية لتنظيف المسجد	التكرار	النسبة
نعم	115	**%28.8**
لا	285	**%71.3**
المجموع	400	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول الاحصائي أن أعلى نسبة بلغت 71% ممثلة للاتجاه العام للخانة لا أي لم أشارك في عملية لتنظيف المسجد، أما أدنى نسبة فقد بلغت 28.8% ممثلة للاتجاه العام للخانة نعم أي شاركت في حملات تنظيف المسجد وهي نسبة منخفضة.

يمكن تفسير النتائج السابقة بالقول أن مشاريع تنظيف المسجد لم تعرف مشاركة كبيرة بسبب عدم وجود حملة تحسيسية خاصة بمسجد الحي تشرف عليها هيئات رسمية، مثلما هو الحال في عملية الفرز الانتقائي التي كانت عبارة عن مشروع أشرفت عليه مصالح الولاية والعديد من الهيئات الرسمية وحشدت العديد من المواطنين للقيام بها، في اعتقادنا أن لغياب الهيئات الخاصة كانت تقوم بذلك دور في قلة النشاط المسجدي، حيث تم تجميدها من طرف والي ولاية الجزائر حسب تصريح المكلف بالتنسيق مع الجمعيات في ولاية الجزائر، مع تجميد جميع نشاطاتها على الساحة الميدانية. هذه الأخيرة التي كانت غالبا ما تقوم بإعداد وقيادة

جميع النشاطات التطوعية وتشرك فيها العديد من المواطنين، هذه الأطراف التي تعمل على تمكينهم اجتماعيا من التأثير على المجال المحلي الذي يتشاركونه ولو بالشيء البسيط وهذا ما لاحظناه عندما تم تكليفهم بمشروع الفرز الانتقائي.

جدول رقم 30 يمثل السبب الذي دفع المواطنين للمشاركة في تنظيف المسجد:

لماذا شاركت في عمليات تنظيف المسجد	التكرار		النسبة
لنيل الثواب والحسنات	88		%76.5
لأن الامام أوصى بذلك	26		%22.6
أردت المساعدة فقط	1		%0.9
غير معني		285	
المجموع	115		%100

في سؤال مفتوح آخر طرح على المبحوثين الذين شاركوا في حملة تنظيف المسجد وقد اختص بوصف السبب الذي دفعهم للقيام بالمشاركة، 76.5% منهم أكدوا بأنهم شاركوا في عملية تنظيف المسجد من دافع نيل الثواب والحسنات وهي نسبة عالية جدا، يتمتع المسجد برمزية دينية كبيرة جعلت المشاركين فيه يبنون اعتقادا بأنه بيت الله ومن يعتني بتنظيمه ويحافظ عليه سيلقى الثواب من الله، هذا التمثل عن المسجد له أبعاد عديدة بدايتها الترويج للأحاديث النبوية بأن: "من بنى بيتا لله في الدنيا بنى الله له بيتا في الجنة"[1] هذا الترويج يجعل الأفراد يتسابقون للمشاركة في تحسين المسجد.

[1]–صحيح البخاري، مرجع سبق ذكره.

جدول رقم 31 يوضح العلاقة بين الفئات السوسيومهنية للأزواج والمشاركة في حملات تنظيف المسجد:

الفئات السوسيو–مهنية للزوج / المشاركة في حملة للاعتناء بالمسجد	رؤساء المؤسسات التجار والحرفيون	موظفي واطارات المهن الفكرية العليا	المهن الوسيطة	الموظفون	العمال	المتقاعدون	البطالون	المجموع
نعم	13 %100	6 %2.4	26 %72.2	40 %90.9	11 %78.6	17 %50	2 %50	115 %28.8
لا	0	249 %97.6	10 %27.8	4 %9.1	3 %21.4	17 %50	2 %50	285 %71.3
المجموع	13 %100	255 %100	36 %100	44 %100	14 %100	34 %100	4 %100	400 %100

نلاحظ من خلال الجدول الاحصائي أن من بين 71.3% من المبحوثين الذين أجابوا بأنهم لم يشاركوا في حملات تنظيف الحي 97.6% منهم ينتمون هم أو أزواجهم إلى الفئة السوسيومهنية "موظفوا وإطارات المهن الفكرية العليا" وهي نسبة مرتفعة جدا، بينما سجلنا أدنى نسبة بما يعادل 9.1%عند الفئة السوسيومهنية " الموظفين" وهي نسبة منخفضة جدا. أما فيما يخص الاتجاه الذي يمثل المبحوثين الذين أجابوا "بنعم" أي شاركت في حملة لتنظيم المسجد فقد سجلت أعلى نسبة لدى الفئة السوسيومهنية " الحرفيون، التجار ورؤساء المؤسسات" والتي بلغت 100% وهي نسبة مرتفعة جدا، أما أدنى نسبة فقد سجلت لدى الفئة السوسيومهنية "موظفي واطارات المهن الفكرية العليا" بما يعادل 2.4%وهي نسبة منخفضة جدا.

يمكن القول أن الفئة السوسيو مهنية التي ينتمي إليها المبحوثون أثرت كثيرا على درجة المشاركة السكانية في حملات تنظيم المسجد، حيث وجدنا أنه كلما كان الأفراد ينتمون إلى "المهن الفكرية العليا والاطارات" كلما قلت درجة اهتمامهم بالنشاطات والمشاريع التي تهتم بتنظيم المساجد، بينما وجدنا أن الأفراد الذين ينتمون إلى الفئة السوسيو مهنية "الحرفيين التجار ورؤساء المؤسسات" نجدهم أكثر اهتماما بالمشاركة في المشاريع التي تهتم بتنظيم المسجد، فقد يعتقد هؤلاء أن مشاركتهم في مثل هذه المشاريع نوع من أنواع الأعمال الخيرية التي تبارك لهم تجارتهم كما تساعدهم على زيادة الرزق والتحصيل المادي، بينما نجد الفئات السوسيو مهنية الأخرى أقل اهتماما بالمشاركة في مشاريع تنظيم المسجد بسبب التزاماتها العملية، كما أنها لا تبني نفس التصورات التي تبنيها الفئة الأولى مع الأعمال التشاركية ذات الطابع الديني .

جدول رقم 32 يوضح العلاقة بين الفئات السوسيومهنية للزوجات والمشاركة في حملات تنظيف المسجد

الفئات السوسيو مهنية للزوجات / المشاركة في حملة لتنظيف المسجد	رؤساء المؤسسات التجار والحرفيون	موظفي واطارات المهن الفكرية العليا	المهن الوسيطة	الموظفون	المتقاعدون	ماكثة بالبيت	المجموع
نعم	1 %100	2 %4.4	0	1 %0.08	0	111 %55.2	115 %28.8
لا	0	43 %95.6	6 %100	124 %99.2	22 %100	90 %44.8	285 %71.3
المجموع	1 %100	45 %100	06 %100	125 %100	22 %100	201 %100	400 %100

نلاحظ من خلال الجدول الاحصائي أن من بين 71.3% من المبحوثين الذين أجابوا بأنهم لم يشاركوا في حملة تنظيف المسجد نجد 100% منهم ينتمون هم أو زوجاتهم إلى الفئة السوسيو– مهنية "المهن الوسيطية" وكذا "فئة المتقاعدات"، وهي نسبة مرتفعة جدا، تليها نسبة95.6% ممن ينتمون هم أو زوجاتهم إلى الفئة السوسيو– مهنية "موظفي واطارات المهن الفكرية العليا" وهي نسبة مرتفعة جدا، فيما نجد أن أدنى نسبة بلغت44.8% وهي فئة "الماكثات بالبيت".

أما فيما يخص المبحوثين الذين أجابوا بأنهم شاركوا في عمليات تنظيم المسجد، فنجد أن 100% منهم ينتمون هم أو زوجاتهم إلى الفئة السوسيو– مهنية "الحرفيين، التجار و رؤساء المؤسسات" وهي نسبة مرتفعة جدا، أما أدنى نسبة فقد بلغت 0.08% وهي تمثل المبحوثين الذين ينتمون هم أو أزواجهم إلى فئة "الموظفات" وهي نسبة منخفضة جدا.

تؤكد لنا هذه النتائج من جديد العلاقة التي تشكلها الفئات السوسيو– مهنية مع درجة المشاركة في تنظيم المساجد، حيث وجدنا أن المبحوثين الذين ينتمون هم أو زوجاتهم إلى الإطارات والمهن الفكرية العليا أقل اهتماما بالمشاركة في تنظيم المسجد، بينما نجد التاجرات والحرفيات أكثر اهتماما بالمساهمة في المشاركة في مثل هذه النشاطات، التي يعتقدن أنهن من خلالها سيساهمن بشكل أو بآخر في تقديم زكاتهن إلى مؤسسة اجتماعية ذات ثقة أكثر من غيرها نظرا للمكانة إلي يحتلها المسجد في المخيال الجماعي للمجتمع الإسلامي.

ثالثا: المشاركة السكانية لتنظيم الشكل المدني والشكل الديني للمجال العمومي بين التصريح والواقع:

جدول رقم 33 يوضح موقف المبحوثين حول الهيئة التي تتحمل مسؤولية توعية الناس بضرورة المشاركة في نظافة المجال العمومي (مع فتح المجال للمبحوثين لأكثر من اختيار):

الهيئة	التكرار	النسبة
البلدية	286	**%39.2**
السكان	270	**%37**
الجمعيات	173	**%23.7**
المجموع	729	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول الاحصائي أن أعلى نسبة بلغت 39.2%، وهي تمثل المبحوثين الذين يبنون تصورا بأن البلدية هي التي تتحمل مسؤولية النظافة في المجال العمومي، تليها نسبة 37%، وهي تمثل المبحوثين الذين يعتقدون أن السكان هم المسؤولون عن نظافة الحي، في حين بلغت أدنى نسبة 23.7% وهي تمثل المبحوثين الذين يعتقدون أن الجمعيات هي من تتحمل مسؤولية نظافة الحي.

يمكن أن نستنتج من خلال النتائج السابقة أن أغلب المبحوثين يرون أنهم غير معنيين بالمشاركة في نظافة الحي ومجالاته العمومية وكأنهم اعتزلوا المشاركة في الحياة الحضرية داخله كما أنهم يحملون الجهات الرسمية على رأسها البلدية والجمعيات مسؤولية الاعتناء بالحي ومرافقه، من الممكن جدا أن تعود أسباب هذه الاعتقادات إلى عدم اهتمام السلطات بالمبادرات التي يقوم بها السكان، والتي لا تلقى التكفل من قبل الهيئات الوصية حسب تصريح رئيسة مشروع تحسين العمارة السيدة بن مصباح التي صرحت بالقول:" ذهبنا إلى البلدية لطلب

المساعدة عندما أردنا استبدال أنابيب الماء التي أكلها الصدأ لكن لم نلقى الآذان الصاغية". هذه التمثلات قد تساهم كثيرا في جعل السكان لا يشاركون في تنظيم ساحة الحي لأنهم يرون أن البلدية هي المسؤولة عنها لأنها جزء من أملاك الدولة.

- **جدول رقم 34 يوضح تصرف المبحوثين عند رؤيتهم لمن يرمي النفايات في الحي:**

نوع التصرف	التكرار	النسبة
تقوم بنهيه	307	**%76.8**
تبلغ عنه مصالح الأمن	43	**%10.8**
لا تفعل شيئا	50	**%12.5**
المجموع	400	**%100**

نلاحظ من خلال البيانات الاحصائية السابقة أن أعلى نسبة قد بلغت 76.8% وهي تمثل الاتجاه العام للخانة "**أقوم بنهيه**" وهي نسبة مرتفعة، تليها نسبة 12.5% ممثلة للاتجاه العام للخانة "**لا أفعل شيئا**"، أما أدنى نسبة فقد بلغت 10.8% من المبحوثين الذين صرحوا بأنهم سيبلغون عنه مصالح الأمن.

يميل المبحوثون أكثر إلى فكرة النهي باستعمال الخطاب الشفهي كرد فعل عن السلوك السلبي لرامي النفايات، قد يعتقد هؤلاء أن الخطاب أفضل وسيلة لردع السلوك السلبي لأنه يشعر الفرد بالإحراج وينهاه عن إعادة ذلك السلوك، بينما يتجه البعض منهم إلى رد فعل أكثر حدة وهو تبليغ المصالح الأمنية عن رامي النفايات لتتخذ ضده الاجراءات القانونية المناسبة، في حين نرى أن فئة قليلة منهم من لا تلقي اهتماما للسلوك السلبي وتمر عليه دون أن تفعل شيئا.

جدول رقم 35 يمثل تصرف المبحوثين عندما يرون شخصا يرمي النفايات أمام المسجد:

التصرف	التكرار	النسبة
تقوم بنهيه	159	**%39.8**
تبلغ عنه المصالح المعنية	241	**%60.3**
لا تفعل شيئا	0	**%0**
المجموع	400	**%100**

شكل رقم20 يمثل تصرف المبحوثين اتجاه من يرمي النفايات أمام المسجد:

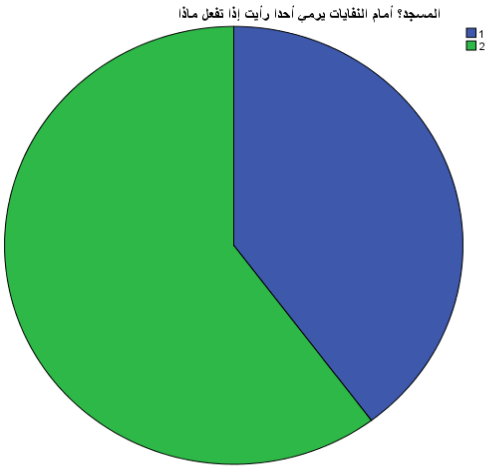

نلاحظ من خلال الجدول الاحصائي أن أكبر نسبة بلغت 60.3% تمثل الاتجاه العام للخانة "ابلغ عنه المصالح المعنية"، بينما بلغت أدنى نسبة 39.8% وهي تمثل الاتجاه العام للخانة "تقوم بنهيه"، في حين لم نسجل ولا حالة ممن لا يبدون اهتماما برامي النفايات أمام المسجد.

يمكن القول أن ردة فعل المبحوثين اتجاه من يرمي النفايات أمام المسجد تغيرت عن سابقتها التي تعلقت برمي النفايات في ساحة الحي، فقد بينت النتائج السابقة أن ردة فعل المبحوثين كانت أكثر حدة من سابقتها وأنهم مستعدون للتبليغ عن مرتكب السلوك السلبي مع المجال العمومي الديني أكثر من المدني ولعل عدم تسجيل ولا حالة منهم لم تبدي اهتماما بذلك السلوك السلبي دليل على حجم الرمزية التي يمتلكها المسجد بالمقارنة مع الساحة، ففي البداية سجلنا نسبة 12.5% منهم صرحت بأنها لن تفعل شيئا اتجاه من يقوم برمي النفايات في الحي بينما لم نسجل ولا حالة مشابهة عندما تعلق الأمر بالمسجد.

يتمتع المسجد في تمثلات المبحوثين بمكانة اجتماعية مرموقة حيث يعتبر بيتا من بيوت الله ومن غير المقبول المساس بحرمته من خلال رمي النفايات بجواره أو حتى الكتابة على جدرانه.

- **جدول رقم 36 يمثل اختيار الساكن بين المشاركة في مشروع لتنظيم المسجد وبين مشروع لتنظيم الساحة**

نوع النشاط التشاركي المختار	التكرار	النسبة
المسجد	248	**%62**
الساحة العمومية	152	**%38**
المجموع	400	**%400**

شكل رقم21 يمثل نوع النشاط التشاركي الذي اختاره المبحوثون:

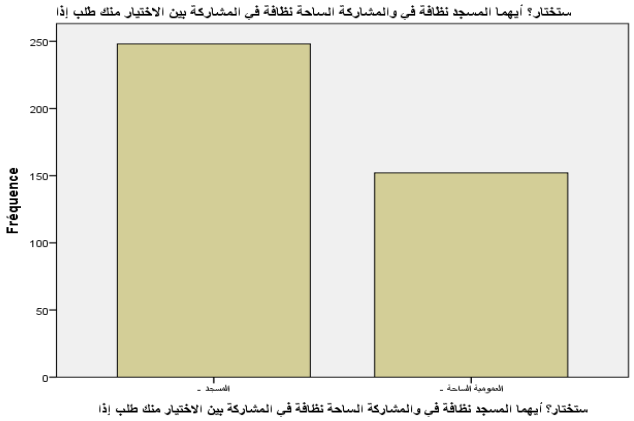

نلاحظ من خلال البيانات الإحصائية السابقة أن أعلى نسبة بلغت 62% وهي تمثل المبحوثين الذين اختاروا المشاركة في عمل تشاركي يخص "تنظيف المسجد" وهي نسبة مرتفعة، أما أدنى نسبة فقد بلغت 38% تمثل المبحوثين الذين اختاروا المشاركة في النشاط التشاركي لتنظيف "الساحة" وهي نسبة منخفضة.

لقد أبدى المبحوثون استعدادا أكبر للمشاركة في النشاطات الخاصة بتنظيف المسجد دون الساحة العمومية وهذا الأمر يعاكس تصريحاتهم الأولى التي تضمنها كل من الجدولين رقم 21 و24، حيث يعرض لنا الجدول رقم 21 نسب المشاركة في عملية الفرز الانتقائي للنفايات، أما الجدول رقم 24 فيعرض لنا نسب المشاركة في حملة لتنظيف المسجد.

أبدت النتائج المعروضة في الجدولين السابقين بأن مشاركة المبحوثين في مشروع الفرز الانتقائي كانت أكبر من حملة لتنظيف المسجد، لكنهم بمجرد ما طلب منهم الاختيار بين المشاركة في تنظيف الشكل المدني للمجال العمومي والشكل الديني تغيرت النتائج وصرحوا بأنهم سيختارون المسجد، لقد تعمدنا في الاستبيان أن نقوم باكتشاف تمثلات الأفراد نحو الشكل المدني والشكل الديني عن طريق استدراجهم بالعديد من الأسئلة المتعلقة بالمجال العمومي المدني والمجال العمومي الديني إلى غاية مطالبتهم بالاختيار، فاكتشفنا أنهم في الحقيقة

سيبدون استعدادا أكبر للتعاون والمساهمة في تنظيم المسجد وهذا بسبب الرمزية الدينية والاجتماعية التي يتمتع بها المسجد على حساب الساحة العمومية، حيث يبنون تصورات بأن الساحة ملك للدولة وهي المسؤولة عن نظافتها، بينما المسجد بيت من بيوت الله كما أنه مساحة اجتماعية يشعرون فيها بالأمان والاستقلالية.

جدول رقم 37 يمثل علاقة اختيار المبحوثين لنوع المجال العمومي الذي سيشاركون في تنظيفه والسبب الذي دفعهم لفعل ذلك:

سبب اختياره / شكل المجال	لأنه بيت الله ومقدس	لنيل الثواب والحسنات	لأن الامام أوصى بذلك	لأنها مكان لقاء الجماعة ولعب الأطفال	لأنها تمثل وجه الحي وهويته	لأنها لا تجد من يعتني بها	المجموع
المسجد	157 **%63.3**	78 **%31.5**	13 **%5.2**	**0**	**0**	**0**	248 **%62**
الساحة	**0**	**0**	**0**	65 **%42.8**	49 **%32.2**	38 **%25**	152 **%38**
المجموع	157 **%100**	78 **%100**	13 **%100**	65 **%100**	49 **%100**	38 **%100**	400 **%100**

نلاحظ من خلال الجدول الاحصائي أن 63.3% من المبحوثين الذين اختاروا المشاركة في تنظيف المسجد يبررون اختيارهم بالقول أنه بيت الله ومقدس وهي نسبة مرتفعة نوعا ما، تليها نسبة 31.5% ممن يبررون اختيارهم للمسجد بالقول: " لنيل الثواب والحسنات"، في حين 5.2% منهم يبررون اختيارهم بالقول:" لأن الامام أوصى بذلك وهي نسبة منخفضة.

بالنسبة للمبحوثين الذين اختاروا الساحة العمومية فقد سجلنا أعلى نسبة وهي 42.8% منهم من يبرر اختيارهم بالقول: "هي مكان للقاء الجماعة ولعب الأطفال "، تليها نسبة 32.2% ممن يبررون اختيارهم للساحة بالقول، "لأنها تمثل وجه الحي وهويته"، في حين بلغت أدنى نسبة 25% ممن يبررون اختيارهم بالقول:" لا تجد من يعتني بها".

لقد كشفت لنا هذه البيانات الإحصائية أن المبحوثين سيميلون أكثر إلى الأعمال التشاركية الخاصة بتنظيم المسجد إذا ما طلب منهم الاختيار بينه وبين مشروع للاعتناء بالشكل المدني للمجال العمومي وهو الساحة بسبب الرمزية الكبيرة التي يحتلها المسجد في التمثلات الفردية والجماعية للمجتمع الجزائري، كما نعتقد أن النتائج السابقة يتحكم فيها عاملان ركيزان وهما:

– الأول يتمثل في الخلفية الدينية للمسجد التي تشير بأنه بيت الله المقدس الذي من الواجب الاعتناء به وأنه ملكية خاصة بالمسلمين كما أن الاعتناء به باب من أبواب نيل الثواب والحسنات ورضى الناس، بينما تمثل الساحة في التصور الجماعي لأفراد المجتمع جزء من أملاك الدولة وهي الوحيدة المخولة بالاعتناء بها.

– الاعتناء بالساحة لن يكون بتلك السهولة التي ستكون في المسجد لأن الساحة وكما هو معروف مفتوحة على الكل ومن غير الممكن التحكم فيها وتركها نظيفة كما هو الحال في المساجد، هذه الاخيرة التي تندرج ضمن المجالات العمومية المغلقة والمحروسة لذلك ستجد من سيحافظ على العمل الجماعي ويتابعه، ولعل الاستجابة التي شهدها مشروع الفرز الانتقائي للنفايات في الحي دليل على أن المشاريع التي تلقى الاشراف والمتابعة ستستقطب الأفراد أكثر للتشارك.

خلاصة:

من خلال قراءتنا لأهم النتائج السابقة استطعنا استخلاص مايلي:

- لقد كان لمشروع الفرز الانتقائي للنفايات صدى كبير لدى ساكنة حي رابية طاهر بباب الزوار، حيث أن أغلبهم أقر بأن لديه فكرة عامة عن المشروع بمعدل 74.8% وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع كونه التجربة الأولى في الحي.
- رغم الصدى الكبير الذي أحدثه مشروع الفرز الانتقائي إلا أن نسبة مشاركة السكان لم تسر بنفس وتيرة التوعية حيث وجدنا أن نسبة المشاركة السكانية لم تكن كبيرة جدا ولم يتفاعل أغلب السكان مع هذه العملية.
- لقد أساءت الجهات المسؤولة عن مشروع الفرز في اختيار نوع المهام التي تكلف بها السكان في عملية الفرز حيث لاحظنا من خلال النتائج أنها على عملية فرز النفايات داخل البيت، الأمر الذي نرى بأنه لن يكون فعالا لتكوين مواطن ذو حس مدني مع المجال الخارجي الذي يحيط به. مشاركة العنصر الرجالي في مشروع الفرز الانتقائي للنفايات كانت أكثر من النساء بسبب الخصائص الاجتماعية للمجال العمومي الذي يكتسحه الرجل ويعتبر مالكا له بالمقارنة مع المرأة.
- 64.4% من المبحوثين صرحوا بأن العملية لم تلقى استجابة واسعة بل كانت ضئيلة على حد تعبيرهم وهذا مناف لتصريحات المكلفين بالمشروع حيث أقروا بأن نسبة المشاركة كانت قوية.
- أغلب المبحوثين لم يستحسنوا مشروع الفرز وقد يكون هذا السبب الرئيسي في جعلهم يكفون عن عملية فرز النفايات داخل المنزل مما أدى إلى تدهور حالة الحاويات وتعفنها.
- 71.3% من المبحوثين صرحوا بأنهم لم يشاركوا ولو مرة واحدة في عملية لتنظيم المسجد وهي نسبة عالية جدا.

- من بين المبحوثين المشاركين في حملة تنظيف المسجد صرح 76.8% منهم بأنه بأن السبب الرئيسي الذي جعله يشارك هو الرغبة في نيل الثواب والحسنات.
- لقد لعبت الخصائص الاجتماعية للساكنة من حيث الانتماء السوسيومهني في تغيير تمثلات الأفراد نحو المشاركة في حملات تنظيف المسجد سواء بالنسبة للمبحوثين أو لأزواجهم، حيث رأينا أن الأفراد الذين ينتمون إلى الفئة السوسيومهنية " موظفي وإطارات المهن الفكرية العليا" هم أقل اهتماما بالمشاركة في حملات تنظيف المسجد بينما نجد أن الأشخاص الذين ينتمون إلى الفئة السوسيومهنية" الحرفيين، التجار ورجال الأعمال" أكثر اهتماما بالمشاركة في الحملات ذات الطابع الديني.
- يجمع العديد من المبحوثين على أن نظافة المجال المحلي هو من مهام البلدية والجمعيات، بينما يعتزلون هم هذه المهام ويرون بأنها ليست من اختصاصهم
- 76.8% من المبحوثين صرحوا بأنهم سيقومون بنهي من يرونه يرمي النفايات في المجال المحلي لردع السلوك السلبي للفاعل ولم يختاروا التبليغ كإجراء أكثر حدة وتأثير، بينما وجدنا أن الأمر اختلف إذا تعلق الأمر بالمسجد حيث صرح 60.3% منهم بأنهم سيقومون بإجراء أكثر حدة وهو التبليغ إذا تعلق الأمر برمي النفايات أمام المسجد.
- أغلب المبحوثين اختاروا المشاركة في المشاريع التشاركية المتعلقة بتنظيم المسجد بنسبة 62% بينما بلغت نسبة الأفراد الذين اختاروا الساحة العمومية 38%.
- أغلب المبحوثين برروا اختيارهم للمشاركة في المشاريع المتعلقة بتنظيم المسجد بالقول: لأنه بيت الله ومقدس، بينما برر الآخرون الذين اختاروا المشاركة في تنظيم الساحة العمومية بالقول: "هي مكان لقاء الجماعة ولعب الأطفال"

أوهمتنا الجداول والبيانات الإحصائية التي عرضناها في البداية والتي تعبر عن درجة مشاركة المبحوثين في مشروع الفرز الانتقائي للنفايات وكذا مشروع لتنظيم المسجد، على أن

هذه العينة ممكن أن تحمل تصورا مغايرا لطرحنا حول دور التمثلات الاجتماعية في ترجيح كفة المشاركة في تنظيم المسجد على حساب المشاركة في الساحة العمومية، لكن سرعان ما اكتشفنا أن البيانات الإحصائية كانت عرضا لما أنتجه مشروع الفرز الانتقائي للنفايات فقط، وبما أن الحي لم يشهد مشروعا مشابها خاصا بتنظيم مسجد الحي بسبب تجميد نشاط الجمعيات الدينية من طرف والي ولاية الجزائر منذ سنة 2018 صعبت علينا المقارنة، غير أننا استطعنا في الأخير حسم الأمر عن طريق مطالبتهم بالاختيار بين المشاركة في مشروع للاعتناء بالمسجد وآخر بالساحة، فكانت التصورات والتمثلات الاجتماعية للمبحوثين حول المسجد كمجال ديني والساحة العمومية كمجال مدني حاسمة حيث عبر أغلبهم عن الميل إلى اختيار المشاركة في المسجد دون الساحة إذا كانت المسألة تتطلب منهم الاختيار.

اكتشفنا أيضا أن المشاريع التشاركية تتطلب خطة واضحة والمتابعة المستمرة والدورية لها، الأمر الذي جعل مشروع الفرز يلقى تجاوبا كبيرا في البداية لكن سرعان ما تدهورت حالته وانتهت بتفكيك الحاويات وعودة الطريقة العشوائية لجمع النفايات بعد أشهر فقط من تطبيق العملية.

الفصـــــل الثامـــــــــــن

مساهمة الحركات الجمعوية في التسويق للعمل التشاركي وتحفيز السكان نحو المساهمة في التنمية المحلية.

تمهيد

- **أولا: موقف المبحوثين من الانخراط في الجمعيات المحلية.**
- **ثانيا: دور النشاط الجمعوي في التسويق للعمل التشاركي وتشجيعه في الأحياء الحضرية.**
- **ثالثا: الأعمال التشاركية ومسألة الثقة، بين الشكل المدني، الشكل الديني وغير الرسمي**

خلاصة

تمهيد:

سنحاول في هذا الجزء كشف الستار علىجانب مهم في التسويق لعملية المشاركة والتمكين الاجتماعي من أجل المشاركة الفعالة للمواطنين في تنظيم وتنمية المجال العمومي وهي الجمعيات، هذه الأخيرة وبصفتها الشريك الاجتماعي أو همزة الوصل بين بين المواطن والسلطات المحلية بغض النظر عن ايديولوجيتها ومبناها الفكري، لذلك وجب تفحصها بشكل دقيق.

تلعب الجمعيات مهما كانت الأهداف التي تسعى إليها ومرجعيتها أيديولوجيا دورا كبيرا في تنشيط الأعمال الجماعية الحفاظ على الروابط الاجتماعية وكذاتنشيط العمل التضامني، يرجع ذلك إلى نشاطها ميدانيا واحتكاكها مع عامة الناس عكس الإدارة المحلية التي قد تدير المشاريع التنموية على المستوى المحلي من باب إداري تنظيمي فقط، لذلك تستلزم كل المشاريع التنموية التي تتطلب مشاركة واسعة للسكان الاستعانة بالجمعيات ولجان الأحياء لتحقيق أهدافها التنموية.

نعتقد أن كل ماذكر سابقا يتوقف على عدة مؤشرات مهمة أهمها قدرة الجمعيات على استقطاب عدد كبير من المنخرطين والمشاركين وكسب ثقتهم لجعلها الناطق الرسمي المنظم لطرح القضايا المشتركة للسكان وهذا ما سنكتشفه في هذا الفصل.

أولا: موقف المبحوثين من الانخراط في الجمعيات المحلية.

جدول رقم 38 يمثل درجة اهتمام المبحوثين بالانخراط إلى الجمعيات:

الاهتمام بالانتماء إلى جمعية	التكرار	النسبة
نعم	179	%44.8
لا	221	%55.3
المجموع	400	%100

شكل رقم 22 يوضح كيف تعرف السكان على عملية الفرز الانتقائي للنفايات:

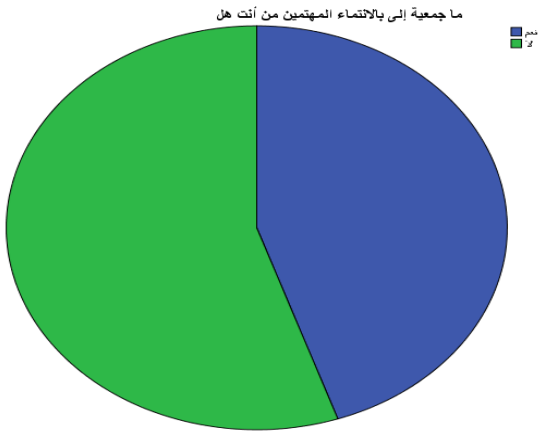

نلاحظ من خلال الجدول الاحصائي أن أعلى نسبة بلغت 55.3% وهي نسبة متوسطة بينما بلغت أدنى نسبة 44.8% وهي نسبة قريبة من المتوسط.

يمكن القول أن متوسط العينة المبحوثة لا تولي اهتماما كبيرا بالانتماء إلى التنظيمات الجمعوية والانخراط فيها، وبالتالي ستبرز صعوبات كبيرة في القدرة على تأطير العمل التشاركي وتنظيمه حيث نعتقد أن الأعمال الجماعية أو التي تتطلب تشاركا بين مجموعة ما يجب دائما أن تؤطر حتى تستطيع بلوغ أهدافها ويكون هذا التأطير عن طريق المنظمات المحلية المختلفة.

من جهة أخرى نعتقد أن التخوف المحلي من الانخراط في كل هذه التنظيمات المحلية يرجع هذا إلى أسباب متعددة، منها نقص الثقة، الخوف من تحمل المسؤولية حيث غالبا ما يرسم

الأفراد في مخيلتهم أن الانخراط في تنظيم ما يترتب عنه جملة من المسؤوليات وبالتالي رفض الانخراط، كذلك عدم توفر الوقت الكافي أو عدم افلاح الجمعيات في التسويق لوجودها محليا وغيرها من الأسباب الأخرى التي تعمل على ابعادهم عن الساحة الجمعوية.

إن هذا الأمر سيؤثر كثيرا على درجة الحس المدني لدى الساكنة، حيث يلعب الانخراط في النشاط الجمعوي دورا هاما في ضبط الأفكار وفتح المجال أمام الأفراد لاكتساب خبرات ميدانية تمكنهم من تفعيل مشاركتهم في التنمية المحلية، وفي هذا يقول ابراهيم بازيو:" يحتاج العمل التنموي تأسيس شراكة بين السلطة المحلية والمنظمات المحلية الحكومية وغير الحكومية التي تتعامل مع المشكلة وضع الاهتمام، ومثل هذه الشراكة أساسية في جميع مراحل العملية التنموية، إذ تساعدنا هذه المنظمات على تنشيط الموارد البشرية الموجودة في المجتمع المحلي لتحقيق تعاون حقيقي"[1].

[1] – بازيو إبراهيم: **التنمية مشاركة**، مرجع سبق ذكره، ص 113.

- **جدول رقم 39 يمثل نوع الجمعية التي يفضل المبحوثين الانتماء لها(خاص بالمبحوثين الذين يهتمون بالانخراط في جمعية ما):**

نوعها / الانتماء إلى جمعية	جمعية خيرية	جمعية خاصة بالحي	جمعية دينية	المجموع
نعم	100 %55.9	20 %11.2	59 %33	179 %44.8
لا	غير معني	غير معني	غير معني	221 %55.3
المجموع	100 %100	20 %100	59 %100	400 %100

نلاحظ من خلال الجدول الاحصائي أن من بين المبحوثين المهتمين بالانخراط في النشاط الجمعوي 55.9%منهم يفضلون أن تكون ذات طابع خيري، بحيث تعتمد على تقديم مساعدات خيرية للمحتاجين ثم 33% منهم يفضلون أن تكون هذه الجمعية دينية تنشط في المساجد، في حين بلغت الأدنى نسبة 11.2% وهي تمثل المبحوثين الذين يفصلون أن تكون هذه الجمعية ذات طابع محلي أي تهتم بالنشاطات داخل الحي من حيث تنظيمه وتهيئته.

يمكن تفسير هذه النتائج بالقول أن أغلب المبحوثين لا يملكون حسا مدنيا عاليا حيث يميل أغلبهم إلى المصلحة الذاتية دون الجماعية وهذا ما جعلهم يختارون الانخراط في الجمعيات ذات البعد الديني أو الخيري، فقد يستطيعون من خلالها الاستفادة من حسنات ويلقون الثواب الإلهي كما يمكن أن يرجع ذلك إلى أن هذه الجمعيات تملك ثقة كبيرة في

المخيال الجماعي للأفراد كونها تتكفل بتقديم مساعدات خيرية وتتخذ من الدين مبدأ لتأسيسها أو قد يعود ذلك إلى الحملات الاشهارية التي يعرفها هذا النوع من الجمعيات عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي نلاحظ أنها تروج بكثرة لها.من جهة أخرىاحتلت الجمعيات ذات الطابع المدني أدنى الترتيب في التمثلات الفردية للأفراد ورغبتهم في الانخراط فيها ونعتقد أن السبب في ذلك يعود إلى قلتها أو قلة نشاطها على الساحة الميدانية كما لا تملك نفس الثقة التي تمتلكها الجمعيات السابقة.

- **جدول رقم 40 يمثل درجة معرفة المبحوثين لجمعية ذات طابع ديني:**

معرفة المبحوثين لجمعية ذات طابع ديني	التكرار	النسبة
نعم	120	**%30**
لا	280	**%70**
المجموع	400	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم المبحوثين صرحوا بأنهم لم يسبق لهم أن تعرفوا على جمعية دينية بما يعادل نسبة 70% وهي نسبة عالية جدا، أما أدنى نسبة فقد بلغت 30% وهي تمثل المبحوثين الذين صرحوا بأنهم يعرفون جمعية دينية.

توحي النتائج السابقة بأن العينة المبحوثة لم يسبق لها التعرف على جمعيات محلية ذات طابع ديني، وقد يمكن أن يكون ذلك بسبب عدم اهتمامها بالانخراط فيها أو بسبب تجميد نشاطها من طرف والي ولاية الجزائر ومنعها من الحصول على رخص الاعتماد أو القيام بنشاطات محلية[1]

[1] حسب تصريحات مسؤولة في ولاية الجزائر: مكلفة بملف الجمعيات.

- **جدول رقم 41: يمثل موقف المبحوثين حول معرفتهم لجمعية الحي:**

معرفة المبحوثين لجمعية الحي	التكرار	النسبة
نعم	136	**%34**
لا	264	**%66**
المجموع	400	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول الاحصائي أن أعلى نسبة بلغت 66% وهي تمثل المبحوثين الذين صرحوا بأنهم لا يعرفون الجمعية التي تنشط في الحي وهي نسبة مرتفعة نوعا ما، فيما بلغت أدنى نسبة 34% وهي تمثل عدد المبحوثين الذين صرحوا بأنهم يعرفون جمعية الحي.

تفيدنا هذه النتائج في استنتاج أن جمعية حي رابية طاهر لا تلقى صدى واسعا لدى سكان الحي، حيث صرح أغلب المبحوثين بأنهم لا يعرفون الجمعية رغم أنها وحسب تصريح السيد سعدي رئيس الجمعية المحلية الذي قال:" **درنا بزاف حاجات داخل الحي ونظن الناس كامل تعرفنا، حتى أننا عاونا السيدة بن مصباح في نشاطها**".[1]

لقد نفت النتائج التي لخصتها البيانات الاحصائية تصريحات السيد سعدي الذي يجزم على أن جمعيتهم معروفة وأنهم شاركوا في العديد من النشاطات من بينها عملية الفرز الانتقائي للنفايات، حيث لاحظنا أن معظم المبحوثين ليس لديهم فكرة على وجود جمعية في الحي ونعتقد أن هذا قد يكون سببا وجيها في عدم اهتمامهم بالمساهمة في النشاطات التشاركية، بالإضافة إلى عدم اعتناء الجمعية بالعمليات التحسيسية للتعريف بها وحث السكان على الانخراط فيها حتى أننا علمنا أن السيد سعدي غادر الحي إلى مدينة برج الكيفان إلا أنه لا يزال منخرطا في الجمعية ورئيسا لها وهذا الأمر قد يلعب دورا حاسما في جعل الناس لا يثقون في هذه الجمعية إذ كيف لشخص يعتبر غريبا عن الحي أن يقوم بالتكفل بانشغالات المواطنين وإدراك النقائص التي يعاني منها الحي ويعمل على تحسينها؟.

[1]– السيد سعدي رئيس جمعية حي رابية طاهر عن طريق الهاتف.

جدول رقم 42 يمثل دور اهتمام المبحوثين بالنشاط الجمعوي في جعلهم يتعرفون على جمعية الحي:

معرفة السكان لجمعية الحي / الاهتمام بالانخراط في جمعية ما	نعم	لا	المجموع
نعم	100 **%73.5**	79 **%29.9**	179 **%44.8**
لا	36 **%26.5**	185 **%70.1**	221 **%55.3**
المجموع	136 **%100**	264 **%100**	**400** **%100**

نلاحظ من خلال الجدول الاحصائي الذي يربط لنا بين" موقف المبحوثين بالانخراط إلى النشاط الجمعوي" ودوره في معرفتهم لجمعية الحي"، أن أعلى نسبة بلغت 73.5% **تمثل** عدد المبحوثين الدين يبدون اهتماما بالانخراط في النشاط الجمعوي وفي نفس الوقت يعرفون الجمعية التي تنشط في الحي وهي نسبة مرتفعة جدا، بينما بلغت أدنى نسبة في نفس الاتجاه 29.9% وهي نسبة منخفضة جدا. وفي الاتجاه المعاكس لذلك وجدنا أن أعلى نسبة بلغت 70.1% من المبحوثين الذين لا يبدون اهتماما بالانخراط في النشاط الجمعوي وفي نفس الوقت لا يعرفون جمعية الحي في حين بلغت أدنى نسبة لنفس الاتجاه 44.1% وهي تمثل المبحوثين الذين صرحوا بأنهم يهتمون بالانخراط إلى النشاط الجمعوي وفي نفس الوقت "لا يعرفون الجمعية التي تنشط في الحي".

يمكن تفسير النتائج السابقة بالقول أن اهتمام المبحوثين بالانخراط في النشاطات الجمعوية لعب دورا مهما في تحفيز الناس على معرفة جمعية الحي، حيث نعتقد أن الحس

المدني لدى الفرد يزداد كلما أولى اهتماما بالنشاط الجمعوي وبحث عن وسيلة للانخراط فيه، هذا البحث والاستطلاع سيؤدي دورا مهما في جعل المبحوثين يتعرفون على جمعية الحي.

ثـانيــا: دور النــشاط الجمــعوي في تنـــــشيط العــمل التـشاركي محـليا.

جدول رقم 43 يوضح الهيئة التي ساهمت في التسويق لعملية الفرز الانتقائي:

كيف تعرفت على عملية الفرز الانتقائي	التكرار	النسبة
عن طريق الجمعيات	155	%38.8
عن طريق الجيران	96	%24
عن طريق البلدية	149	%37.3
المجموع	400	%100

شكل رقم 23 يوضح كيف تعرف السكان على عملية الفرز الانتقائي للنفايات:

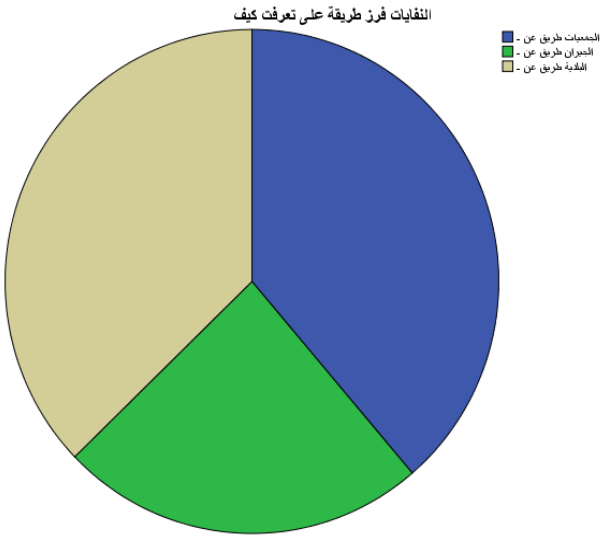

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن أكبر نسبة بلغت 38.8% وهي تمثل المبحوثين الذين أجابوا بأن تعرفوا على عملية الفرز الانتقائي للنفايات من خلال "جمعية الحي"، تليها نسبة 37.3% وهي تمثل نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأنهم تعرفوا على مشروع الفرز الانتقائي

للنفايات من خلال "البلدية"، في حين بلغت أدنى نسبة24% وهي تمثل المبحوثين الذين تعرفوا على طريقة الفرز الانتقائي عن طريق الجيران.

لقد لعبت الجمعيات دورا مهما في التسويق لفكرة مشروع الفرز الانتقائي للنفايات في الحي، هذه العملية التي تعتبر حديثة على سكان الحي لذلك لعبت جمعية حي رابية طاهر دورا مهما في التأطير للمشروع من خلال العملية التحسيسية هذا التأطير الذي اعتبره محمد بومخلوف "سبيلا نحو تعزيز الثقة والقضاء على الشك والخوف في المجتمع وهو الرحم الذي يحمل عليه جنين المجتمع المدني والمكان الطبيعي لنموه... ويشيع الأمانبين الأجيال التي تشربت فيه قيم التعاون والتشارك والتدرب على العمل الجماعي"[1]. تساهم جمعية الحي في بناء الرباط الاجتماعي بين المواطن والدولة لكونها جزء من المجتمع المحلي وكذا تمكين الأفراد اجتماعيا من أجل تحقيق التنمية عن طريق هيكلتهم وتوجيههم وصقل قدراتهم لاستثمارها في تطوير الأحياء الحضرية والمدن "كنوع من الديموقراطية التشاركية والحوكمة الفعالة"[2]، لأنه وكما هو معلوم تقوم جمعية الحي على أساس الانتماء إلى المجال المحلي، بمعنى لا يمكن للمقيمين خارج أسوار الحي الانخراط في الجمعية المحلية وبالتالي كانت هي السباقة في التسويق لمشروع الفرز الانتقائي داخل الحي قبل البلدية.

[1]– بومخلوف محمد وآخرون: **تأطير الشباب الجزائري ومسألة الثقة، دراسة ميدانية**، منشورات دار الخلدونية، الجزائر 2020، ص 152.

[2] -ACQUE Marie-Hélène et BIEWENERM Carole: **L'empowerment, une pratique émancipatrice ?** Edition la Découverte/poche, paris, 2015, p 88.

جدول رقم 44 يوضح لنا كيف أثرت معرفة المبحوثين لجمعية الحي على ثقافتهم حول مشروع الفرز:

معرفة الغاية من مشروع الفرز / معرفة المبحوثين للجمعية	نعم	لا	المجموع
نعم	136 **%45.48**	0 **%0**	136 **%34**
لا	163 **%54.52**	101 **%100**	264 **%66**
المجموع	299 **%100**	101 **%100**	400 **%100**

نلاحظ من خلال الجدول الاحصائي أن كل المبحوثين الذين أجابوا بأنهم لا يعرفون جمعية حي رابية طاهر هم في نفس الوقت لا يعرفون الغاية من تطبيق مشروع الفرز بنسبة 100%، فيما لم نسجل ولا حالة بالنسبة للمبحوثين الذين صرحوا بأنهم يعرفون الجمعية ولا يعرفون الغاية من مشروع الفرز 0 حالة، أما بالنسبة للاتجاه العام للخانة نعم فقد بلغت أعلى نسبة 45.48% وهي تمثل المبحوثين الذين أجابوا بأنهم يعرفون جمعية الحي وبالمقابل يعرفون الغاية من مشروع الفرز، في حين بلغت أدنى نسبة في هذا الاتجاه 0% وهم من صرحوا بأنهم لا يعرفون جمعية حي رابية طاهر ولا يعرفون أيضا الغاية من تطبيق مشروع الفرز في الحي.

يمكن القول أن الاحتكاك بالتنظيمات الجمعوية يلعب دورا كبيرا في رفع المستوى الثقافي للفرد، بحيث يجعله ذلك قادرا على الحصول على العديد من المكتسبات الثقافية والاجتماعية وزيادة الحس المدني من خلال تبادل الأفكار ومناقشتها مع عناصر التنظيم، كذلك تشكل الجمعيات المحلية دورا مهما في بناء المجتمع المحلي من خلال تمكينه من تحقيق غايات تنموية وترشيد طاقاته واستغلالها لتقديم إضافة للمجال العمومي، حيث نجد العديد من الأفراد

خاصة الشباب منهم ممن يتمتعون بقدرات تنموية كبيرة عاجزين على تحقيقها ميدانيا بسبب غياب الأم الحنون التي التي تؤطرهم وتجعلهم يشاركون في بناء نموذج حضري يتوافق مع البناء الاجتماعي والثقافي لهم.

جدول رقم 45 يوضح كيفية تأثير معرفة جمعيات الحي على التزام السكان بتوقيت إخراج النفايات:

الالتزام بوقت اخراج النفايات / معرفة جمعية الحي	نعم	لا	المجموع
نعم	109 **%40.1**	27 **%21.1**	136 **%34**
لا	163 **%59.9**	101 **%78.9**	264 **%66**
المجموع	272 **%100**	128 **%100**	400 **%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن من بين 66% من المبحوثين الذين أجابوا بأنهم لا يعرفون الجمعية التي تنشط في الحي 78.9% منهم يقرون بأنهم لا يلتزمون بوقت اخراج النفايات وهي نسبة مرتفعة جدا، بينما العكس من ذلك نجد أن من بين 34% من المبحوثين الذين أجابوا بأنهم يعرفون جمعية حي رابية طاهر 40.1% يقرون في نفس الوقت بأنهم يلتزمون بتوقيت إخراج النفايات بينما 21.1% منهم غير ملتزمين بتوقيت اخراج النفايات.

تعطينا النتائج الإحصائية السابقة دلالة سوسيولوجية مفادها أن معرفة سكان الحي لجمعية حي رابية طاهر أثرت في التزامهم بتوقيت اخراج النفايات، مما أنتج علاقة ارتباطية بين المتغيرين وهي أنه كلما كان المبحوث يعرف جمعية الحي كلما زاد التزامه باحترام توقت اخراج النفايات والعكس صحيح. عادة ما تقوم البلدية بالاستعانة برئيس جمعية الحي أو أحد

الأعضاء المسيريين أو المنخرطين ليساعدها في تبليغ خطابها الإداري الرسمي المتعلق بتوقيت التدخل العمومي لأفراد النقاوة العمومية لحمل النفايات وتحويلها، وان لم يكن الحي يحتوي على جمعية خاصة به تقوم بالاستعانة بإمام المسجد الذي يقوم بتبليغ عامة الناس عن طريق الخطبة المنبرية[1].

لعبت جمعية الحي دورا محوريا في توجيه سلوكات العامة وممارساتهم اتجاه النفايات من خلال تأطير وحث السكان على احترام توقيت اخراج النفايات وركنها في الأماكن المناسبة لها حتى لا تعم الفوضى وتسهل عملية إعادة نقلها من طرف أعوان النظافة والنقاوة العمومية.

جدول رقم 46 يوضح أثر معرفة المبحوثين للجمعيات الدينية على مشاركتهم في تنظيفه:

معرفة جمعية دينية / المشاركة في تنظيم المسجد	نعم	لا	المجموع
نعم	115 **%100**	0 **%0**	115 **%28.75**
لا	5 **%0**	280 **%100**	280 **%71.25**
المجموع	120 **%100**	280 **%100**	400 **%100**

نلاحظ من خلال البيانات الإحصائية أن من بين 71.25% من المبحوثين الذين صرحوا بأنهم لا يعرفون جمعية دينية 100% لم يشاركوا في عملية تنظيفه سابقا، وهي نسبة مرتفعة جدا، في حين بلغت نسبة المشاركين منهم 0% وهي نسبة منخفضة جدا، بالنسبة للاتجاه

[1]– رئيس خلية النظافة والنقاوة العمومية ببلدية باب الزوار.

العام للخانة "نعم" أي أعرف جمعية دينية وجدنا أنهم جميعا يسبق لهم المشاركة في تنظيم المسجد بنسبة 100%.

يمكن القول بأن انخراط الأفراد في النشاطات الجمعوية ذات الطابع الديني أو تعرفهم واحتكاكهم بها جعلهم يشاركونها نشاطات تطوعية لتنظيم المسجد كمجال عمومي، إذ نجد معظم الجمعيات الدينية تنشط في المساجد وكثيرة الاحتكاك بها حتى يمكن تسميتها بالجمعيات المسجدية، تستمد هذه الجمعيات الدينية قوتها من خلال المسجد الذي تعتبره مساحتها الخاصة بعيدا عن سلطة الدولة، ولما تم التضييق عليها من طرف الدولة حصرت مهامها في الاعتناء بالمسجد وجمع التبرعات لبنائه واشراك المواطنين في ذلك.

ثالثا: علاقة الأعمال التشاركية بعامل الثقة، مقارنة بين الشكل المدني، الديني وغير الرسمي.

نحن نعلم أن الثقة هي أساس لتكوين العلاقات واستمراريتها بين الأفراد والجماعات وحتى الهيئات ذات الطابع المعنوي، كالدولة، المؤسسة، المنظمة وغيرها. وبما أن الأعمال التشاركية لا تعبر لنا عن فعل اجتماعي منفصل، بل هي حلقة متكاملة من النشاطات التي ترتبط فيما بينها بفضل عدة عوامل أهمها، الحاجة إلى تحقيق منفعة عامة والثقة بين الشركاء. فالأعمال التشاركية تضم العديد من الفاعلين الاجتماعين، هدفها الأساسي هو التنظم بشكل رسمي لتحقيق المصلحة العمومية وتوعية الأفراد، لذا كان لا بد لها أن تتمتع بكامل المصداقية لبلوغها الأهداف المنوطة. هذا الأمر جعلنا نتساءل عن الدور الذي تلعبه الثقة كعامل لاستقطاب الناس نحو الأعمال التشاركية فاكتشفنا ما يلي:

أ. الخطاب وسيلة مهمة لاكتساب ثقة الشريك الاجتماعي:

جدول رقم 47 يوضح مدى اهتمام مسؤولي الإدارة المحلية بالخطاب التوعوي للاعتناء بالحي حسب المبحوثين.

ممارسة مسؤولوا البلدية للخطاب التوعي	التكرار	النسبة
نعم	53	**%13.3**
لا	267	**%66.8**
أحيانا	80	**%20.8**
المجموع	400	**%400**

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة بلغت 66.8% وهي تمثل الاتجاه العام للخانة" لا" أي عدم اهتمام المسؤولين بالخطاب التوعوي وهي نسبة مرتفعة نوعا ما، تليها نسبة 20.8% والتي تمثل الاتجاه العام للخانة "أحيانا"، في حين بلغت أدنى نسبة 13.3% وهي تمثل الاتجاه العام للخانة "لا" أي عدم اهتمام المسؤولين المحليين بالخطاب التوعوي وهي نسبة منخفضة جدا.

توحي لنا النتائج السابقة بأن المسؤولين المحليين قد استقالوا بصفة جماعية عن ممارسة المهام الواجبة عليهم باعتبارهم الممثلين الرسميين لأفراد المجتمع المحلي كما أنهم الواجهة الرسمية للإدارة، إذ يعتبرون المسوق الرئيسي لعملية توعية المواطنين وتحسيسهم بضرورة المشاركة والتعاون الجماعي لتحقيق التنمية المحلية، ونعتقد أن أهم وسيلة تحقق هذه المهمة هي الخطاب المباشر والاحتكاك بالميدان الذي يكسب يجعل أفراد المجتمع المحلي يثقون أكثر في الإدارة المحلية ومسؤوليها وبذلك سيدعمون جميع المشاريع المحلية بدون تخوف، هذا الخطاب الذي يكون رابطا بينهم وبين الشركاء الاجتماعيين، وغير ذلك سيسبب قطيعة بين

الإدارة، المنتخبين والمجتمع المحلي ويؤدي حتما إلى غياب الشريك الاجتماعي على الساحة التنموية المحلية.

جدول رقم 48 يوضح مدى اهتمام المساجد بتوعية الناس:

الخطاب المسجدي	التكرار	النسبة
نعم	221	%55.3
لا	179	%44.8
المجموع	400	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة بلغت 55.3% وهيتمثل عدد المبحوثين الذين أجابوا بأنهم إمام مسجد الحي يهتم بإعطائهم خطب توعوية للمحافظة عليه، أما أدنى نسبة فقد بلغت 44.8% وهي تمثل المبحوثين الذين أجابوا بأن الامام لا يعطيهم إرشادات سلوكية بل تقتصر خطبه على الجانب الديني فقط.

إن أهم وسيلة قد تؤثر على توجيه السلوك الإنساني وتعديل ممارساته بشكل إيجابي يخدم الصالح العام هي التوعية بجميع أشكالها وقد يكون الخطاب الشفهي أهم نوع من أنواع التوعية الذي غالبا ما يثمر بشكل سريع لأنه يخاطب الأفراد بصفة مباشرة ويمنحهم ثقة أكبر، لهذا فالخطب المسجدية ستكون ذات تأثير كبير على توجيه عامة الناس وحثهم على القيام بالعديد من الممارسات الإيجابية وكسب ثقتهم وفي هذا يقول العمري مرزوق:" إن ما يقدمه المسجد من أعمال علمية يتم صياغتها شفهيا في شكل خطاب متعدد الأشكال يحدث نوعا من التأثير في رواد المسجد ويحدث نوعا من التغيير في محيط المسجد"[1]

[1] – العمري مرزوق: **رهان الخطاب المسجدي والمرجعية الدينية الوطنية**، رسالة المسجد، السنة السادسة، العدد 01، جانفي 2008، ص. 12

جدول رقم 49 يوضح ثقة المبحوثين في مجموعة من المؤسسات (سؤال متعدد الاجابات):

ثقة المبحوثين في المؤسسات	نعم	لا
المؤسسات الدينية	323 **%46.4**	77 **%8.5**
لجان الأحياء والجمعيات المحلية	90 **%12.9**	310 **%34.3**
الأحزاب السياسية	134 **%19.3**	266 **%29.4**
مسؤولوا الإدارة المحلية	149 **%21.4**	251 **%27.8**
المجموع	**440** **%100**	**904** **%100**

سنقسم قراءتنا الإحصائية لهذا الجدول وفق شطرين اثنين وهما:

الأول يتعلق بالاتجاه العام للخانة "نعم" أي أثق، نلاحظ في هذا الشطر أن أكبر نسبة بلغت 46.4% وهي تمثل المبحوثين الذين أجابوا بأنهم يثقون في المؤسسات ذات الطابع الديني أكثر، تليها المؤسسات ذات الطابع العمومي التي لخصناها في مسؤولي الإدارة المحلية بنسبة 21.4% من المبحوثين الذين أجابوا بأنهم يثقون فيها أكثر، في حين تحصلت لجان الأحياء والجمعيات المحلية على أدنى نسبة وقد بلغت 12.9%.

أما الشطر الثاني فهو يتعلق بالاتجاه العلام للخانة "لا" أي لا أثق حيث تحصلت لجان الأحياء والجمعيات المحلية على أعلى نسبة والتي بلغت 34.3%، تليها الأحزاب السياسية بنسبة 29.4% في حين تحصلت المؤسسات الدينية على أدنى نسبة بلغت 8.4% وهي نسبة منخفضة جدا.

يمكن استخلاص من خلال النتائج السابقة أن المؤسسات التي تتصبغ بالصبغة الدينية تتمتع بثقة كبيرة لدى المبحوثين، وقد يكون السبب في ذلك إلى التمثل الاجتماعي لهذه المؤسسات والمكانة التي تحتلها على الصعيد الاجتماعي، كذلك خطابتها التي تكون عبر المنابر المسجدية والحلقات الدينية التي غالبا ما تجمع العديد من الناس وتكتسب ثقة جماعية لأنها تخاطبهم بشكل دوري، بينما تنخفض الثقة عند المؤسسات الأخرى خاصة الجمعيات المحلية التي لا تعتمد على أسلوب الحوار الدام والمستمر وهذا ما يحدث قطيعة بينها وبين السكان.

غالبا ما يعتقد الأفراد بأن هذا النوع من الجمعيات يأخذ اعتمادا من طرف الدولة وادارتها المحلية من أجل الظفر بميزانية سنوية يتقوت بها رؤساء الجمعية والمنخرطون فيها، نشاطات منعدمة أو شحيحة، غياب تام للحس المدني الذي من المفروض أن تعمل هذه الجمعيات على تلقينه للأفراد، قليلا ما نجد هذه الجمعيات المحلية تقوم بذلك فأغلبها بعيد عن الساحة الميدانية. حتى أن جمعية حي رابية طاهر قليلة الظهور ميدانيا وكما سبق وأن ذكرنا رئيسها السيد سعدي غادر المكان بصفة نهائية إلى بلدية برج الكيفان حسب تصريحه لنا عبر الهاتف.

كل هذا سيجعل من الجمعيات المحلية مؤسسات مثلها مثل مؤسسات الدولة قطيعة كبيرة مع المجتمع أكسبتها صفة الدولة الجمعوية.

ب. النموذج غير الرسمي أثبت فعالية كبيرة للتدخل العمومي بفضل عامل الثقة:

لابد لنا في هذا الجزء الإشارة إلى معنى الثقة قبل البدء في اسقاطها كمفهوم ميدانيا، يعتبرها أنتوني غندز:" بأنها المصداقية في شخص أو نظام معين"[1]، بمعنى أدق هي تلك الصورة الإيجابية التي يرسمها شخص اتجاه الآخر، كما أنها تعبر أيضا عن ذلك البناء الذي ينشأ في ذهن الفرد الاجتماعي اتجاه شخص معين، جماعة معينة أو تنظيم معين، كما تبنى

[1]– فوكومايا فرنسيس ترجمة: معين الإمام ومجاب الغمام: **الثقة، الفضائل الاجتماعية ودورها في تحقيق الرخاء الاقتصادي**، منتدى العلاقات الدوليةللنشر والتوزيع، قطر، 2015، ص31.

الثقة في المخيال الفردي وفق معايير معينة تحددها طبيعة العلاقة بين الأفراد والجماعات، وتتميز بميزتين أساسيتين، قابلية القياس ودورة الحياة، بحيث يمكننا كأفراد أن نثق بدرجة عالية وهو ما يسمى الثقة المطلقة، كما يمكننا أن نثق بدرجة منخفضة أي نثق بترقب، أما دورة الحياة فهي التي يضعها الواثق في الموثوق به ويكون أمام الثاني خيارين إما أن يحافظ عليها وبجميع متطلباتها الاجتماعية ويكون بذلك شخصا يتمتع بثقة الناس وصداقتهم وإما أن يفقدها بانتهاك المعايير الاجتماعية التي يجب أن تكون فيها فيكون بذلك شخصا منبوذا تتجنبه الأغلبية وتتحاشى التعاقد معه بأي شكل من الأشكال، من هنا نستنتج أن كل المشاريع ذات الطابع التشاركي التي يتم إقامتها بين الأفراد أو الجماعات تعتمد في بنائها الأول على عامل الثقة وغياب هذا العامل يشكل عائقا لإقامة أي علاقة شراكة كما أن فقدانها سيؤدي إلى انتهاء العقد التشاركي إن كان قائما.

لقد ذكرتنا التجربة المحلية التي قام بها ساكنة حي العمارة 26 برابية طاهر بالنموذج التقليدي للتضامن عن طريق خلق لجنة سميت بلجنة العمارة وهي عبارة عن تنظيم غير رسمي أي ليس له اعتماد لدى مصالح البلدية ولا غيرها، تضم هذه اللجنة تقريبا كل القاطنين بالعمارة يشتركون منذ 06 سنوات على تحسين العمارة وخدماتها بما في ذلك، الماء، المصعد الكهربائي بهو العمارة لتشمل فيما بعد الأشغال المحيط الخارجي للعمارة. كل هذا دون تدخل الهيئات المحلية بشكلها الإداري أو الجمعوي، فقط سكان العمارة بقيادة السيدة بن مصباح فريدة (خريجة المعهد الوطني للفلاحة) ومساعديها الأول والثاني كقادة للعمل التشاركي والسكان عن طريق مساهماتهم المالية واليدوية وغيرها.

نعتقد أن ثاني أهم عامل جمع هؤلاء السكان بعد عامل الحاجة، هو الثقة بحيث يصعب على هؤلاء الأفراد تجسيد هذه الفكرة على أرض الواقع بدون وجود ثقة بين الشركاء، خاصة إذا علمنا أنها بدأت منذ 07 سنوات تقريبا ولا تزال مستمرة إلى يومنا هذا. وبالتالي فكل المشاريع التي يتم إقامتها بين الأفراد أو الجماعات تعتمد في بنائها الأول على عامل الثقة

وغياب هذا العامل يشكل عائقا لإقامة أي علاقة شراكة أو إلى انتهائها إذا كانت قائمة، وفي هذا يقول الدكتور محمد بومخلوف: " تحمل الثقة بعدا اجتماعيا ثقافيا، كما أنها توجد داخل العلاقات الاجتماعية وفي المعاملات اليومية بين أفراد المجتمع الواحد"[1].

لقد قادنا هذا الطرح إلى الرغبة في استقصاء موقف هؤلاء الفاعلين الاجتماعيين حول حقيقة وجود ثقة بينهم ودورها في استمراريتهم فكانت مواقفهم كالتالي:

جدول رقم 50: موقف ووصفهم لعامل الثقة بينهم.

المبحوث	أثق بشدة	أثق بتحفظ	لا أثق
المبحوث 01	×		
المبحوث 02	×		
المبحوث 03	×		
المبحوث 04	×		
المبحوث 05	×		
المبحوث 06	×		
المبحوث 07	×		
المبحوث 08	×		
المبحوث 09	×		
المبحوث 10	×		
المبحوث 11	×		
المجموع	11	0	0

[1]– بومخلوف محمد وآخرون: **تأطير الشباب الجزائري ومسألة الثقة، دراسة ميدانية**، منشورات دار الخلدونية، الجزائر 2020، ص 129

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع المبحوثين عبروا بالقول أنهم يثقون بشدة في الهيئة المسيرة للمشروع، لذلك فضلوا تسليم كل الصلاحيات لهم، كما تجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع تم توقيفه لمدة سنة بسبب رغبة بعض شباب العمارة في تسييره لكن الجيران وحسب تصريحاتهم طلبوا من السيدة بن مصباح ومساعديها التكفل بالعملية مجددا لأنها امرأة ذات ثقة ولها قوة وصرامة في القيادة وعملت بجد. تقول إحدى السيدات:" **.....مسكينة دارو فيها الهدرة كلاوها مدام بن مصباح قالو سرقت ....وشدوها وحد les jeunes تاع العمارة بصح خلطوها نحيناهالهم..... عاودنا حللنا madame BENMESBAH باش ترجع .....خاطر الحق خدمت وتعرف خدمتها مليح وعندنا ثقة فيها**"، تقول سيدة أخرى في هذا الصدد: (هل تثقين في الأطراف القائمة على المشروع؟) للإشارة هذه السيدة مقيمة بصفة غير مستقرة في الجزائر (تقيم بفرنسا):" **bien sûrعندي ثقة sinon مانخلصش مانحطش دراهمي في باطل .....شفت بعيني les autres bâtiments sont dégelasses.... نروح لفرنسا وكي نجي نلقى الخدمة بانت....**".

تؤكد المعطيات السابقة على أن عامل الثقة عامل ركيز وأساسي لبناء العلاقات التشاركية بين الأفراد فلا شراكة بدون ثقة، كما أن العلاقات التشاركية تزول بزوال عامل الثقة الشيء الذي جعل الجيران يستغنون عن خدمات شباب العمارة وإعادة تكليف المسيرة الأولى للمشروع السيدة بن مصباح بسبب ثقتهم الكبيرة فيها وقد تحصلت هذه السيدة ورفقائها على ثقة الشركاء من خلال العمل الإعلاني الذي انتهجته بحيث كانت تصدر دوريا لافتات توضح فيها مسار الاشتراكات المالية الشهرية للسكان بدقة. كان هذا عبارة عن خطاب توجهه قائدة المشروع حتى تكسب ثقتهم وفي هذا تقول السيدة بن مصباح:" **اهبطي تحت تلقاي (تقصد بهو العمارة) كامل الناس لي خلص ولي ماخلصتش هكذا يكونو كامل في الصورة ويعرفو دراهمهم وين راهم يروحو**".هذا الخطاب الذي تمتنع عن ممارسته كل الجمعيات أو المنظمات الرسمية الناشطة على المستوى المحلي وإن صادف وأن كان يكون شحيحا وليس دوريا ليستطيع

أن يكسب ثقة الشركاء وبالتالي لن يستطيع كسب دعمهم من أجل المشاركة في تنظيم المجال المحلي.

"إن تحقيق التنمية لا يحدث إلا بفتح المجال أمام المبادرات الجماعية ذات الروابط الاجتماعية القوية والمنظمة"[1]مقولة دونها الدكتور**مدني صفار زيتون** في عرضه لمشروع محلي تشاركي بقرية **تافيلت تاجيت** الموجودة بمدينة غرداية، حيث قام بني إسقوان وهي قبيلة مزابية بعمل تشاركي يتمثل في برنامج (الإسكان الاجتماعي التشاركي)، هذا الأخير الذي ساهمت الدولة فيه بنسبة 40٪ إلى 70٪ من تكلفة إنجاز السكنات فيما قامت جمعية **أميدول** بعملية التنظيم الذاتي للموارد المالية قصد مساعدة السكان على إتمام إنجاز سكناتهم.

إن تنمية المجتمعات الحضرية المعاصرة يجب أن تبتعد عن كل التعبئات المركزية لمختلف المشاريع والاستثمار أكثر في موارد التضامن في المجتمعات المحلية وتشجيع التنظيمات التقليدية غير الرسمية للمساهمة في انجاز المشاريع ومنه تحقيق التنمية الاجتماعية.

[1] SAFAR ZITOUN Madani: opcit, p 15

خلاصة:

تمكننا النتائج التي استعرضناها في هذا الجزء من بناء مقاربة ميدانية مفادها ما يلي:

- متوسط العينة المبحوثة لا تولي اهتماما كبيرا بالانخراط في التنظيمات الجمعوية أيا كان شكلها.
- برسم الارتباط بين عدد المبحوثين الذين أبدوا اهتمامهم بالانضمام الى النشاطات الجمعوية وبين نوعها وجدنا أن 55.9% منهم يتمنون أن ينخرطوا في تلك التي تهتم بالعمل الخيري.
- 70% من المبحوثين صرحوا بأنهم لا يعرفون أي جمعية دينية وليست لهم صلة بها.
- 66% من المبحوثين صرحوا بأنهم لا يعرفون الجمعية المحلية رابية طاهر بباب الزوار.
- برسم الارتباط بين رغبة المبحوثين في الانضمام إلى النشاط الجمعوي وتعرفهم على جمعية حي رابية طاهر وجدنا أن هنالك علاقة بين المتغيريين، بحيث أنه كلما زاد اهتمامهم بالانضمام والانخراط في النشاط الجمعوي كلما صرحوا بأنهم يعرفون جمعية حي رابية طاهر والعكس صحيح.
- تحصلت الجمعيات على المرتبة الأولى من حيث المؤسسات التي ساهمت أكثر في التسويق لمشروع الفرز الانتقائي.
- الجمعيات كان لها دور كبير أكثر من المؤسسات الأخرى في توعية الناس وتثقيفهم أكثر حول مشروع الفرز الانتقائي للنفايات والغاية التي تبتغيها السلطات من وراء استحداثه كمشروع محلي.
- يلتزم المبحوثون الذين يعرفون أكثر جمعية الحي بتوقيت اخراج النفايات، فيما يمتنع الآخرون الذين صرحوا بأنهم لا يعرفون الجمعية عن الالتزام بتوقيت إخراج النفايات.
- ترتفع نسبة المبحوثين المشاركين في المشاريع التشاركية المتعلقة بتنظيم المسجد حسب اهتمامهم بالانخراط في النشاط الجمعوي ذو الطابع الديني.

- تزيد ثقة المبحوثين في المؤسسات الدينية أكثر من المؤسسات الاجتماعية الأخرى بنسبة بلغت 46.4%.
- 66.8% من المبحوثين صرحوا بأنهم لا يتلقون خطابا توعويا من طرف رؤساء المجالس البلدية للاهتمام بنظافة المجال العمومي وتنظيمه.
- 55.3% من المبحوثين صرحوا بأنهم يتلقون خطابا توعويا لتحسين السلوك الحضري من خلال المسجد على غرار الخطب الدينية.

النموذج غير الرسمي كان فعالا في رسم خطة ناجحة لكيفية التدخل العمومي وتنظيم المجال المحلي بناء على عامل الثقة بين الشركاء وهذا ما تفتقده المؤسسات المحلية الأخرى.

الاستنتاج العام

- **استنتاج عام:**

لقد قادتنا الدراسة الميدانية التي قمنا بها وبعد تحليل مختلف البيانات التي تحصلنا عليها إلى فك العديد من التساؤلات واكتشاف العديد من الحقائق المتعلقة بدور العمل التشاركي في خلق مجال عمومي منظم بحيث يتلاءم مع الخصائص الاجتماعية لكل تجمع سكني ويضمن للساكنة حياة كريمة والتي سنلخصها فيما يلي:

1-دور الارتباط المحلي بالمجال على تشجيع السكان على العمل التشاركي:

إن الارتباط المحلي للساكنة بالمجال الذي يجمعهم يلعب دورا كبيرا في تعزيز الحس المدني لديهم، حيث يعبر المجال العمومي باختلاف شكله عن امتداد للمسكن الذي نقطن فيه، وبالتالي كلما ازداد الاحساس بالارتباط بالمجال الخاص الذي يأوينا ترتفع الرغبة في المشاركة والتطوع لتحسين الأماكن العمومية التي تشكل المجال المحلي لأنها جزء من الكل. ساعدتنا الدراسة الميدانية على اكتشاف أن قاطني الحي الذين يبدون راحة كبيرة داخله يبادرون أكثر إلى المشاركة والمساهمة معا في تحسين المجال الذي يجمعهم، لأنه يعطي دلالة في تمثلاتهم الفردية عن امتداد للمجال الخاص وهو المسكن، بل هو جزء منه وبذلك يقوى احساسهم بالارتباط والانتماء له يشبه هذا الاحساس كثيرا الغيرة نحو الوطن أو الشيء الذي نمتلكه والذي لا نقبل أن يتم تشويهه ولا إلحاق الضرر به، بينما لا يبادر السكان غير المرتبطين بالمجال المحلي إلى التشارك فيما بينهم أو المساهمة بأي شكل من الأشكال لتحسين الوجه العام لساحة الحي والمجال المرتبط بها حتى أنهم يبنون قطيعة بينهم وبين المجال الخارجي ومعظم القاطنين فيه لأنهم لا يرغبون بالانتماء والارتباط مع المجال المحلي، وبالتالي تمكننا القراءة السابقة للنتائج من استنتاج المعادلتين التاليتين:

زيادة الاحساس بالانتماء والارتباط المحلي ← احساس بامتلاك المجال العمومي ← زيادة الرغبة في التشاركية نحو تنظيمه.

ضعف الاحساس بالانتماء والارتباط بالحي ← شعور بالغربة ونمو القطيعة مع المجالات العمومية الواقعة فيه ← عزوف عن المشاركة في تنظيمه وتحسينه.

لعل أهم ما يثبت صحة المعادلتين السابقتين هو المشروع المحلي الذي قامت به ساكنة العمارة 26 من نفس الحي، حيث أثبتت تلك العينة الصغيرة على دور حب المكان الذي نقيم فيه في زيادة غيرتنا نحوه، حيث دفع هذا الاحساس الساكنة للتشارك فيما بينهم لمدة زمنية طويلة بهدف تحسين العمارة وتحسين خدماته وكذا شكلها الجميل دون ملل، حتى أن الصراعات التي لاحظناها أثناء مقابلتنا الميدانية مع المتشاركين تذوب أمام قوة الشعور بالانتماء والارتباط نحو المجال الذي جمعهم لسنوات والذي عاشوا داخلهم ذكريات جماعية من غير الممكن محيها حتى أن البعض منهم وصفوا العلاقة التي تجمعهم بالعائلة.

2-التمثلات الفردية نحو المجال العمومي ودورها في تحفيز العمل التشاركي لتنظيمه:

تساهم التمثلات التي يحددها الأفراد نحو كل شكل من أشكال الفضاءات العمومية دورا كبيرا في زيادة اهتمامهم بالتشارك نحو تحسينه وتنظيمه، حيث تلعب هذه التمثلات دورا هاما وركيزا في استقطاب الناس نحو المساهمة في أي نوع من أنواع المبادرات التي تسعى إلى تطوير ذلك الشكل.

لقد مكنتنا الدراسة الميدانية التي قمنا بها من اكتشاف نوع التمثلات التي تكتسبها الساحة وكذا الحي لدى ساكنة حي رابية طاهر والدور الذي لعبته في تحديد قوة المشاركة نحو كل شكل، إذ تعبر ساحة الحي عن المجال العمومي الذي تمتلكه الدولة وبالتالي هي المسؤولة المباشرة على كل عمليات التدخل العمومي الخاصة بها، لذلك لم يبدوا رغبة للمشاركة في عمليات التدخل الخاصة بساحة الحي بنفس حجم رغبتهم في المشاركة من أجل تحسين وتنظيم المسجد، لأن هذا الاخير يعبر عن المكان المقدس الذي يؤدون فيه الصلاة والأكثر من هذا هو المكان الذي تنطلق منه الحياة الحضرية والذي يلجؤون إليه.

لقد فسرنا ذلك أيضا بعامل المصلحة الشخصية، هاته الأخيرة التي نرى بأنها تلعب دورا كبيرا في الرغبة في العمل التشاركي نحو المسجد على حساب الساحة، إذ يعطي السكان أولوية أولوية كبيرة للمشاركة في تنظيم المسجد لأنه العمل الذي يتصورون من خلاله أنهم سيحققون منفعة شخصية ونيل الثواب في الآخرة لأنه بيت من بيوت الله، بينما يتصورون أنهم من خلال مشاركتهم في تحسين الساحة سيحققون منفعة جماعية دنيوية كونها عمومية ينتفع بها الجميع وبالتالي يمكن مما سبق استنتاج المعادلتين التاليتين:

الساحة العمومية تعبر عن ملك جماعي أنشأته الدولة ← منفعة عمومية دنيوية ← قلة العمل التشاركي لتنظيمها وتحسينها.

المسجد مجال ديني مقدس بيت من بيوت ← منفعة شخصية ← زيادة المبادرات التشاركية لتنظيمه وتحسينه.

03- كثافة النشاط الجمعوي ودوره في تحفيز العمل التشاركي نحو المجال العمومي:

تلعب الجمعيات دورا مهما في تنشيط كل المبادرات التي يتشارك فيها السكان حيث تأخذ الجمعيات دور المؤطر والقيادي لكل العمليات التي تتطلب تدخل الجماعة، هذا ما يمنح المشاركين نوعا من الثقة، كما أنها تلم الشمل وتؤسس لعلاقات منظمة وقوية لذلك وجدنا أن وجود نشاط جمعوي كثيف الذي يعتني ويهتم بشكل من أشكال المجال العمومي يستلزم كثرة المبادرات والمشاركات في تحسينه وتنظيمه وهذا ما ينطبق على المساجد التي تسير أغلبها عن طريق الجمعيات فمن النادر عدم وجود جمعية مسجدية في أي مسجد وإن لم توجد بشكل رسمي نجدها في شكل غير رسمي من خلال تنظيمات يشكلها مجموع المصلين والتي يحثون المواطنين من خلالها على المبادرة لتحسين المسجد وتنظيمه بل الأكثر من ذلك بنائه فمن منا لم يشاهد تلك الصناديق التي توضع في عتبة المسجد للمساهمة في بنائه، بينما تغيب النشاطات الجمعوية المهتمة بتطوير الأحياء وإن وجدت فإنها لا تنشط كثيرا رغم حصولها

على الاعتماد من طرف مصالح البلدية وبذلك لا يجد السكان السبيل نحو المساهمة في تحسين ساحة الحي، مما يعني قلة النشاط التشاركي فيه.

نشاط جمعوي كثيف ← تنظيم وتأطير جيد ← عمل تشاركي كبير.

خـــــاتمـة

خاتمـــة:

تصنف المشاركة السكانية ضمن الطرق الحديثة والناجحة التي تهدف إلى تنمية المجال الحضري ومنشآته المختلفة، وترتبط هذه المسألة ارتباطا وثيقا بالخصائص الاجتماعية التي تميز كل تجمع حضري عن غيره، لذلك فمن غير الممكن فهم مسألة المشاركة السكانية دون اللجوء إلى أهم الاتجاهات المفسرة لنشأة المدن، مجالاتها العمومية وكذا تركيبها الاجتماعي.

بالنسبة للجزائر تعتبر مسألة تمكين الأفراد اجتماعيا للمشاركة في مختلف مشاريع التدخل العمومي لتنظيم المجالات العمومية ذات الطابع المدني حاليا مسألة معقدة جدا، بالنظر إلى السياسة التي انتهجتها الدولة في المشاريع التنموية فيها منذ الاستقلال، حيث اعتمدت الدولة على التسيير المركزي والسيطرة على جميع المشاريع التنموية الخاصة بالمجال الحضري وجعلت من المشاركة السكانية فيه أمرا مستحيلا بسبب البيروقراطية والتحكم في منظمات المجتمع المدني على عكس المساجد التي فتحت المجال للمواطنين لإنجازها وإعادة تهيئتها.

وقد أدت هذه الأسباب إلى رسم دلالة اجتماعية مفادها أن المجال العمومي كالساحة والشارع هي أملاك للدولة حسب التمثلات الاجتماعية للأفراد وهي المسؤولة الوحيدة على العمليات التنموية والتنظيمية فيها، بالرغم من كون هذا التصور خاطئ ومناف لمعنى المجال العمومي والذي يعني الملكية العمومية للجميع، بينما يعبر المسجد في التصورات الفردية والجماعية للمجتمع الجزائري عن ملك خاص بالسكان.

من جهة أخرى تعتبر الأساليب والميكانيزمات التي يتم العمل بها لتحفيز المشاركة السكانية من أجل التنمية من بين الأسباب التي أدت إلى فشل عملية إشراك المواطن في تنظيم المجال العمومي، كون هذه المشاريع عبارة عن عملية استيراد لنماذج أجنبية واسقاطها عشوائيا، أغلبها لا يتلاءم مع التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري وخصائصه المختلفة، هذا المجتمع

الذي نجح في الكثير من التجارب المحلية سابقا وحاليا واستطاع أن يتنظم فيما بينه بشكل غير رسمي لإنجاز مشاريع تنموية كبيرة، بالإضافة إلى رسمه لصورة مثالية عن معنى التضامن المحلي والتشارك من أجل تنظيم المجال الذي يعيش فيه.

- **توصيات:**

في الأخير ننهي عملنا هذا بتقديم بعض التوصيات التي نرى بأنها ستكون فعالة في تغذية الفكر التشاركي البناء لدى الأفراد إذا ما تم التقيد بها:

- تلعب المشاركة السكانية دورا فعالا في تنمية المجال المحلي إذا تم إلغاء تمركز الدولة على جميع أشكال التنمية المؤسسات وتشجيعها للمبادرات الفردية والجماعية خاصة غير الرسمية منها على المستوى المحلي.
- كلما كانت عملية إدارة التنمية لامركزية أكثر كلما كانت مشاركة السكان فعالة لتحقيق أهدافها.
- يجب على صناع القرار في الجزائر عدم التسرع في استراد مشاريع تنموية أجنبية دون دراسة اجتماعية محلية يكيفون من خلالها هاته التجارب لتعطي ثمارها بشكل إيجابي.
- من الواجب على الدولة أن تتخلى في سياستها السكنية الحديثة على طريقة إعادة الاسكان العشوائية للأفراد لأن ذلك سيلعب دورا كبيرا في المستقبل في جعل عملية إشراك الأفراد في عملية التنمية والحفاظ على المجالات العمومية فيها مستحيلا نظرا لخصائصهم الاجتماعية المختلفة والمتنافرة.
- يجب الابتعاد عن تسييس جميع منظمات المجتمع المدني ومتابعة نشاطاتها دوريا وتشكيل لجان محلية ترافقها لتحقيق أهدافها.
- يجب على الدولة الاستثمار في مؤسسة المسجد كمؤسسة توعوية لتوعية الأفراد بدورهم في تنمية الأحياء ومجالاتها العمومية نظرا للمكانة التي يحتلها الخطاب المسجدي والمسجد كمؤسسة ذات قدسية اجتماعية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر:

أ. الكتب:

1-أركون محمد: الرمزية الدينية والتغير الاجتماعي، الاسلام الأمس والغد، ترجمة: علي المقلد، مجلة نواة، 24 فيفري 2005، تونس.

2-إنجلز فيديريك: أزمة السكن، ترجمة.: فؤاد أيوب،دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع،سوريا، 1974.

3-بايزو إبراهيم: التنمية مشاركة-في مقاربة المسألة التنموية من منظور تشاركي، إفريقيا الشرق المغرب،2015.

4-برو محمد: الموجه في منهجية العلوم الاجتماعية، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2014.

5-بومخلوف محمد وآخرون: تأطير الشباب الجزائري ومسألة الثقة، دراسة ميدانية، منشورات دار الخلدونية، الجزائر 2020.

6-جغلول عبد القادر: الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، تر: سليم قسطون، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1984.

7-الجولاني فادية (1993): علم الاجتماع الحضري ،قسم الدراسات الاجتماعية، مطابع الفرزدق التجارية، السعودية.

8-الدوسقي أيمن إبراهيم: المجتمع المدني في الجزائر: الحجرة – الحصار – الفتنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

9-الرازي أبو بكر: المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، 1986.

10- ساقور عبد الله : محاضرات في التنمية بالمشاركة، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2007.

11- سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي مجموعة أعمال أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر،2011.

12- سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 05، دار المغرب الإسلامي، دون تاريخ، الجزائر.

13- السويدي محمد: محاضرات في الثقافة والمجتمع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.

14- السيد عامر محمد: المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية، تقديم: علي ليله، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001-2002.

15- البخاري محمد بن اسماعيل: صحيح البخاري، رقم 450، أخرجه البخاري في التاريخ الكبير.

16- عزمي بشارة: المجتمع المدني دراسة نقدية، منشورات مركز الوحدة العربية، بيروت 1998.

17- عزمي بشارة: واقع وفكرة المجتمع المدني، قراءة شرق أوسيطة، في إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 1997.

18- علوش نور الدين: الفلسفة الأمريكية المعاصرة، المنهل للنشر والتوزيع، المغرب،2016.

19- عمارة محمود محمد: الخطابة بين النظرية والتطبيق، ط1، مكتبة الإيمان، 1997 مصر.

20- مالكي محمد: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

21- محمد عثمان عبد الستار، المدينة الإسلامية، عالم المعرفة، الكويت، 1988.

22- موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات علمية، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013.

23- ناجي عبد النور: النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية، جامعة 08 ماي 1945، 2006.

24- هرنبرغ جون: المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، تر: على حاكم صالح، حسن ناظم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

25- وناس المنصف: الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999.

ب. المقالات:

1-بوسنة محمود: الحركة الجمعوية في الجزائر، نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 17 جوان 2002.

2-بومخلوف محمد: الاستبداد والتنمية في فكر ابن خلدون: قراءة معاصرة، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد خاص بأعمال الملتقى الدولي حول واقعية الفكر الخلدوني، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الأغواط، 2009/2008، ص 431-449

3-الحرباوي أبو منشار نزار نبيل، بين المجتمع الغربي والمجتمع المدني العربي، مجلة رؤية تركية، العدد 07، تركيا، 2013.

4-دارس عمر: الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر، واقع وآفاق مجلة انسانيات، العدد 28، 2005.

5-سانام ناجي: جودي البشرى: نساء يبين السلام، المشاركة في الخبرات، مجلة التحذير الدولي، 04 سبتمبر 2004، لندن.

6-ستيفينإم.آر.كوفي بالاشتراك مع ريبكا أره ميرل: سرعة الثقة الشيء الذي يغير كل شيء، تر. نشوى ماهر كرم الله، العبيد كان، الرياض، السعودية، 2014.

7-سوالمية نورية، جماعات الجيرة داخل الأحياء الحضرية- دراسة ميدانية لحي حضري بولاية وهران، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 08 الجزائر، 2013.

8-عجالي كمال: مساهمة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على الهوية الوطنية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 16، 2001.

9-عروس الزبير: الحركة الجمعوية في الجزائر، الواقع والآفاق، محاولة في المفهوم والوظيفة، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC، البرنامج الوطني للبحث، 2005.

10- عزازقة فيروز: دور المجتمع المدني في تفعيل المشاركة المجتمعية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 18، جامعة سطيف 2، جوان 2014.

11- علوش نور الدين: تحولات الفضاء العمومي في الفلسفة السياسية المعاصرة من يورغن هابرماس إلى نانسي فريزر، مجلة إضافات، العدد 26-27، 2014.

12- العياشي عنصر: ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا، مجلة إنسانيات المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، رقم 13، 2001.

13- فوكومايا فرنسيس: الثقة، الفضائل الاجتماعية ودورها في تحقيق الرخاء الاقتصادي، ترجمة: معين الإمام ومجاب الغمام، منتدى العلاقات الدولية للنشر والتوزيع، قطر، 2015.

14- قاسمي محمد الرؤوف: ملف التنظيمات الجمعوية في الجزائر، الواقع والآفاق التنظيمات المسجدية، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، البرنامج الوطني للبحث السكان والمجتمع، منسق الزبير عروس، منشورات CRASC، رقم 13 2005.

15- كربوسة عمراني: المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن، أي دور؟ بالإشارة إلى حالة المجتمع المدني في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية بسكرة، العدد 16، سبتمبر 2014.

16- لعروسي رابح كمال: آفاق ومستقبل المجتمع المدني في الجزائر، مجلة النهضة مج 10، العدد 02، 30-04-2009، مصر،2009.

17- محمد صلاح نغم: مجتمع مدني أم مجتمع أهلي؟ دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية، مجلة العلوم السياسية، العدد 38-39، جامعة بغداد.

18- مرزوق العمري: رهان الخطاب المسجدي والمرجعية الدينية الوطنية، رسالة المسجد، السنة السادسة، العدد 01، جانفي 2008.

19- المستاري جيلالي: الخطاب الديني ومسألة المواطنة في الجزائر. قراءة في مضمون خطب منبرية في مساجد وهران، إصدارات مركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية CRASC.

20- مسعودي رشيد: المشاركة البيئية للجمعيات في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، العدد الثامن ج1، 2017.

21- نجون فرانسوا: "مجتمع مدني"، تاريخ كلمة، تر: علي يوسف، المحجة، العدد 28، كانون الأول 2013.

ت. الملتقيات والمحاضرات

1-إشبودان العربي: محاضرة حول تاريخ القصبة، مخبر التحليل السوسيو-انثروبولوجي لتهيئة الأقاليم LASADET، جامعة الجزائر 2، جانفي 2018.

2-صفار زيتون مدني: اقتباسات من محاضرة في السياسة الحضرية الجزائرية، جامعة الجزائر 2، 2015.

3-صفار زيتون مدني: المهن والفئات السوسيومهنية، محاضرات في تكوين وتأطير طلبة الدكتوراه، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، تخصص علم الاجتماع الحضري،2017-2018، جامعة الجزائر02 أبو القاسم سعد الله، بوزريعة، الجزائر.

4-صفار زيتون مدني: محاضرة حول "قراءة المدينة عبر أشكالها المجالية المختلفة"، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله، بوزريعة، 2015.

5-بومخلوف محمد: من فعاليات الملتقى الوطني الرابع لقسم علم الاجتماع، مداخلة تحت عنوان: الروابط الاجتماعية ومشكلة الثقة، منشورات كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

6-المحمداوي محمد جواد: مداخلة تحت عنوان مفهوم الاحساس، منتدى عرب سايكولوجي، 2020، استرجع من الموقع يوم 2021/06/03. /https://arabpsychology.com/lessons

ث. الرسائل الجامعية:

1-بريم عبد القادر: دور المشاركة السكانية في تنمية المجال الحضري وإدارته دراسة ميدانية بمنطقة الونشريس في مدينتي تيارت وتيسمسيلت، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله، بوزريعة، 2018/2017.

2-بن طاهر علي: الدولة والمجتمع المدني في الجزائر، دراسة تحليلية لمضمون الثقافة السياسية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر -3-، 2010-2011.

3-رميلاوي سفيان: دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2010.

4-شاوش إخوان جهيدة: واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعيات مدنية بسكرة أنموذجا، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

5-مالني عبد القادر: الديمقراطية والتواصل: استعمال نظري وتطبيقي لمنطق هابرماس، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2009-2010.

ج. المعاجم والقواميس:

1-ابن منظور جمال الدين: لسان العرب، تحقيق عبد الله الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، دس.

2-بن صراي حمد محمد والشامسي يوسف محمد: معجم الجامع، مركز زايد للنشر والتوزيع، 22 ديسمبر 2010.

ح. مراجع أخرى:

1- المرسوم التنفيذي رقم 08-411: المنظم لمصالح الشؤون الدينية والأوقاف، الجريدة الرسمية 2008.

2- القانون رقم 12/06 المؤرخ في 2012/01/12 المتضمن الوثائق الخاصة بتكوين ملف تأسيس جمعية.

3-باللغة الأجنبية:

أ. **الكتب:**

01- ADDI Lahouari, 2010 : L'Algérie et la démocratie, pouvoir et crise du politique dans l'Algérie, Editions La Découverte, France.

02- ARENDT Hanna, 1983 : La condition de l'homme moderne, 2éme Edition calmant, Levy, paris.

03- ATTAR Michel, LOURIER Vincent et VERCOLLIER Jean-Michel, 1998 : La place de la forme coopérative dans le secteur de l'habitat en France, Ministère de l'Équipement, des Transports et du Logement Direction Générale de l'Urbanisme, de l'Habitat et de la Construction Socio-économie de l'habitat, Edition PUCA, France.

04- AUTHIER Jean Yves, BACQUÉ Marie-France, GUÉRIN-PACE Hélene, 2006 : *Le quartier : Enjeux scientifiques, actions politiques et pratiques sociales*, La découverte, Paris

05- BACQUE Marie-Hélène et BIEWENER Carole, 2015 : *L'empowerment, une pratique émancipatrice* ?, La Découverte, Paris

06- BODEN derive et MOLOCH, Harvey, 1994: "Cyberspace meets the compulsion of proximity" in: GRAHAM, Stephen (ed) : *The cyber cities reader*, Rutledge and Keagan Paul, London.

07- BORDIEU Pierre, 1980 : *sociologie de l'Algérie*, presse universitaire de France, Paris.

08- BOUDON Raymond, BORLANDI Massimo et autres *: Dictionnaire de la pensée sociologique*, ouvrage publie avec le concours du centre national du livre, QUADRIG E / PU.

09- BOURDIEU, P et SAYAD, A, 1964 : *Le déracinement : la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie*, Edition de Minuit, Paris

10- COLOMINA Beatriz, 1994 : *Privacy and publicity Modern architecteur as Mas Media*, MIT Press, Cambridge

11- DELUZ Jean-Jacques,1998 : *L'urbanisme et l'architecture d'Alger, aperçu critique* , Alger/Liège, OPU-Ed P. Mardaga, Algérie

12- DRISS Nassima, 2002 : *La ville mouvementée, espace public, centralité, Mémoire urbaine à Alger*, éd L'harmattan, Paris

13- DRISS Nassima, 2002 : *Projet urbain et espace public à Alger : de la ville programmée à la ville revendiquée*, Presses universitaires François Rabelais, Tours.

14- DRISS Nassima, 2016 : « Espace publics et limites : les implications du genre dans les usages de la ville », in S. Denèfle (dir), *Femmes et villes*, Tours, maison de sciences de L'homme, France.

15- ESSAID Taib, 2014 : *Associations et société civile en Algérie*, O.P.U, Alger.

16- FANON Frantz, 2001 : *pour la révolution africaine écrit politique*, collection (re) Edition la découverte, 2001, Paris.

17- FAURE. E, DE RAMBOUILLET, 1968 : F et autre : *Le peuple et la place publique, historique du droit de réunion*, libraire Editeur, paris.

18- FLAMAND Amélie, sd: *les espaces intermédiaires dans l'habitat : Espace-Enjeux, Espaces Publics*, centre de recherche sur l'habitation, UMR, lovest.

19- GOFFMAN Emanuel, 1973: *la mise en scène de la vie quotidienne*, les éditions de minuit, Paris,.

20- GRIG Calhoun, 1992: *Habermas and the public sphere*, the MIT press, Cambridge, London,

21- HABERMAS Jürgen et BUHOT DE LANNAUY. Marc, 1988 : *l'espace public archéologie de la publicité comme dimension constitutive la société Bourgois*, Editions Payot, Paris,.

22- HABERMAS Jürgen, 1978: *l'espace public Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise*, Payot, paris.

23- HADJI Lydia, 2008 : *l'espace public, un élément de développement, local et D'réactivité du territoire, par ATKINSON Adrian et autre : stratégies pour un développement durable local, renouvellement urbain et processus la transformation informelles*, éd université Guerlain, Berlin.

24- HARVEY Pierre-léonard, 2004 *: La démocratie occulte rapports de force, gouvernance et communautique dans la société de l'information*, éd les presses de l'université LAVAL.

25- ICHEBOUDENE Larbi, 2011 : *pour un urbanisme de concertation et de participation citoyenne*, actes des assises nationales de l'urbanisme : AHU, Juin.

26- ICHEBOUDENE Larbi, 2006 : *Alger histoire d'une capitale*, Edition casbah.

27- JOCELYNE DAKHLIA Omar, 1998: *l'espace et le temps dans la recomposition du lien social, l'Algérie de 1830 à 1930*, Bernard le petit : urbanité Arabe, hommage, Edition Actes sud le Méjean, Berberova.

28- JODELET Dennis, sd: *Les représentation sociales, Un Domaine En Expansion*, Presse universitaire de France.

29- JODELET Dennis, sd : *Les représentation sociales Un Domaine En Expansion, Presse universitaire de France. [.]. Avec des notes d' Inigo Jones [.]. Le tout revu, dessiné & nouvellement mis au jour par Jaques Leoni* ,Vienna.

30- JOSEPH.I, Y, 1979: *école de Chicago -naissance de l'écologie urbaine-* (éd. 1), Edition chicago,chicago.

31- KARL Marx, 1969 : *le capital, critique de l'économie politique*, traduction de Joseph Roy, Edition sociale.

32- KETTAF Fadila,2013 : *la fabrique des espaces publics en Algérie, les place dans la ville d'Oran (conception formes et usages*), Editions l'Harmattan, France.

33- KRIER Robert, 1980 : *L'espace de la ville, théorie et pratique*, Archives d'architecteur moderne, Bruxelles.

34- LAURANCE Jean-Marie, 2005 : C*aen aux XIe et XII siècle : espace urbain pouvoirs et société*, in revue belge de philosophie et histoire, n 83/2, Histoire médiévale, moderne et contemporaine ,P.P 549-550.

35- LE DRUT Raymand, 1968 : *sociologie urbaine*, in : L'Homme et la société Edition PUF, paris, 1968.

36- LESBET Djaffar, 1985 : *la casbah d'Alger gestion urbaine et vide sociale*, édition OPU, Algérie.

37- Louis LEVEQUE et autres, OCTOBRE 2014*: Participation et initiatives habitantes dans les quartiers :quel renouvellement des démarches* ?, in échos N 12, les ateliers de CR.DSU, centre de ressources et d'échanges pour le développement social et urbain Rhône- alpes. France.

38- MAICHER Markus, 2010: *the media and the square*, Edition historical perspective one university of Vienne, Vienne.

39- MALIKOV George, 2019: *information, participation and passive investing*, Stephen M.ROSS school of Business University of Michigan.

40- MERLIN Pierre et CHOAY Françoise, 1988 *: dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement*, Edition BFU , paris.

41- Mitchel William j, 1966: *city of bits, leben in der start des 21 Jahrunderts*, Published by Basel, Birkhäuser, Berlin.

42- MOUSSAAOUI Abderrahmane, 1998 : *la mosquée en Algérie : religion, politique et ordres urbains, urbanité arabe Hommage à Bernard le petit*, Editions sind-bad Actes sud, France.

43- PAQUOT Thierry, 2009 : *l'espace public*, Edition la découverte, Paris.

44- SAFAR- ZITOUN Madani, 1996 *: stratégies patrimoniales et urbanisation, Alger 1962-1990*, Edition Le Harmattan, Paris.

45- SAFAR ZITOUN Madani, 2015 : « *Les méthodologies"participatives" dans les villes du Maghreb et en Algérie : unegouvernance "par le bas" vouée à l'échec ? » in La gouvernance dela ville durable entre déclin et réinventions. Une comparaisonNord/Sud, Isabelle Hajek et Philippe Hamman (dir.),* Presses Universitaires de Rennes, Rennes.

46- SAUVAGE André : *Eyeril à l'espace public, TOUSSAINT Jean-Yves et ZIMMERMANN Monique (dir), user, observer programmer et fabriquer l'espace public*, , Presses poly techniques et universitaire Romandes. Lausanne.

47- SEGAUD Marion, 1998 : *Logement et Habitat, l'Etat des savoirs*, Edition la découverte, Paris.

48- SIMMEL Georg, 1903: *the Metropolis and mental life leach nailed*, 1997, rethinking Architecture, A reader in cultural theory, London.

49- SIMMEL George, 1906: *types of social Relationship*, edition Kurt Wolf of sociology of simmel, the free press New York, 1906.

50- THIBERGE Chaude, 2002 *: la ville en creux*, édition du l'inteau, Paris.

51- TRIBILION Jean Français, 1991 : *l'urbanisme*, Edition la découverte, Paris.

ب. المقالات:

1- ALPHA Abed, April 2015/n 05: *Afropolitanism Global citizenship with African routes,* in oxpol the oxford university politics Blog, oxford, p.p 234-247.

2- AMIRI Ahmed, 2001/n 14: Mythes et réalités d'une logique de mutation de la sociéty civile Algérienne, dans sud/nord, Page 123-134.

3- ANANIADOU – TZIMOPOULOU Maria, YEROLYMPOS Alexandra et VITOPOULOU Vitopoulou 01/2007, N 14 : *L'espace public et le rôle de la place dans la ville grecque moderne. Évolution historique et enjeux contemporains*, Études balkaniques, in open Edition journal .pp 27-52.

4- BARAIET Jack, july 2007/n 23(3): *confidence: time and emotion in the sociology of action*, in journal for the theory of social behavior, USA, p.p 229-247.

5- BERGERS Jack and ZUIJDRWIJK Linda 2016/N 13*: At home at the neighboadhood square- creating a sense of belonging in a heterogeneous city*, *creating a sense of belonging in a heterogeneous city,* in the journal if architectural, P.P 101-121.

6- BIZIOU. Michaël , 2004/01 n 17 : *de la société civil à la société civile mondial*, dans cités , France, page 13 à 23.

7- CAPRAN Henri, Décembre 2002/ N 42 *: grappes d'entreprises existantes et émergentes au sein de l'euro région,* in les cahiers de l'urbanisme, France.

8- CROWHURST Lennard and SUZANNE H, November 2017/ n 28: *planning a neighborhood square*, in CNU journal, sp.

9- DICLE Aydin and BUYUKSHAHIN Suheyla, 2014/n 140: *Neighborhood concept and the analysis of differentiating sociological structure with the change of dwelling typology*, in Procardia-social and behavioral sciences, England, p.p 261-271.

10- DOUGLAS Robin 2010/n 79(4)*: Morality and Sociability in Commercial Society: Smith, Rousseau—and Mandeville*, in the review of politics, Cambridge university, page 597-620.

11- DRISS. Nassima 2012/n 28*: introduction repenser l'espace public à l'aune des transforment social contemporains*, dans les cahiers d'EMAM, Tours, France.

12- DUPREL Mikael 2013/2 N 98: *représentations sociales du tri sélectif et des déchets en fonction des pratiques de tri*, dans les cahiers internationaux de psychologie sociale , France.

13- FARIBA Abdelhak et MOUSSAOUI Abderrahmane, 2009/125 : *les mosquées Espaces institutions et pratiques,* in revue des mandes musulmans et de la méditerrané, université de Provence, sp.

14- FLAHOULT Erika, NOGUES Henry, SCHIEB-BIENFAIT Nathalie, 2011 : *L'économie sociale et solidaire, nouvelles pratiques et dynamiques territoriales. Introduction. L'économie sociale et solidaire*. *Nouvelles pratiques et dynamiques territoriales*, Presses universitaires de Rennes, pp.13-25.

15- FLEURY Antoine, 2009/5 N 669 *: Espaces publics et environnement, les politiques urbaines à Paris et -Berlin*, dans annales les bé géographe, paris, p.p 66-86.

16- FRASER Nancy,1992/ 31 : *repenser la sphère publique : une contribution à la critique de la démocratie telle quelle existe réellement, extrait de Habermas and the public sphère, sous la direction de Craig Calhoun*, Cambridge MIT presse, trad : De Langlais par M VALENTA, in hermès la revue, n 31, pp 125.156

17- GHILS Paul, 1994/24 N 2 : *le concept et les notions de société civil*, in Equivalences, Bruxelles, P.P 119-152.

18- GIBAND David et SIINO Corinne, 2013/6 N 694 : *la citoyenneté urbaine pour penser les Frans formations de la ville*, dans annales de Géographie, p.p 5-22.

19- HARBI Lahouari, 1990 : *l'impasse du populisme, l'Algérie collectivité politique et état en construction*, dans revus ENAL, Alger, PP 47-72

20- HOLSTEN. J, 2001/7: *urban citizenship and globalization*, in Scoh Global cities regions, trends, theory politic, oxford, Oxford University press, P 325-348.

21- HOURS Bernard, 2003/n 94 : *les ONG outils et contestation de la globalisation*, journal des anthropologues, France.

22- LOMBARD Maurice 1957/ N 01 *: l'évolution urbaine pondant le haut moyen Age*, in Annales économies sociétés et civilisations, p 7-28.

23- RABINOWITZ Dan, 2012/02 N 06: *residual residential space as commons*, in international journal of the commas, university of CEU, p.p 302-318.

24- RANDALL collins, 2015/ n 86-5 : *on the microfounations of macrosociology*, The University of Chicago Press is collaborating with JSTOR to digitize, preserve and extend access to The American Journal of Sociology, P.P 984- 1014.

25- REMAOUN Hassan 2004/n25-26 : *les historiens Algériens issus du mouvement national*, in Revue Insaniyat, Oran, p.p 225-238.

26- REMY jean 2001/ N 32-34 : *privé/public entre pratique et représentation* la *ville aujourd'hui entre public et privé,* sous la direction de Guy BURGEL, université Louvain – la neuve, p.p 23-29.

27- SAFAR ZITOUN. Madani 1998/5 : *stratégies sociales et appropriation de l'espace : le cas de la ville d'Algérie*, in revue Insaniyat , Algérie, p.p 197-200.

28- SAUNIER Pierre-Yves, juillet 1994/n 57 : *Représentations sociales de l'espace et histoire urbaine : les quartiers d'une grande ville française, Lyon au XIXe siècle*, in Histoire Sociale/Social History, vol XXIX, n°57 p.23-52. f

29- SPURK Jan 2012/n 28: *mouvement de masse, espaces publiques et contre espaces public*, les cahiers d'EMAM, Tours, p.p 2-41.

ت. القواميس:

01-Larousse 1970 : *dictionnaire encyclopédique*, tome III, édition librairie, Larousse, Canada.

02- LAROUSSE Pierre 2017 : *Dictionnair Larousse poche 2018*, éd anniversaire bicentenaire Pierre Larousse, Paris.

03-ROBERT Paul, 2007 : *Dictionnaire le petit robert* ,Édition France loisirs, paris, France.

ث. رسائل جامعية:

01-CHORFI Khaled,2018/2019: *le fait urbain en Algérie, de l'urbanisme d'extension à l'urbanisme de maitrise, Cas de Sétif, Algérie 1962*- 2015 thèse de doctorat, université FERAHT ABBAS Sétif, Algérie, 2019.

02-TEDJARI Farouk 1999-2000 *: la place urbaine comme la pièce maitresse de la cohérence et continuité urbaine,* thèse de doctorat spécialité architecture, université de Sétif.

ج. مراجع أخرى

01- CAVALIER Bernard, 1998 : *le paysage urbain au Moyen Age*, Actes des congrès de la société des historiens médiévistes de l'enseignement supérieur public, 11eme congrès, Lyon.

02- JOUET-LE PORS Michel: *La théorie des représentations sociale*. de cadre santé.com, 25 avril 2006.

03- MAHI Ahmed 28.10.2013*: l'espace public entre la beylik et le bien vacant*, le Matin d'Algérie, Algérie.

04- organisation des Nations Unies, mai 2015 *: conférence des nations unies sur le logement et le développement urbain durable – document de travail d'habitat III espace public, New York.* https://www.un.org/sustainabledevelopment/fr/habitat3/

05- SEMMOUD Nora : *les femmes a l'islamisme radical, chronique des années de braise Algérie depuis 1988*. Site en ligne : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-02091977/document.

06- TOUARIGT Boualem : *urbanisme : réussir « le vivre ensemble »*, in quotidienne EL WATAN le 05.11.2011.Url : https://www.elwatan.com/archives/idees-debats/urbanisme-reussir-le-vivre-ensemble-05-11-2011.

07- VINCENT Vlés : *Entre redynamisation urbaine et banalisation des espace : tentions et enjeux de l'urbanisme touristiqu*e, monde du tourisme, 2011.https://doi.org/10.4000/tourisme.507.

خ. مواقع الانترنت:

01- https://asvrages.crasc.dzvisiter le 05.02.2020

02- https://www.cairn.inforvue.part.cipations-2014-3-page19

03- www.openedition.org/6740.

04- SSRN: https://ssrn.com/abstract=3299280 or http://dx.doi.org/10.2139 /ssrn.3299280.

قـــائمة الملاحـــــــق:

01- دليل الاستبيان:

استبيان تحت عنوان

المشاركة السكانية في تنظيم المجال العمومي – حي رابية طاهر أنموذجا-

في إطار التحضير لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علم الاجتماع حضري وبالتعاون مع مؤسسة -EXTRANET-، نرجو منكم الإجابة على هذه الاستمارة بكل دقة وموضوعية لتوظيفها في إطار إنجاز بحث علمي

الرجاء وضع علامة (×) في المكان المناسب مع مراعاة الدقة والاختصار في الإجابة

وشكرا على تعاونكم معنا

البيانات الشخصية:

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن: .....

3- المستوى التعليمي: أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐

جامعي ☐

4- الحالة العائلية: متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

5- مكان الولادة:

البلدية.....الولاية:.....

6- عدد الأسر المقيمة في المسكن:.....

7- العدد الإجمالي للأفراد المقيمين في المسكن:.....

8- مهنة الزوج: ..... مهنة الزوجة:.....

9- نوع السكن: ملك ☐ إيجار ☐

10- تاريخ أول إقامة لك في الحي:.....

11- مكان الإقامة السابق:

البلدية:.....الولاية:.....

معلومات عامة

1-منذ إقامتك في الحي هل نسجت علاقات مع سكانه: نعم ☐ لا ☐

2-إذا كانت الإجابة نعم ما نوع هذه العلاقات:

☐ – جيرة

☐ –عائلية

☐ –صداقة

–أخرى أذكرها:.....

.....

3- هل تقضي حاجياتك الضرورية داخل الحي؟: نعم ☐ لا ☐

4- إذا كانت الإجابة "لا" لماذا؟:

- لا تشعر بالأمان فيها ☐
- لا ترغب بالاختلاط بسكان الحي ☐
- لا تقدم لك الخدمات الكافية ☐

5- هل تحس أن حيك يمثل جزءا من مسكنك:

- نعم ☐
- لا ولماذا؟ ☐
- أذكر التبرير في الحالتين.....

.....

.....

6- أين تقضي أوقات فراغك :

- في الحي ☐
- خارج الحي ☐
- حدد المكان بالضبط:.....

7- هل فكرت بالرحيل من الحي؟:

- نعم ☐ لا ☐

8- إذا كانت الإجابة نعم لماذا؟: (يمكنك اختيار إجابتين أو أكثر)

- لأنه غير آمن ☐
- لأنه لا يوفر لك المرافق الضرورية ☐

- لضيق المسكن ☐
- أسباب أخرى أذكرها:....

.....

9- هل أنت من المهتمين بما يحدث في الحي:

- نعم ☐ لا ☐

10- إذا كانت الإجابة "لا "لماذا؟: (اختر إجابة واحدة فقط)

- لا تحس بالارتباط مع سكان الحي ☐
- ترى بأنه مكان للنوم فقط ☐
- لأنك لا تجد الوقت الكافي لذلك
- سبب آخر

أذكره:.....

.....

11- كيف تقيم الإقامة في حي رابية طاهر؟:

- جيدة ☐
- متوسطة ☐
- غير مريحة ☐

12- برر هذا التقييم في كلمات :

.....

.....

13- هل سبق وأن شاركت في حملات لتنظيف الحي؟:

- نعم ☐ - لا ☐

14- إذا كانت الإجابة لا لماذا؟: (يمكنك اختيار إجابتين أو أكثر)

- لأنك لا تقضي الوقت في الحي ☐
- لأنها ليست من اختصاصك ☐
- لأنك لا تشعر بالأمان داخل الحي ☐
- أخرى:.....

.....

15- كيف تتصرف عندما ترى شخصا يرمي النفايات في الحي؟

- تقوم بنهيه ☐
- تبلغ عنه مصالح الأمن الحضري ☐
- لا تفعل شيء ☐
- أخرى أذكرها:.....

16- من المسؤول عن إخراج النفايات المنزلية:

- الزوج ☐
- الزوجة ☐
- الأبناء ☐
- شخص آخر

أذكره:.....

17- هل أنت من الملتزمين بتوقيت إخراج النفايات؟

- نعم ☐ لا ☐

18- إذا كانت الإجابة لا لماذا؟: (يمكنك اختيار إجابتين أو أكثر)

- لأنك لا تعلم عن التوقيت المحدد ☐
- ترى أن عمال النظافة لا يحترمون وقتا معينا ☐
- لم تقم الهيئات الخاصة بتحديد وقت معين ☐
- أسباب أخرى

أذكرها:.....

19- هل لك فكرة عن الغاية من عملية الفرز الانتقائي للنفايات) (tri sélectifالتي تمت على مستوى حي رابية طاهر؟

- نعم ☐
- لا ☐

20- إذا كانت الإجابة لا لماذا؟:

- لنقص الحملات التحسيسية ☐
- لغيابك المستمر عن الحي ☐
- لأنك غير مهتم بذلك ☐
- أسباب أخرى

أذكرها:.....

.....

21- إذا كانت الإجابة نعم هل شاركت في هذه الحملة: نعم ☐ لا ☐

22- كيف تعرفت على طريقة فرز النفايات:

- عن طريق الجمعيات ☐
- عن طريق الجيران ☐
- عن طريق البلدية ☐

- أخرى أذكرها:..... .....

23- ما هي درجة تفاعل السكان مع العملية حسب رأيكم :

- قوية ☐
- حسنة ☐
- سيئة ☐
- لا أدري ☐

24- ما هو الدور الذي كلف به سكان الحي؟:(يمكنك اختيار إجابتين أو أكثر)

- فرز النفايات داخل المنزل ☐
- المساعدة في نظافة الحي ☐
- المشاركة في الاجتماعات وتقديم اقتراحات ☐
- أخرى

أذكرها:.....

.....

25- هل شاركت في هذه العملية؟: نعم ☐ لا ☐

26- إذا أجبت بنعم كيف كان نوع المشاركة: (يمكنك اختيار إجابتين أو أكثر)

- التعاون مع الجيران لفرز النفايات ☐
- حضور الاجتماعات ☐
- أخرى

أذكرها:.....

.....

27- كيف تقيم العملية؟:

- تستحسنها وتريد أن تعمم ☐
- ترى بأنها لم تلقى الاعتناء الكافي ☐
- لم تكن ناجحة ☐
- أخرى

أذكرها:.....

.....

28- هل أنت من المهتمين بالانتماء إلى جمعية ما: نعم ☐ لا ☐

29- إذا كانت الإجابة نعم ما نوع هذه الجمعية؟:

- جمعية خيرية ☐
- جمعية خاصة بالحي ☐
- جمعية دينية ☐
- غيرها

أذكرها:.....

...

30- هل تعرف الجمعيات التي تنشط في حي رابية طاهر ؟: نعم ☐ لا ☐

31- إذا كانت الإجابة" لا "ما هو السبب حسب رأيك؟:(اختر إجابة واحدة فقط)

- لأنك تقضي معظم وقتك خارج الحي ☐
- لأنك لست من المهتمين بالنشاط الجمعوي ☐
- لأن الجمعية لا تقوم بحملات للتعريف بنشاطها ☐

- سبب آخر

أذكره:.....

.....

32- هل يوجه إليكم أحد أعضاء المجلس البلدي خطابات للاعتناء بالحي:

- نعم ☐
- لا ☐
- أحيانا ☐

33- حسب رأيكم ما هو السبب الذي يجعل السكان لا يهتمون بحيهم؟:(يمكنك اختيار إجابتين أو أكثر)

- لأنهم لا يشعرون بالراحة فيه ☐
- بسبب غياب الجمعيات ولجان الأحياء التي تنشط العمليات ☐
- لأنهم يعتبرون المسكن مجرد مكان للنوم ☐
- سبب آخر

أذكره:.....

34- هل ترى بأن الاعتناء بالحي من مهام: (يمكنك اختيار إجابتين أو أكثر)

- البلدية ☐
- سكان الحي ☐
- الجمعيات ☐

35- هل لديك ثقة في المؤسسات التالية: (يمكنك اختيار إجابتين أو أكثر)

☐

- المؤسسات الدينية نعم ☐ لا
- الجمعيات ولجان الأحياء نعم ☐ لا ☐
- الأحزاب السياسية نعم ☐ لا ☐
- مسؤولوا الإدارة المحلية نعم ☐ لا ☐

36- هل أنت من المؤمنين بنجاح العمل الجماعي؟

- نعم ☐
- لا ☐

37- هل تصلي؟: نعم ☐ لا ☐

38- إذا كانت إجابتك نعم هل تؤدي أغلب الصلوات في المسجد:

- نعم ☐
- لا ☐
- أحيانا ☐

39- على غرار الخطب الدينية للإمام داخل المسجد هل يقوم بإعطائكم إرشادات سلوكية؟

- نعم ☐ ☐

40- إذا كانت الإجابة نعم ما نوع هذه الإرشادات؟: (يمكنك اختيار إجابتين أو أكثر)

- الاعتناء بالمسجد ☐
- للاهتمام بنظافة الحي ☐
- التبرعات والزكاة ☐
- أمور أخرى

أذكرها:.....

41- هل سبق وأن شاركت في حملة لتنظيف المسجد:

- نعم ☐ ☐

42- إذا كانت الإجابة نعم لماذا؟: (اختر إجابة واحدة فقط)

- لنيل الثواب في الآخرة ☐
- لأن الإمام أوصى بذلك ☐
- أردت المساعدة فقط ☐
- أخرى أذكرها:

.....

43- هل سبق وأن تعرفت على جمعية دينية؟

- نعم ☐ لا ☐

44- إذا كان "نعم" ما هو نوع النشاط الذي تقوم به؟: (يمكنك اختيار إجابتين أو أكثر)

- توعية الناس بأمور الدين ☐
- جمع التبرعات ☐
- الاعتناء بالمساجد ☐
- أخرى أذكرها:

.....

45- إذا طلب منك الاختيار بين المشاركة في نظافة الساحة والمشاركة في نظافة المسجد أيهما ستختار؟ ☐

- المسجد ☐
- الساحة العمومية

46- **لماذا؟**

.....

.....

.....

.....

.....

02- دليل المقابلة مع بعض المصالح الإدارية:

<u>بلدية باب الزوار الخلية التقنية:</u>

1-هل من الممكن إعطاءنا نبذة عن هذه الخلية ومختلف نشاطاتها؟

.....

2- كيف بدأت فكرة عملية الفرز الانتقائي للنفايات التي تمت على مستوى حي رابية طاهر؟

.....

3- إلى ماذا كانت تهدف العملية؟

.....

4-ما هي المهام التي كلفت بها هذه الخلية؟

.....

5- كيف تم التنسيق بين مختلف المصالح التي شاركت في العملية ؟

.....

6-أين كانت تقام الاجتماعات للتواصل بين المصالح الأخرى المشاركة؟

.....

7- كيف كانت تتواصل مصالح البلدية مع سكان الحي ؟

.....

8- هل أبدى السكان تجاوبا مع هذه العملية؟

.....

9- حسب رأيكم هل حققت العملية النتائج التي كانت مرجوة – نعم أو لا ؟ ولماذا؟

.....

المكلف بخلية التطهير الحضري والبيئة بولاية الجزائر.

1- من أين بدأت فكرة عملية الفرز الانتقائي التي تمت على مستوى حي رابية طاهر؟

.....

2- إلى ماذا كانت تهدف هذه العملية؟

.....

3-من هي الأطراف التي شاركت معكم في هذه العملية ؟

.....

4- كيف كان يتم التنسيق بين مختلف الأطراف المشاركة وأين كانت تقام الاجتماعات؟

.....

5-ما هو البرنامج الذي سطرته الوكالة مع مختلف المصالح الأخرى المشاركة؟

.....

6-هل لمستم تجاوب الشريك الاجتماعي – السكان والجمعيات- من خلال هذه العملية؟ نعم أو لا ولماذا؟

.....

7- كيف تقيمون هذه العملية؟

.....

03- دليل المقابلة مع سكان العمارة 26 المتشاركين في تحسين العمارة:

1- صف لنا كيف بدأت فكرة المشروع؟

.....

2- ما هو السبب الذي دفعكم إلى الاشتراك؟

.....

3-كيف يتم الاشتراك بينكم؟

.....

4-أين تقام الاجتماعات؟

.....

5-هل يسمح لجميع الأعضاء بالتدخل وابداء رأيهم؟

.....

6-هل تحسون بأن لديكم ثقة فيما بينكم؟

.....

7-إذا لم يقم أحد المشتركين بالدفع الشهري كيف ستتصرفون؟

.....

- صور خاصة بمشروع تهيئة العمارة 26 بحي رابية طاهر:

صورة توضح مدخل العمارة:

من التقاط الباحثة، مارس 2019

صورتان توضحان كيفية الاشتراك الشهري

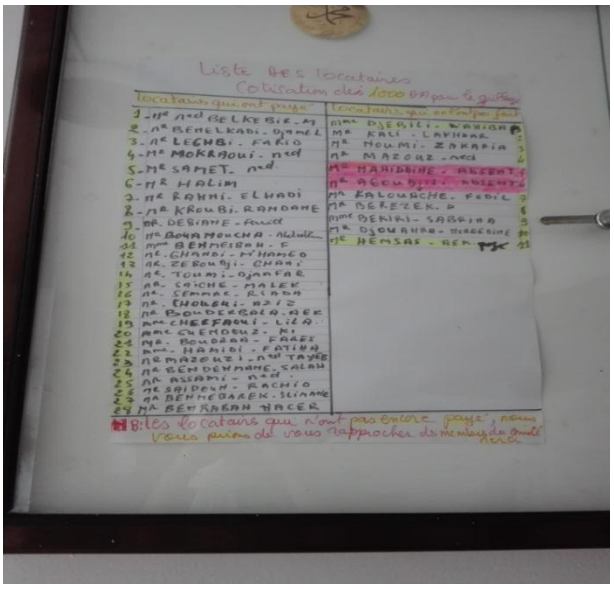

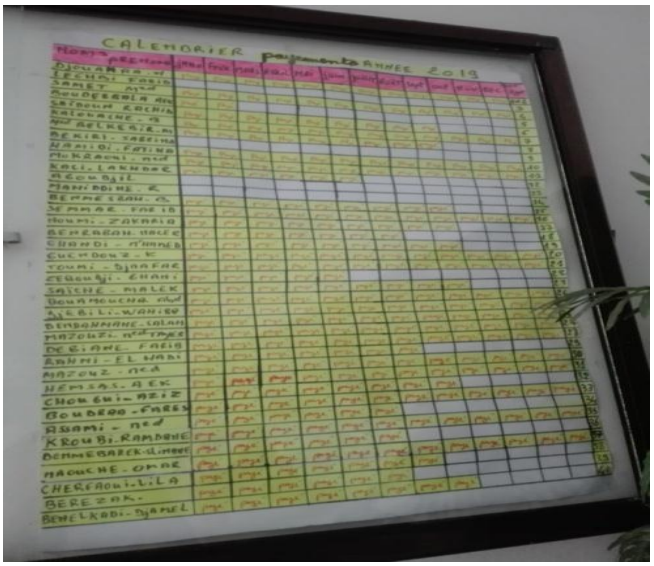

من التقاط الباحثة، مارس 2019

صورة توضح شكل العمارة الخارجي

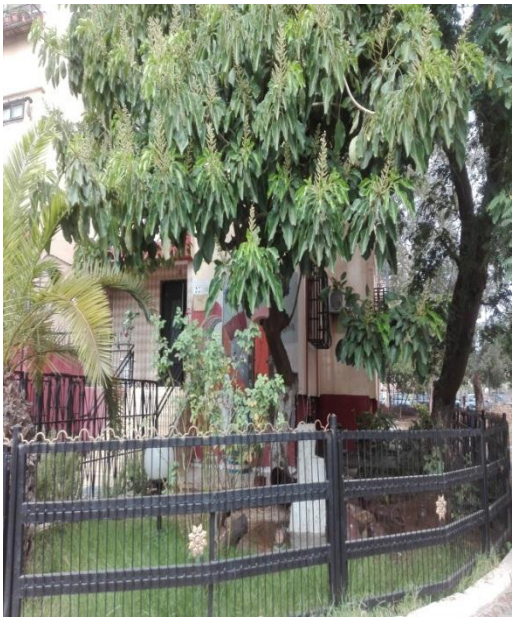

من التقاط الباحثة، مارس 2019

صورة لنافورة العمارة الخارجية

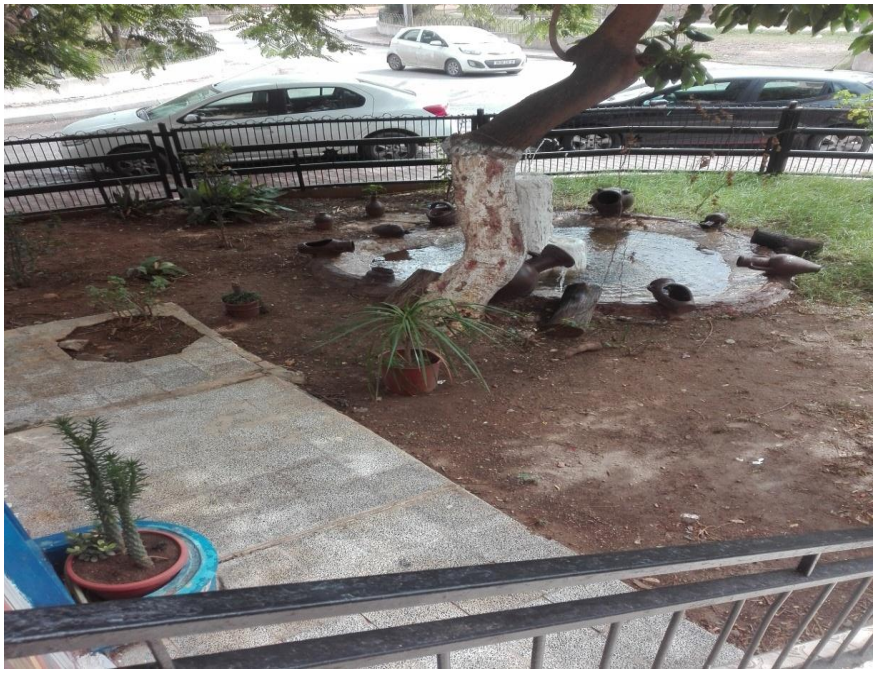

من التقاط الباحثة، مارس 2019

صورة لبهو العمارة الداخلي:

من التقاط الباحثة، مارس 2019

صور حول مشروع الفرز الانتقائي:

صور توضح حالة حاويات الفرز بعد ثلاث سنوات من استحداث المشروع:

من التقاط الباحثة، مارس 2019